

AP 14/1

AP
A
8
4/12

هـ - خزينة لطيفة علي شرح شيخ الاسلام مثنى ايساعوجي

• تاليف العالم العلامة الشيخ الحبر الفهامة الشيخ

• محمد بن ابراهيم الدجيني الشافعي مزهبا •

• نَقَعْنَا اللَّهُ يَرْكُتَهُ فِي الرُّمِّيَا •

• والاحرة ونفعنا بعلو •

وله في الوارثين

امین

२१६७ ॥ ॥ १॥ ॥ ४

۱۱ ۱۱ ماح ۱۱ ام و

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
حمد المن نطقت موجوداته برؤيته واقاف على انواع مصنوعاته
اجناس النعم بحكمته ورحمته وصلي الله وسلم على سيدنا محمد اشرف
الانبياء والمرسلين وعليه واصحابه الازكياء والتابعين لهم باحسان الى
يوم الدين **وبعد** فيقول الفقير الى الله تعالى محمد بن ابراهيم الدجعي هذا
تعليق لطيف علي بن شيخ الاسلام ملتى ايساغوجي نافع ان شاء الله تعالى
لمن احسن نيته وظهر طوبىته **قد** له الحمد لله الذي منح احبته الى افصح
كتابه بالحمد له اقتدا بالكتاب العزيز وعملا بالاخبار واختار الجملة الاسمية
على الفعلية للدلالة على الثبات والدوام وقوله منح احبته باللطف قال
شيخنا ينبغي ان يراد من محبة الله ومحبة الله والاول مستلزم للثاني
وكذا العكس اذ من لم يصدق باحد من رسل الله لا يصدق عليه انه تحبب الله
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وعدي منح وهو معنى اعطى
بالإمعان انه يتعدي بنفسه تقول منحت زيدا كذا لانه ضمنه معنى خص
اه وقوله باللطف الباقية داخلية على المقصور قال الدماميني في سطر
معنى اللبيب عند قول المتن وتختص الهمة باحكام الاولى ان يقول
وتختص بها احكام لان الفصح دخول الباء على المقصور عليه اي
فكان ينبغي للسارح ان يقول حيث ضمن منح معنى خص الحمد لله
الذي منح باحبته اللطف والتوفيق قال ابن الملا في شرحه على المعنى
وما قال الدماميني من الاولويه ممنوع لان توليم الفصح دخول الباء
على المقصور عليه محله في غير مادة الاختصاص اما هي فالفصح
دخولها على المقصور كما فعل صاحب المعنى وكذلك يقال هنا في عباد

الشم

الشم واللطف معناه الرفقة الذي من لوازمهما انفعال النفس فيؤخذ
في حقه تعالى باعتبار غايته التي هي الاحسان او ارادة الاحسان قال
شيخنا فان قلنا **لا يختص اللطف** عن احبه الله تعالى قال الله تعالى
الله لطيف بعباده قالوا اطلق وصف العبودية فافاد ان اللطف يشمل
كل احد حتى الكافر فكيف يضمن منح معنى خص مع ان اللطف لا يختص
بمن احبه الله قلنا ان في اللطف للكم ال اي اللطف الكامل على ان الحضور
ليست باللطف فقط بل في اللطف والتوفيق معا ومن احبهم الله محفوفون
باللطف وان كثر من بلاياهم فان بلاياهم في طيها الطاف كتكفير ذنوبهم وواب
او كثرة شهود الله تعالى بان كان من ابتلي يشهد الله حال البلوى كثر من
من شهوده له حال عدمها ومن هنا قال ابن عطاء الله وزود الفاقات من هـ
اعباد المرادين **فولم** والتوفيق هو خلق تدرية الطاعة في العبد زاد بعضهم
وتسهيل سبل الخير اليه ليلابد الكا موافاة ليس موقعا مع ان فيه تدرية
الطاعة ولا حجة الي هذه الزيادة لان القدرة عند المحققين من المتكلمين عرضا بقا
الفعل لا يتقدم عليه ولا يتأخر فيلزم من خلق تدرية الطاعة وجود الطاعة
فالتاخر ليس له تدرية طاعة بالمعنى المذكور نعم لا شك انه مستطيع بالاستطاعة
غير القدرة لكن قد تطلق القدرة على الاستطاعة على سبيل السامع في
اصطلاح المتكلمين فيكون قادر على الطاعة بمعنى انه مستطيع لا انه قادر بالمعنى
المصطلح عليه اه شيخنا مع ادني زيادة **فولم** ويسر لهم سبل التصور وهو
التصديق اي سهل لهم الذهاب بانكارهم حتى ادركوا ما هيئات المفردات وشب
المركبات **والعلم** ان حصول صورة الشيء في الذهن المسماة بالعلم فتقسم
الى تصور وتصديق والتصور الواقعة تسمية للتصديق هو حصول صورة

الشي في العقل بشرط عدم الحكم ويسمى عندهم بالتصور الساذج واما
التصديق فقد وقع فيه خلاف في انه مركب او بسيط فذهب الامام
الي انه مركب من تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور
النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب وتصور الحكم فهو مركب
عنده من اربع تصورات ولا يرد عليه ان التصورات عنده كلها
ضرورية فيلزم ان يكون التصديق ضرورياً وانما هو ان ينقسم الى ضروري ونظري
لجواز كونه هذا التصور المسمى بالحكم مخالفاً لساير التصورات ومختصاً
من بينها بجواز كونه نظرياً والتصديق عند الحكماء هو الحكم فقط والتصورات
الثلاث شروط لا شطون بخلافه عند الامام كما تقدم بالتصديق
عندهم بسيط وعنده مركب وينبغي ان يراد بسبيل التصور المعرفات
وسبيل التصديق الحجج والاقضية فان الموصل الي التصور هو
المعرفات والموصل الي التصديق هو الاقضية فتشبه المعرفات والاقضية
بالسبيل واستعمل لفظ السبيل فيهما على طريق الاستعارة المتخفية
والقرينة ذكر التصور والتصديق ويصح ايضا ان يكون تشبه التصور
والتصديق بموضع بعيد لا يتوصل اليه الا بعد سلوك طريقه الطويل
بدليل ذكر التيسير تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق الاستعارة
بالكناية واشبات السبيل تخيل **قوله** علي اشرف خلقه حتى الانبياء
والرسل واشرف فيهم علي الانبياء والرسل بتفضيل من الله بحضرة اختياره
لان الموجب للتفضيل فضائل وجود فيه عليه العلاء والسلام دونهم كذا
نقله شيخنا عن بعض الائمة **قوله** الهادي الي سوا الطريق اي الدال و
سياتي لذلك مزيد بيان عند قول المص ونسأله الهادي والسوا هو

المستقيم

3
المستقيم والمراد بنفسوا الطريق دين الاسلام وهو من اضافة الصفة
الي الموصوف اي الطريق السواء اي السوي اي المستقيم **قوله**
الهادي يجمع حايرون الحيازة وهي الضم والجمع قال في المصباح خربت
الشي احوزة حوزة او حيازة صمته وجمعه اي الجامع للمدق
قوله للمصدق اي في اقوالهم اصاله وفي افعالهم واعتقادهم **قوله** فهذا
والتحقيق هو احكام الامور وانتانها على الوجه الحق **قوله** فهذا
الشرح في اللغة الشق قال تعالى لم نشرح لك صدرك ويطلق لغة ايضاً على
الكشف والابصاح وعرفنا اسم الالفاظ مرتبت ترتيباً خاصاً باعتبار
دلالته على المعاني بناء على المختار عند المحققين من ان اسامي
الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث
دلالته على المعاني المخصوصة **قوله** الكتاب هو معنى مكتوب اي محقق
او محقق كما تب ايجامع من الكتب وهو لغة الضم والجمع وعرفنا اسم
لجنس من الاحكام او الجملة من العلم فم تكتب في عرف الشرع على كتاب
الله تعالى وفي عرف اهل العربية على كتاب سبويه وفي اصطلاح الفقهاء
على اسم لطيفة من المسائل الفقهية ولو عبر السارح هنا برسالة
لكان انسب بكلام المص فيما ياتي فان المص سمي كتابه رسالة لكونه
قليل الحجم كما هو المتعارف فيما بين المؤلفين حيث يسمون بهذا الاسم
ما صغر حجمه وقد يقال ان المص رحمه الله سمي كتابه رسالة بعضاً
لنفسه والتم رحمه الله قصد سلوك طريق الادب مع المص فسمي
رسالة كتاباً تعظيماً واجلاً لرسالته **قوله** العلامة هو يشتد باللام
والتانيه وفي امثاله للمبالغة وهو الجامع لانواع العلوم المعقولة هو

المحمودة والمتقولة قال عصام في حواشي الجامي هذا اللفظ يعني لفظ
 علامة انما يفسر فيها بين العلماء من جمع بين جميع العلوم العقلية
 والنقلية متعقبا بذلك ملا جامي حيث وصف ابن الحاجب بهذا
 الوصف لان ابن الحاجب ليس الا من العلم في العلوم النقلية فقط
 ولم يحصل الجمع بينهما الا القليل الشرازي لسبقه العلم اللهم
 في جميع اقسام العلوم لانه ما من علم الا وهو فيه اوجدي وما من
 مقصد الا وهو فيه اتمقي وكان ملا جامي يني كلامه على عدم
 الاعتماد بالعلوم الفلسفية **قوله** اشير الدين معناه المختار لكذا
 او ما كذا وهذا قبل العلمية والافضل من الكلمتين بعدها بمنزلة
 الزاوي من زيد **قوله** الابهرى ضبطه ملا تاج بهمة مفتوحة
 وباموعدة كذلك ثم هاشم كنة نسبة الى قبيلة يقال لها ابهرى
 وغلط من جعله بسكون الموحدة وفتح الهاء كلف وقع في مختصر
 الصحاح والقاموس وبهرا قبيلة من قبيلة والنسبة اليها بهرازي
 علي غير قياس لان القياس بهرازي فانظر هذا مع ما قاله ملا تاج
 وحاصل ما يقال في هذا انه اذا لم يكن هناك الا قبيلة واحدة هـ
 سماة بهرا فقط او ابهر فقط فبين كلامي ملا تاج وكلام
 مختصر الصحاح والقاموس تناق واما اذا قلنا يجزئ ان القبيلة
 سماة بهراين الاسمين فكلا النسبتين صحيحة لانهما غلط كما
 قال ملا تاج نعم تكون اذا قلنا ابهرى بسكون الباء نسبة علي غير هـ
 قياس هذا وقد قال السيوطي في لب الباب ان هناك بلدا معروفا
 من قري رجان او قرية من قري اصبهان يقال لها ابهر والنسبة
 اليها

تصانحه

اليها ابهرى كاحمد في فعل ما قاله الجلال لا غلط في النسبة اصلا
 ولا مخالفة قياس ولعله ثبت عند ملا تاج ان الشيخ من القبيلة
 فصبطه بما تقدم **قوله** في علم المنطق اي في بيان المهم منه المشهور
 ان الظرفية في هذا وامثاله على التشبيه من حيث ان البيانات ممكنة
 بغير هذه الالفاظ فكانت البيانات محيط بها فنسبه الشمول العمومي
 بالشمول الظرفي وحاصله انه شبه الدال والمدلول وهما الالفاظ الدالة
 علي المعاني بالظرف والمطروف الحسيني جامع مع التمكن تشبيها
 معتمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والثبت للمشبه هـ
 شيئا من ملايات المشبه به وهو في تخيلا علي حد قولك اظفر
 المنية انشبت بفلان **قوله** بجل الفاظه في القاموس حل العقدة
 نقصها فاجلت والمراد ان الشئ يعكس كاييه من الاسماء الى بيان الفاعل
 والمفعول وجود ذلك وتشبيه فكر نزاع اليب الالفاظ بحل العقدة استطر
 مرحلة تبعية وتشبيه الالفاظ الخالية عن البيان المذكور بالشئ
 المعقد استعارة بالكناية والثبت الحل تخييل **قوله** ويبين مراده
 بحمل مراد الكتاب وح لا بد من تقدير مضاف اي مراد مولفه فيكون
 مجازا بالحذف علي حد قوله واسمى القوية او انه شبه الكتاب بالاي
 شأن جامع ان كلا يهدي الى المطلوب علي طريق الاستعارة بالكناية والثبت
 المراد تخييل وحتمل مراد المؤلف الا انه يلزم عليه تثبت الضاير
قوله ويصح مقلقه اي يوضح غامضه ويبين مشكلاته بازالة اشكالها
 تشبيه الغامض بالمقلق استعارة تبعية وكذا تشبيه بيان
 الغامض وايضا به بالفتح المشقق منه يفتح فانها استعارة مرحلة

تنبيه **قوله** ويقيده مطلقه ان كان محتاجا الى التقييد بذكر شرط او استثناء
 مانع او بخلافه **قوله** علي وجه لطيف متعلق بهذه الافعال المذكورة وهو
 مأخوذ من اللطافة ومن جملة معانيها كون الشيء شافيا لا يحجب ما وراءه
 ففيه السارة الى ان الشيء تلتطف بالطلبة حيث وضع له هذا الشرح واضح المعاني
 محكم الباني بحيث ان تلك الباني لا يحجب ما وراءها من المعاني **قوله** ومنهجه
 منهج المنهج والمنهج المنهج علي وزن قلبي الطريقة الواضح والمنهج كما في
 التاموس في الاصل جبل او حصن في جبل صغير المراد انه بالغ في اوضح
 هذا الكتاب حتى علا قدره وارفع شأنه فشبهه العلو المعنوي بالعلو الحسي
 اي صار عاليا كعلو الجبل او الحصن ووقع في بعض النسخ والله اسئل ان ينفذ
 به وهو حسي ونعم الوكيل ولا بأس علي التكلم علي هذه النسخة فاقول قد تم
 اسم الباري جل جلاله للقصر والاهتمام باسم الذات اي قصر سواها وطلبه علي
 الله تعالى لا يتجاوز الى غيره وقوله ان ينفذ موزون بالنفع وحقيقته كما
 قال الراغب في مفرداته ما يستعان به في الوصول الى الخير وكلاما يتوصل
 به الى الخير فهو خير والنفع خير والشم حدق مفعول ينفذ اي انا بالعموم
 اي كل احد لكن ذلك العام لم يبق علي عموم بل هو مخصوص او اريد به
 الخصوص اي كل من فراه او حصله لا كل احد ممن ليس كذلك **قوله** الفرق بين
 العام المخصوص والعام الذي اريد به الخصوص من وجوه احدها ان الاول
 عموم مراد تناولا لا حكما والثاني لم يرد عموم اصله لانت جبهة المناول
 ولانت جهة الحكم وثانيها ان قرينة العام المخصوص لفظية وقرينة الثاني
 عقلية ثالثها ان قرينة الاول قد تنفك وقرينة الثاني لا تنفك رابعها ان
 الاول لفظه حقيقة بخلاف الثاني فانه مجاز فطعا **قوله** وهو حسي ونعم
 الوكيل

انشا في نسجها

الوكيل معني حسي اي كما في تحت ان اطلب العون والتوفيق من غيره والتوكيل هو
 تفيل بمعنى فاعل معناه الحافظ ومنه حسينا الله ونعم الوكيل اي الحافظ وهذه
 الجملة اعني قوله ونعم الوكيل جملة قصودها انشا المدح لله تعالى وهي معطوفة
 اما علي حسي فلا يلزم عطفا الانشا علي الخبر اي الجملة الخبرية لان حسي مفرد
 وهو لا يوصف بشي من ذلك واما علي جملة وهو حسي وح بغير القول اي
 واقول نعم الوكيل فالمعطوف في الحقيقة جملة خبرية متعلقة بانشا وهو لا
 يصح في صحة المعطوف وان الواو اعتراضية بنا علي جواز الاعتراض في الاخر
قوله المطلع هو بفتح الهم واللام كما هو المسموع من افواه المشايخ ويحتمل ان يكون
 بضمها وكسر اللام فالمعني علي الاول انه مكان الطلوع الي معاني هذا الفن وعلي
 الثاني انه يجعل القاري مطالعا اليها فتظهر له وتتضح **قوله** بسم الله الرحمن
 الرحيم الكلام علي البسملة قد ساء وذاع وملا الارض والبقاع حتي كملت منه الطباع
 لكن لا بأس بذكر سبله خير تبين المحققين وهي هل جملة البسملة انشائية
 او خبرية وقد استشكل كل منهما وذلك ان ثبت ان انشا خبرية ورد عليه ان من
 شأن الخبرية ان يكون لفظها حاكيا لدلولها الواقع قبل التكلم بها وها هنا
 بخلاف ذلك لان مصاحبة الاستعانة والتبرك بالاسم الكريم وهما من ثمة الخبر لا
 يتحققان الا بهذا اللفظ ومن قال انها انشائية ورد عليه ان من شأنه
 الانشا ان يتحقق مدلوله به واصل جملة البسملة بخلاف ذلك غالبا اذ كل ما ليس
 بلفظ لا اكل والسفر لا يحصل بالبسملة فكيف يصح تقدير اكل واسا في بسم الله بقصد
 الانشا والحوار باختبار الشق الثاني لكن تحتار انها لانشا متعلق اعني الاسمانه
 والتبرك وقول المحققين ان الانشائية هي ما كانت لانشا معنوية واصلها
 فخر علي الغالب **قوله** اي ابتدوي هو بيان متعلق الجار والمجرور وقدره

عالم كما نرى ولم يقدره خاصا كالقول لعله نخرج هذه ذلك والمسيلة ذات
خلان والراجح منه تقديره فعلا خاصا موخر لان الله استأثر بالمقام واو في بتأدية
الموام لوالله ج علي تلبس الفعل كله علي وجه التبرك والاستعانة لا يقال تقدير العام
اعني البتوي وكونه اولى من الخاص لموافقته لما قرره النحاه اذ لم تقم قرينه
علي الخصوص وهذا قد وجدت وهي ان المذكور بعد التسمية مولف فيقدر
المتعلق من مادته ولذا قال البيضاوي يضمن ذلك شارح في شئ ما جعلت
التسمية مبدأ له **قوله** نحمد الله انما اختار الحمد علي الشكر ان المتبادر من
العبارة ان الحمد عليه هنا نعمة توفيقية والنعمة انما تقابل بالشكر لا يساويها
بمعنى المريد لمن شكره لا يريد ان لا يكون له من ان ديباجة القرآن المجيدة
موشحة بفرقة التمجيد ومنها الحديث المانور اعني قوله كل امرئ ذي بال الحديث
ومنها قوله عليه الصلاة والسلام ما شكر الله عبد لم يحمده **قوله** هو الثناء باللسان
المراد بالثناء في الحديث يشمل القديم والحادث وقوله باللسان اخرج القدير
والمراد به الله النطق ولو غير المعهودة فيشمل نطق الوجود والعبادة
ومن اراد شمول التعريف لهما ايد باللسان بالكلام فقال الثناء بالكلام ولذا قال
الامام السبكي انما قلنا بالكلام ولم نقل باللسان ليشمل الثناء القديم والحادث
وقوله علم الجليل اي لاجل فعل الجليل فعلي بمعنى الام فالحمد عليه لا بد وان
لكون جملا فخرج موح زيدا علي نطقه الطريف مثلا فانه قد في الحقيقة
لا موح وقوله الاختياري خرج به الثناء علي ما ليس باختياري بالثناء علي
رئاسة قد زيد علي حسن اللؤلؤ فانه موح لاحد واراد علي قيد
الاختياري بانه يلزم عليه عدم صحة حمد الله تعالى اي حمدنا له علي
صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة لان تلك الصفات الشريفة هي
المقدسة

6
المقدسة ليست افعالا ولا يوصف ثبوتها بالاختياري لا يصح ان يكون
الاختيار وصفا لثبوتها واجيب باننا لانسلم بانها ليست مختارة له تعالى
بل نوعي انها مختارة لا بمعنى انها وجودها حتي يلزم المحذور بل بمعنى ان
الذات القدسية استلزمة وجودها علي ما هي عليه من صفات الكمال فنزلت
تلك الصفات بسبب اقتضاها الذات لها واستلزامها لها مترلة افعال
اختيارية فاطلق عليها اختيارية مجازا اربان تلك الصفات الذاتية
لما كانت مبدأ افعال اختيارية منشاها صار الثناء عليها باعتبار ما ترتب عليها
من الافعال الاختيارية حمدا **قوله** علي جهة التقظيم والتسجيل خرج بذلك
ما كان علي جهة الاستهزاء والسخرية لقول الملايكة يا مراد الله تعالى لهم للبحر
ذق انك انت العزيز الكريم قال الدماميني في شئ معني اللبيب وانما جمع
بين التقظيم والتسجيل مع انها بمعنى واحد ليمكن ذلك في ذهن السامع
فصل تمكن لانه ربما نسب للتكلم باحدهما السهو وسبق اللسان **قوله**
تعلق بالفضائل ام بالفواضل الفضائل جمع فضيلة وهي المنزاة بالذات
التي لا يتوقف تحققها علي تعلقها بالغير كالشجاعة والعلم بمعنى الملكة فيهما
والفواضل جمع فاضله وهي المزيها التي يتوقف تحققها علي تعلقها بالغير
كظهور اثر الشجاعة والعلم من حسن الاقدام ويقع الغير وكالانعام **قوله**
وابتدا ثانيا بالحمد اي في قوله نحمد الله وليس مراده هذا اللفظ مخصوصه
بل مراده الصيغة الواقعة في كلامه ثانيا وقوله لما مر لعل مراده بالذي مر
الحديث **قوله** واسارة الي انه لا تقارن قال بعض الافاضل مبني انما هي
شي احدها ثبوت الرواية بضم دال الحمد لله علي الحكاية وح فيكون
المعني لا يبدأ فيه بخصوص هذا اللفظ اعني الجملة الاسمية الثاني ان

البا صلح لبيد اني قوله لا يبد فيه بسم الله وفي قوله لا يبد فيه بالحمد لله
اما اذا لم يشهد ذلك فلا تغار من بين البداهة بالجملة الاسمية والجملة الفعلية
وكذا اذا جعلت الباء الملائمة والاستعانة اعني لا يبد فيه ملا بسا بسم الله
او مستعينا فلا تغار من ايضا اذا الملايسة والاستعانة حاصلة وان لم تكن البسملة
والحمد له مبتدأ بها **قوله** وقدم البسملة الخ كان هذا جواب سؤال نشأ من
قوله تعالى الحق في حصل بالبسملة وحاصله لم لم يجعل الحق في حصل بالحمد له فقال
وانما قلنا ذلك عملا بالكتاب العزيز **قوله** واختار الجملة الفعلية على الاسمية
الخ المراد بالفعلية هنا هي قوله الحمد لله وقوله وفيما ياتي اراد به جعلني هو
نسال ونعطي وهما معلومان علي الحمد مشاركان في عملة الاختيار المذكورة
وهي اظهار العجز عن الاتيان بمضمونها اشار اليه هذا المحقق الشريف في
شرحه لهذا المتن حيث قال واختار الفعلية هنا اي يعني في جملة نصلي
لمثل ما ذكر والذي ذكره هو اظهار العجز وزاد وتكون الصلاة على وفاء
الحمد اذا امرت بهذا فلا وجه لقول الشيخ القليوبي لو اسقط قوله
وفيما ياتي لكان اول **قوله** قصد اظهار العجز عن الاتيان بمضمونها
المراد بمضمونها هو كون الحمد ثابتا لله تعالى دائما بقوله على وجه الثبات
والدوام حال من مضمونها التي به لزيرة البيان والافلو سكت عنه
واقتصر على قوله مضمونها الغم الثبوت والدوام **قوله** اظهار المراد بها
الذي هو نعمة وهو تعظيم الله له فقوله من تعظيم الله له بيانية يعني ان
النعمة هي تعظيم الله له بسبب تاهله للعلم فظهر بهذا ان الملزوم هو تعظيم الله
له حيث نعت هذا سقلا ما قاله القليوبي وهو ان الاولى اظهار الجلاله
ملزومها وتال ان الحمد ليس بملزوم والعجب منه كيف غفل عن كلام الله
وهو صريح فيما قرناه واثر المص رحمه الله لفظ الجلاله في قوله الحمد

الله

7
الله على كافي الخطاب كما منع صاحب المختصر حيث قال الحمد له لدلالة لفظ
الجلالة على استجماعه تعالى لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال واستحقاقه لجميع
الحامد اذ كل حمد لا بد وان يكون بشي جميل والبري جل جلاله متصف بجميع
افراد كل منهما فهو مستحق لكل حمد وان كان قد ابدوا في الخطا حكمه
وهي انه لما قوي عند الحامد تحرك داعي الاقبال وتوفرت عنده اسباب
التوجه الي جناب الحق على الكمال خاطبه بالحمد علي جزيل النوال بقوله
الحمد **قوله** اي الحمد حمدا بليغا اعاد الشئ الفعل ليربطه بما تعلق به في كلام المص
للفصل الحاصل بكلام الشئ وبلاغته اما باعتبار ما افادته الجملة الفعلية
من التجدد والحدوث الاستمرار في والكثير اما باعتبار كماله حيث صدر
منه مخصوص القلب وخشوعه **قوله** علي توفيقه لم يوقع المص حمده مطلقا
بل قيد على توفيقه ولعله جرح لما قاله الامام مالك رضي الله عنه من ان
الحمد المقيد افضل من المطلق وقال الامام الشافعي رضي الله عنه الحمد المطلق افضل
من المقيد لصدقه علي جميع الحامد كلها معلومها وغير معلومها **تنبيه**
كما الحمد تعالى علي النعم كذلك الحمد علي الضرا في الحديث كان علي الله عليه سلم اذا
لاي ما يحب قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات واذا اراي ما يكره قال
الحمد لله علي كل حال ومعني الحمد لله علي الصلوات وان كانت ضرا يحب الظاهر
فقد تكون نعمة في المعني وفي نفس الامر باعتبار ما يترب عليها من الثواب وعسي
ان تكرر هو اشيا وهو خير لكم ولان الحمد ياتي بمعنى الرضا بالقضا كما في شئ الهداية للخيري
من الخفية **قوله** خلق قدرة الطاعة فبينا اشار بقوله فينا اي معاشر المؤمنين الي
تعريف التوفيق علي مذهب الامام الشافعي والكثير اصحابه فان قدرة الطاعة
عنده هو العرض المقارن للفعل فلا يتقدم عليه ولا يتاخر فعلي هذا الاحتياج
في تعريف التوفيق الي زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه ليخرج الكافران غير
داخل في قوله خلق قدرة الطاعة حتي يحتاج الي اخراجه بقوله وتسهيل

الخير اليه **قوله** لان الاول واجب اي الحمد الذي هو الشكر واجب قال تعالى
 واشكروا لي ولا تكفرون وقال ابن السكيت في جمع الجوامع شكر المنعم
 واجب بالشرع اي اعتقاد كون النعمة من الله تعالى واجب يعاقب
 علي تركه وقول بعضهم معني كونه واجبا انه يثاب عليه ثواب الواجب
 لانه واجب في نفسه لعله اراد الشكر باللسان والا فالشكر بالقلب
 واجب كما تقرر **قوله** اي داله علي الطريق المستقيم قال شيخنا الطريق
 الذي في المتن غير الطريق الذي في الشئ ليتفاير الدال والمدلول فيراد
 بالاول الاعمال الصالحة والكشف عن الغلوب لادراك الاشياء علي وفق الواقع
 وبالطريق الثانية الصراط **قوله** ويضلي الخ قال بعض المحققين ينبغي للعاقل
 ان يستعين في جميع اموره وكل شؤونه بحجاب الحق سبحانه وتعالى وسأله
 افاضه طلبته وان جاح بغيبته لكن لا بد من ملازمة وقرب معنوي بين
 المفيض والمستفيض وكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلايق البشرية
 والعوايق الدنية متدنسين بادناس الذات الحسية والشهوات
 الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية القدوس كانت الملازمة
 منفية راسا احتجنا في سلوك سبل الاستفاضة منه تعالى الي متوسط
 له جهتان جهة تجرد وجهة تعلق بجهة التعلق بفيض علينا وجهة
 التجرد نستفيض من الحق تعالى لان جهة التجرد سبب للملازمة لجناح الباري
 وجهة التعلق سبب للملازمة لنا **قيل** ان سيدنا محمد يستفيع بصلاتنا عليه
 لان الكامل يقبل الكمال **وقيل** لا يستفيع بها لانه اجل من ان نكون نحن سببا
 في نفعه وجمع بين القولين بان الاول ناظر الي الحقيقة ونفس الامر
 والثاني ناظر الي سلوك الادب **واعلم** انه قد اشتهر بين الناس ان الصلاة علي
 رسول الله مقبولة قطعا واستشكل ذلك بعضهم بانه لو كان الامر كما ذكره
 لكان كل مصل علي النبي محتوما له بالايمان قطعا لم يقل بذلك احد ولذلك
 انقي الشمس الرطبي والمحقق ابن حجر الهيتمي في الجوهر المنظم ان الصلاة علي النبي
 كسائر

نقول اننا لا نعلم
 انهم انما لا يفتنون
 ولا علمه السلام
 انما يفتنون
 انما يفتنون
 انما يفتنون

كسائر الاعمال في القبول وعدمه **واجاب** بعضهم عن الاشكال بجواب حسن وهو
 ان كل صلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وجدت في الخارج فخطا المصطفى عليه
 الصلاة والسلام منها حاصل قطعا واما ثواب المصلي فنحت المشية **قوله**
 من الصلاة عليه تحتمل ان المراد جنس الصلاة عليه فلا تتعين صبغة من الصبغ
 وتحتمل الصلاة المعهودة وهي الرحمة المقرونة بالنفيل لمطلق الصلاة
 ولهذا توقفت الصلاة رضى الله تعالى عنهم جني ابرهم الله تعالى بها
 بقوله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما بقولهم ابرنا الله
 ان نعلي عليك فكيف نصلي **قوله** قولوا اللهم صل علي محمد وآل
 كما صليت علي ابراهيم وآل ابراهيم **قوله** قولوا اللهم صل علي محمد وآل
 مستدركا كما توهم **قوله** وعشيرته الذين يقرأ بجزع شيرته والادنين
 بجزع رصفه له فما بعد لفظ قيل في المواضع الثلاثة بجزع رضى علي الحكاية
 سيويه د عنان مترنات حكاية لقول بعضهم عندي مترنات او قال
 ذلك البعض هاتان مترنات فقال سيويه د عنان مترنات حكاياما وقع
 في كلام ذلك البعض فيكون بعضهم نسر العترة المجرورة بقوله اي ازواجه
 وذريته بالجر وكذا ما بعده فحكاها الشرح في ازواجه وذريته الرفع و
 يكون خبر مبتدأ محذوف اي وقيل هم ازواجه وذريته ويصح ايضا
 الرفع فيما بعده قيل الثانية والثالثة ويكون نصب الادنين بفعل
 محذوف اعني خاتم **لم يصل اللهم** رحمه الله علي الاصحاب مع
 انهم اولي بالصلاة عليهم لانها اذا صليت علي من ليس بصحابي فالصحابي
 اولي بها اقول يجوز ان يكون المص ارتكب في كلامه الايهام اعني التورية
 وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد عما داله علي تورية
 خفية فيكون المص قد ذكر العترة التي هي معناها الاقارب وهو معني

اي م

قريب لها واراد المعنى المعبر وهو الاتباع الصادق بجميع الصحابة اعتمادا
على قرينة الدعا فلا يتوجه على المصم ما قيل الاولي في حقه ان يصلي على الاصحاب
قول اما بعد اعلم ان اما تسعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها للتكلم
لتفصيل المجل السابق عليها نحو جاني الرجلان اما ان يذكره واما عرو فلعرضت
عنه ثانيهما التاكيد قال في التاموس واما للتاكيد اي ان املاينة للتاكيد كقولك
اما ان يدف ذاهب اذا اردت انه ذاهب لا محالة والمقصود لزوم تحققه
مرحول الفاعل وجود ما تقدمها وادخول الفاعل الجزا وانه واقع للاحالة
لانه علق على ما هو متحقق الوجود وهو وجود شيء ما اعم من ان يكون
زمانا او مكانا وغيرهما وذلك محقق الحصول لان الكون لا يخلو عن وجود
شيء من ذلك اهـ **وتحتمل** ان اما الواقعة في اوائل الكتب من الثاني اذا هـ
جملت بعد من متعلقات الجزا وبعد هذه كاخواتها الثانية على ما سنبه
عليه لها اربعة احوال احدها الاعراب نصبا وجرا اي بمن اذا ذكر المضاف اليه
ثانيها ان تعرب الاعراب المذكور اذا حذف المضاف اليه ونزوي لفظه
ثالثها ان يحذف المضاف اليه ولا ينوي اصل اي لا لفظه ولا معناه فانها تعرب
الاعراب المذكور كن مع تنوينها رابعها ان يحذف المضاف اليه وينوي معناه
فقط ومعنى الكلام **مع** ان حصول الجزا وقع بعد بقية مطلقة وهي مبنية
في هذه الحالة واختلف في **عمل** البناء فقال بعضهم شبهها بالغايات وفيه
نظر لان الغايات كما قال الزمخشري في المفصل قبل وبعد وحسب وجهات
الست وسميت غايات لانهن لا تقطعن عن ما يصنعن اليه حدود الا
ينتهي عندها الكلام فلهم اسميت غايات فيلزم على هذا القول تغليل الشيء بنفسه
وقال المرادي عملة البناء شبهها بالحروف الجوابية في الاستغناء بها عن ما بعدها

مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار وبنيت على حركة ليل لا يلقى ساكنات
او لطريبات البناء كانت الحركة صفة لتحالف حركة اعرابها اي فانها مفتحة او كسرة
كما تقدم **قول** المؤلف الحاضرة ذهابا هكذا قد استعمل هذا التفصيل والتحقيق خلافه
وهو ان الاشارة الى ما في الذهن مطلقا تقدمت الخطبة وتاخرت لان مسمى
الكتب هو الالفاظ الدالة على المعاني ولا وجود لها في الخارج حتي يشار اليها
قال بعضهم يمكن الشرح على القول الاخر وهو ان مسمى الكتب النقوش ولاه
شكل انها محسوسة فيصح ما قاله من التفصيل وفيه نظر لان ان كانت الاشارة
الى ما في الخارج من نقوشه نفسه فهو شخص والمسمى بالرسالة جميعه
الاشخاص لا خصوص هذا فان قدرت مضافا اخر قبل المضاف المذكور اي مفصل
نوع هذا استقام الكلام وانتفع المراد **قول** رسالة والرسالة في الاصل من الرسل بفتح
الراء وكون السين وهو الانباء على تودة يقال ناقة رسل اي سهلة هـ
السير ففيه اشارة واضحة الى سهولة هذا المؤلف كما فيه اشارة الى قلت
اي كما وان كان عظيم القدر كما يؤخذ من التنوين وبسبب تسمية المؤلف هـ
القليل الاوراق بالرسالة فهو ان اهل البادية والاقطار النائية التي هي من
العلماء اليه كان اذا اشكل عليهم امر كتبوا قصة في اوراق قليلة وبعثوا به
يستفتون العلى عنه فاذا وصلت اليهم اجابوه عما سئلوا عنه وادعوا
الجواب في تلك الاوراق وغيرها مما يقاربها في الحجم ثم ارسلوها اليهم فشبها
المؤلفون كتبهم الصغيرة المبعوثه الي الطلبة بالقوة بالرسائل المبعوثه الي
العلماء او الي السائلين بجامع مطلق البعث ثم استعمل اسم المشبه به الي المشبه
على طريق الاستعارة المصروفة والقولبة على ذلك الحال والمقام **قول** لطيفة اي
حسنة الوضع بدعية الصنع وقد مر ما يتعلق باللفظ عند قوله وبعد هذا

مضافا اي نوع هذا
فالنوع على لارجود
لفي الخارج فلا يصح
ما قاله من التفصيل نعم
ان قدرت محم

شرح لطيف فراجع له لانه يصح اجرا وله هذا ايضا فليذكر لطيفة ليس مستدركا
 مع رساله لان رساله متعلق بالذات ولطيفة منغلقة بالمعنى فلا تكرر ولا هـ
 استدراك **قوله** في علم المنطق تقدم الكلام على مثل هذه الطرفية فلا تغفل والمنطق
 في الاصل بطلق على النطق الظاهري وهو التكلم والباطني وهو ادراك المعنويات
 وهو المراد هنا ولا شك ان هذا الفن يتقوى كلام معيني النطق ويسلك بهما هـ
 مسلك السداد فلذلك اشتق منه اسم له وهو لفظ منطق **قوله** وهو الة الخ
 اعلم اولاه لانه لا بد لكل شارع في علم من تصور ماهية ذلك العلم بوجه ما والا
 لم يمكنه التوجه اليه عقلا لاستيعاب توجه النفس الي المجهول المطلق فمن
 الواجب استحسانا ان يتصور ماهية ذلك العلم بحده او رسمه ليكون على
 بصيرة في الشروع فيه وتزداد تلك البصيرة بامور منها موضوعه
 ومنها ان يعلم فايدته في نفس الامر ليصون سعديه فيه عن العيب
 ومنها ان تكون تلك الفايده معتمدا بها بالنظر الي الشقة التي تكون في تحصيل
 ذلك العلم وقد تكلف الشرح الله تعالى برسم هذا العلم وموضوعه وفايدته وهذا
 الرسم الذي ذكره بنا على انه الة واما على القول بانه علم براسده وهو الحرف فقد
 عرفه السيد في شرحه على هذا الكتاب بانه علم يعرف به الفكر الصحيح من هـ
 العاسد ونرجع الي الكلام على تعريف الشارح فقوله الة هي في الاصل الواسطة
 بين الفاعل والمستعمل في وصول اثره اليه كالمقام للكتاب والمنشأ للنجارات
 كلاهما واسطة في وصول الاثر الي المؤثر وانما كان المنطق الة لانه واسطة
 بين القوة العاقلة والمطالب السببية في الاكتساب فقوله الة جنس في الحد
 يشمل الة الحسية والعقلية وقوله قانونية نسبة الي القانون وهو لفظ
 يوناني معناه الضابط والقاعدة والاساس فصل في الحد اخرج به هـ

الالة

الالة الحسية كالمنشأ للنجار كما تقدم وانما اخرجها لان قوانين المنطق كليه
 وكل كلى لا وجود له الا في العقل بخلاف الحسيات فانها كلياتها جزئية تخصيه
 والقاعدة والقانون هي العميد الكلية التي يتعرف منها احكام جزئية
 موضوعها وطريق التعريف ان تاخذ جزيا من جزيات موضوع تلك
 القاعدة وتجعله صغرى وتجعل القاعدة المذكورة كبرى فيحصل منها
 قياس على طريق التكملة الاول ولينظر مثال من الفن والقاعدة الكلية
 قولنا مثلا كل سالبه ضرورية تنعكس دايمة وجزئيتها مثلا لاشي من
 الانسان يحجب بالضرورة فاذا ركبت القياس المذكور فعل هكذا لاشي من الا
 نسان يحجب سالبه ضرورية وكل سالبه ضرورية تنعكس دايمة ينتج لاشي
 من الانسان يحجب تنعكس دايمة وقوله تعصم مراعاتها وملاحظتها الذهن
 للخ اخرج به القاعدة التي تقصم مراعاتها وملاحظتها اللسان عن اللحن وهو
 فن الجور وشار بقوله مراعاتها الي ان المنطق لا يقصم بذاته تنبيه
 الذهن قوة مهية لا تقتصر على صور الاشياء والفكر هو حركة النفس في
 المعقولات ليتوصل بها الي تصور المجهولات وتبين دعوى ترتيب امور
 معلومة ليتوصل بها الي مجهول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
 فاذا ارتبته كما ذكر انج العالم حادث **قوله** وموضوعه الخ قال في الشمسية
 موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي التي تلحقه لذاته
 وموضوع علم المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية مثال
 الاول الحيوان والناطق مثلا ومثال الثاني العالم متغير وكل متغير حادث
 مثلا لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الي مجهول تصوري
 او تصديقي ومن حيث انها يوقف عليها الموصل الي التصور كقولنا

تنبيه

كلية وجزئية ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا
 قريبا لكونها قضية وعكس قضية وتقييد قضية واما توقفا بعيدا لكونها
 موضوعات ومحمولات فالمعلوم التصوري المثل له بما تقدم اذا رتبته
 الترتيب الخاص بان قدمت جنسه على فصله ومكلا الى مجهول تصوري
 هو الانسان والمعلوم التصديقي المثل له كذلك اذا رتبته الترتيب الخاص
 بان قدمت صفاته على كبراه ومكلا الى مجهول تصديقي هو حدوث العالم
 وسميت المعلومات بتسميتها موضوعات لانها توقف اي تؤخذ مسئلة
 متوقفا عليها وانما يقع الخلاف في اعراضها كالتوصل الى المجهول فتأمل
 فاذا عرفت ذلك الموضوع فميز عنده هذا العلم عن غيره من بقية العلوم
 قوله ونايذنة الاحترار عن الخطابي الفكر والخطابي الفكر هو ان يجعل
 الصواب خطأ والخطا صوابا **بقوله** او ردنا فيها ما يجب استحضاره اي
 ذكرنا او اوردنا او نحو ذلك وانما اختار لفظ او ردنا على لفظ ذكرنا مثلا
 للإشارة الى ان الرسالة كالمورد والمذكور فيهما من المسائل كالمال الذي
 يورده الظمان لارالة عطشه فان قلنا **يلزم** على كلام المصنف اتخاذ
 الطرف والمطروق ان ما يجب استحضاره عين الرسالة والجواب
 ان الرسالة امر مجمل وما يجب استحضاره امر مفصل وبني الثابتين بالا
 جمال والتفصيل وقوله ما يجب استحضاره اعلم ان المنطق على قسمين
 قسم قد خلا عن الفلسفة كالمذكور في هذا الكتاب وفي التسمية فهذا
 لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو من كفاية لان تحريم العقائد
 الاسلامية ودفع الشبه عنها من كفاية ودفع الشبه المذكورة
 يتوقف على حصول القوة في هذا الفن وما يتوقف عليه الواجب فهو

الشارع

واجب

واجب اعي وجوبا شرعيا وانما حمل الله على الوجوب الاصطلاحي العادي
 نظرا لقول المصنف لمن يريد الشروع في شيء من العلوم فان قلنا
 يظهر من هذا الكلام ان الشروع في كل واحد من العلوم يتوقف على معرفة هذه
 الاصطلاحات وهو ظاهر الفساد قلنا هذا الكلام من باب الترغيب او المراءى
 الوجوب الوجوب الاستحسان فان دفع السؤال والفساد بذلك على هذا قول
 الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه ومعنى عدم الثقة بعلمه انه
 لا يعتمد عليه ولا يلتقي منه بالقبول **وقال** الامام السنوسي العلوم كلها طوع
 اليه لمن كان له قوة في هذا الفن وقال بعضهم لا يعطي الله هذا العلم بلما له
 الامن اصطفاه من عباده واما قول صاحب السلم **ب**
والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة اقوال
قابت الصلاح والنواهي حرما **وقال** قوم ينبغي ان يعلم
والقولة المشهورة الصحيحة **جوازها كامل القرينة**
بما ريس السنة والكتاب **ليتمذي به الى الصواب**

فمحول على المنطق المختلط بالفلسفة كما تقدم **وقال** وسماه معيار
 العلوم المعيار في الاصل المعيار الذي يعتبر به الشيء عند ارادة
 معرفة نقصه من حاله ولا شك ان هذا الفن بهذه المثابة
 اذ يعتبر به صحة الفكر من فساد فتنبيه الفن بالمعيار جامع
 انه كالا يعتبر به الشيء واستيعاب اسم الشيء به للمشيء على طريقة
 الاستقارة المرححة هذا وقد يطلق المعيار على اقتضا الشيء الشيء
 واستلزامه له ومنه قوله الاستشنا معيار العلوم اي تقتضي
 ومستلزم له **قوله** وحده المصنف الخ اعلم ان الحق ثلاثة اقسام

حصر جملي وهو الذي حصل جعله جاعل كما يحفل الكمال بما جاز له
 وحصل استقراي وهو تتبع افراد المثبتين بحيث لا يبقى منها من
 على حسب ما تقتضيه القوة البعثية كما استقر الاقامه
 الشافعي رضي الله تعالى عنه افراد من خفيف قراي اقل من
 حيفا من خفيف يوما وليلة وكثرة خمسة عشر يوما
 وغالبه سنا وشبعا وحمر غلب وهو الذي لا يجوز العقل لانه
 كحل العالم في الجوهر والوصف وما ذكر المحقق من قبيل القسم
 الاول وقوله المقصود من رسالة ابي المقصودين حيث كونه من
 المنطق اذ المنطق انما يبحث عن القول الشارح ومباديه
 والقياس ومباديه واما بحث الفاظ والدلالات فتخرج عنه
 عند الاجتثاث ثم بحث وهو في الاصل ان الوجب كانت اذ
 تحركت اذ هاهنا وجالت في شئ نكتوا به باصا بهما وجود
 في الارضا بحيث به المسئلة مجاز العلاقة الجارية ووجه
 الخصم الخمسة ان المنطق تصورات وتقديرات ولكل
 منها مبادي ومقاصد منه اربعة ولما احتاجوا الى الفاظ
 جعلوها باخا مسماة بثمان الاربعة المذكورة مع البرهان
 والخطابة والشعر والجدول والسفينة في ابواب المنطق
 التسعة ومع ذلك الفاظ صغيرة في **قوله** مستقينا
 بالله تعالى بما في جميع اموري ومنها هذا المولف لان خذ
 المعول بوقد بالعموم واما في تصنيف الشارح الاستحانة
 بالامكان فخلق بينه المقام والاعتبار بما هو بصود

وهو

وهو التاليف ومستقينا منصوب على الحال من فاعله بخذ
 وامرات بنون العظمة على هذا ما تقدم حيث لم يقل
 ومستعين اما لان المقام مقام سوال وطلب والمناسب
 له الدولة والتواضع واما لان التقابل بين الحال ودينها
 انما يجب في الذوات لا في الصفات **قوله** اي طالبا منه
 المعونة وفي كلامه رحمه الله تعالى انشأ في الرد على الجبرية
 التاليف بان ترعبو بخلق افعال نفسه ووجه الرد على
 من ذكر مقول المحقق لما طلب المعونة الاعانة من الله
 تعالى على الفعل ولم يطلب اصل القوة استوفى بان له قوة
 ما يستند كسبته اليها وانما عاقبة عن التاثير في شئ من
 المحركات فلم ينفى القدرة اصلا كما للجبرية ولم يثبت
 الاستقلال بالافعال كما لمقتولة فكان قد عقب اهل السنة
 والجماعة بين ذلك **قوله** انه معبوض الخبز والجود
 اي انه انما طلب الاعانة من الله تعالى لانه معبوض الخبز
 والجود اي مكثول يقال فاض الخبز كثر واخاض الله الخبز
 اكثره والجود الكرم يقال جاد الرجل اذ تكرم وعلمنا الجود
 على الخبز الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان الجود
 الكرم الذي هو العطاء والخير اعم لصورة بدفع الحصار
قوله هو ايسا عوي الشارح هو الي ان ايسا عوي جبر
 مبتور كخوفه واو لم منه ان يكون مبتورا خيره مخدوعا
 اي مما يجب استحضاره وانما كان اول ما منه من بقا الكرم

لا قدرة له اصلا وعلى
 المعترضة القايلين بان
 القيد في مح

الاعظم وهو قسمة اي يقدرا بان يلبث اسبعا عوي وهو لفظ
يوناني قيل انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم اسبعا واغوي اي
وقيل اي بالكاف قلبت الكاف جيماء فصار اي ومعنى الاول
بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثمة اي اجلس
انا وانت ههنا بحث في التليكات الخمس ثم نقلها المناطقة
وجعلوها اسما للتليكات الخمس وقيل سميت باسم متعلم وذلك
ان حكما منا الحكماء استخرج التليكات الخمس وجعلها عند شخص
يقال له اسبعا عوي فظاعها فلم يقدر على استخراجها فقرأها على ذلك
الحكيم فصار ذلك الحكيم يقول يا اسبعا عوي في الحال كذا وكذا وقيل
باسم الحكيم الذي استخرجها ودونها ثم نقل ذلك وجعل علما
لها والوجه المشهور في تسميتها بذلك ان اسبعا عوي في الاصل اسم
للورد الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه التليكات الخمس
لما سببه بين المتقول والمتقول اليه فيكون تسمية للتسبي باسم
شبهه **در** معناه التليكات الخمس وجه الحكم فيها ان التليكات اماران
يكونان تمام الحاشية او جزءها او جوارحها فان كان الاول فهو
النوع وان كان الثاني فان كان يصدق عليها وعلى غيرها
فهو الجنس والام هو العنصر وان كان خارجا عنها فان كان يقع
في جواب اي شي هو فهو الخاصة والام هو العنصر العام **قوله**
الجنس اي هذا شروع في بيان التليكات من باب در الشئ على
ثم مفضل لانه او فوقي النفس وقوم الجنس على النوع لانه
جزء النوع والنوع كله والجزء مقدم على الكل طبعاً فتقدم

وقدمه

وقدمه اعني الجنس على العنصر لانه يقال في جواب ما هو خلافا
العنصر وقدمه على الخاصة لانه جزء الحاشية ومعنى خارجة
وعلى العنصر العام لانه يقال في الجواب والعنصر العنصر لان يقال
في الجواب اصلا وكان مقتضى دليل تفدير الجنس على النوع ان
يقدم العنصر عليه لانه جزء والنوع كله والجزء مقدم على الكل
لكن يقال لما كان النوع يقال في جواب ما هو والعنصر يقال في جواب
اي شي هو وقدمه عليه لان المتقول في جواب ما هو او لي بالتقدم
منه وقدمه اعني العنصر على الخاصة والعنصر العام لانه ذاتي
وهما عريان وقدمه الخاصة على العنصر العام لانها تنافي
جواب اي شي هو بخلافه فانه لا يقال في الجواب اصلا وفي
نسخة هذا الكتاب اخلاق كثير ففتح بهذا الكلام ما عساه
ان يسبق الي بعض الاوهام من شبهة الشم الى سهم او خطأ
في تفدير مسألة على نسخة وقعت له ثم سجد في نسخة
اخرى خلافاً صيغتها عليها واقف بتجليله انه الحساب
فيخرج بالاعتراض على الشارع ولما كانت معرفة التليكات
الجنس ان هذا اشارة الى جواب سوال مقدم كانه قبل لم يقدم
بحث الدلالة واقتسام اللفظ على التليكات مع ان المقصود الاصل
انما هو البحث عنها وبيانها لان المنطقي من حيث انه منطقي
انما يبحث عما يتعلق بالاذعان لا ما يتعلق باللسان فذكر
بحث الانطباع والدلالات ليس من باب حشده وحاصل الجواب
تسليم السؤال ولكن لما كان اجمالاً للروايات والمعاني والمفردات الي

الذهن نقل وتقليدا متوقفا على الالفاظ فتبين عليهم ذكرها وتبينها
 الي مفرد ومركب ثم انه تلك الالفاظ لما كانت استفادة المعاني منها لامن
 حيث ذاتها لامن حيث دلالتها فنقروا البحث الدلالة واقسامها **فائدة**
 انواع توقف الشيء على الشيء خمسة توقف شعوري وتوقف شرطي
 وتوقف وجودي وتوقف تائيري وتوقف شرطي فالاول كتوقف
 الكتاب على مقدمته والثاني كتوقف المعرف على تعريفه والثالث
 كتوقف ماهية الصلاة على ركنها والرابع كتوقف المفعول على
 علمه الفاعلية كالنجار بالنظر للسوبر والخامس كتوقف الصلاة
 على الطهارة مثلا ومن الاول ما صنع الله من تعديده بحيث
 الالفاظ والدلالات على المتصور **قوله** واقسام اللفظ معطوف
 على معرفة وقدم الدلالة على اقسام اللفظ لان الاستفادة من
 الالفاظ من حيث دلالتها مطلقا **قوله** بتوسط الوضع اية ان كان
 الوضع واسطة في تلك الدلالة اية دلالة المطابقة فهو بديل والحالة
 هذه على تمام المعنى بالمطابقة وبديل على جزية بالمقتضى الخ بالشرط
 السابق وهو ان يكون الوضع بارزا المعنى بتمامه وهو احدان عن
 انتقاض الدلالات بعضها ببعض كما اذا فرضنا ان الشمس
 موصوف للجرم والنوء والمجموع فان دلالة على النوء مثلا يمكن
 ان تكون مطابقة وتضمن والتزاما فلا بد منه قيد بتوسط الوضع
 في كل منها كما فعلوا احدا عن الانتقاض بان يقال اللفظ الدال

يدل بالوضع على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له نصفا
 وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له
 (التزاما لما وضع له)
 بتوسط الوضع
 على جزية
 مطابقة

التزاما ومعنى الانتقاض كما بينه ملا برهان الدين في حواشيه انه
 يصدق تعريف المطابقة على التضمن والالتزام وتعريف التضمن
 على المطابقة والالتزام وتعريف الالتزام على المطابقة والتضمن
 وبقيد التوسط الذي هو معنى الحبشية يندفع الانتقاض **قوله**
 على تمام ما وضع له هكذا وقع في بعض النسخ لفظ تمام والظاهر انه
 لا حاجة اليه لان اللفظ انما وضع لتمامه بتمامه فلم يكن هناك شيء
 يكثر عنه وقوله بعضهم انه احترزه بما اذا استعمل اللفظ في
 نفسه بخلاف ثلاثي فهو غير ظاهر لانه في تلك الحالة دال بالمطابقة
 فهو داخل في قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام والضمير في وضع
 على ما وضع له لفظ وليس على ما وضع له وضع صفة او صلة
 جرت على غير من هي له فكان من حق المصنف ان يبرز على ما ذهب
 اليه ابن مالك اقول ذكر بعض المحققين ان محل قولهم يجب
 ابراز الضمير العايد على غير من هو له مطلقا اي سوا حصل
 هناك الباسم لا عند المبرزين اذا كانت المحمل له وضعا اما
 اذا كانت فعلا كما هنا فلا يجب ابراز عند الفريقين **قوله** اية موافقة
 لاي موافقة كلا منهما للاخر يان موافقة كل من الدال والمدلول
 الاخر بالمعاملة على بابها والمراد بالموافقة المساواة يدل على ذلك
 قوله طابق الفعل النقل اذا توافقا **قوله** وعلى جزية اية بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام اية لا بد من زيادة
 بتوسط الوضع التي زادها الله في تعريف دلالة المطابقة ليندفع
 انتقاض تعريف الدلالات وقوله لمقتضى الخ هو اشارة اليه

وجه تسميتها بذلك لان الجزية من الكل **قوله** ان كان له جز الضمير في
له عايد على المعنى اي ان كان للمعنى جز وفيه اشارة الى ان دلالة
المطابقة قد توجد بدون دلالة المقنن بخلاف عكسه اذ لا يتصور
وجود المقنن بلا مطابقة **قوله** وعليه ما يلزمه يعني العلم به لان
العلم بمفهوم اللفظ يعني يلزم من العلم بالمفهوم الذي هو مفهوم
اللفظ العلم باللائم من غير احتياج الى واسطة واعلم ان الملازمة
واللزوم بمعنى واحد هي لغة امتناع انفكاك الشيء عن الشيء وفي
الاصطلاح كون الشيء متضمنا لشيء اخر فالشيء الاول وهو المتقني
للاخر يسمى المفهوم والثاني وهو المتقني للاول يسمى اللازم ولم يقل
كسابقه ان كان له لازم وعلمه جري عليه طريقة الامام القائل بان
المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهية يستلزم انها
ليست غير نفسها وان كانت تلك المقالة مرفوضة بان الاعتبار بما
هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي تصور المفهوم
منقط في جزم العقل باللزوم ونحن اذا تصورنا ماهية من الماهي
لا يخطر ببالنا غيرها فضلا عن كونها ليست غير نفسها **قوله**
في الذهن اي العظمة ومعنى ملازمة في الذهن انه كلما ثبت
المفهوم فيه ثبت اللازم فيه وذلك كالاغداد المضافة الى المضافة
اي ملكاتها كالجمل بالنسبة للعلم والعمى بالنسبة للبصائر
فانه كلما تحقق المفهوم في الذهن تحقق اللازم فيه واما بالنظر
للتأخر فبيننا مناهات **قوله** وعليه منق العلم والكتابة بالالتزام
انه قيل العلم وصنعته لكتابة لا يمتحان مثالا للمفهوم الاول الالتزام

لانه

لانه لا يلزم من تصور الانسان تصورهما فالاولي التمثيل بالاغداد
المضافة الي ملكاتها كما تصور والجواب بان مقصودهم
مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معتبرة عند المناطقة
ام لا علمية ان المناقشة في المثال ليست من راي المحصلين **قوله**
ودلالة العام عليه بمعنى افراد هذا جواب سوال مقدر والجواب
المذكور للاصحاب الذين يشارح المحصول وكان معاصرا للمفاهيم الذي
اورده هذا السؤال وهذا الجواب ليس بجواب لانه الحق
ان دلالة العام المذكورة تقتضي لان زيد الذي هو واحد العميد
جز من مجموعهم من حيث هو مجموع وقوله لانه في قوة قضاي لا يبيد لانه
لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء ان يدل دلالة ذلك الشيء لان
الكلام انما هو في دلالة عميد ونحوه لاني دلالة القضايا والافراد
عن موضوع البحث اذ هو من موضوع دلالة المفردات لا المركبات
مع ان الصحيح ان دلالتها عقلية عند المتقدمين وكلامنا في
الوضع **قوله** اي المتأخر بل هو جز من مسلم لكن نقول هو
جز في نفسه وجز باعتبار اخر وهو كونه واحدا من مجموع افراد
وقوله لانه في مقابلة الكليات اراد بالكلية عميد فزيد ليس بمن
بالنسبة اليها بل هو بالنسبة اليها جز وانما يكون جزيا بالنظر
الي عميد الكليات المفردة او الي الانسان **قوله** لانه دلالة العلم
من باب الكلية مسلم وهو تقليل من طرف الاصحاب في لفظ
وقوله لا الكل ممنوع لانه العموم الذي في الكلية له اعتباران
اعتبار من جهة الحكم واعتبار من جهة المحكوم عليه اوبه ولا منافات

بينهما فهو كل بالنظر الى ان عبيد لا يصدق علي زيد بخصوصه لانه وضع
 للمجموع من حيث هو مجموع فكل واحد من الافراد جز وكلية بالنظر
 الي الحكم وليس الكلام فيه **قوله** والدلالة هي كون الشيء بحالة الخوازم ان لهم
 في تعريف الدلالة **طريقين** احدهما المتقدم وبين والاخرى للمتأخرين **اما**
 المتقدمون فقد فسروها بانها فهم امر من امر فاذا سمعت لفظ
 انسان ففهمت معناه فالفهم هو الدلالة **واعترض** المتأخرون
 عليهم بوجهين الاول ان الفهم صفة للقائم والدلالة صفة للفظ
 فها متباينان ولا يصح تفسير المتباينين بالآخر الوجه الثاني ان
 الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فعلى هذا لا يكون الفهم هو
 الدلالة فلما رآني المتأخرون ورود الاعتراض عليهم عدلوا الي ما قاله
 السؤ وهو كون الشيء بحيث اي بحالة وتلك الحالة وضعه بان المعنى يفهم
 منه امر اخر سوا فهم بالفعل ولم يفهم واجيب **من** طرف المتقدم
 مبنين عن الوجه الاول بان ما اعترضتم به مغالطة نشأت من تفصيل
 المركب يعني قولهم فهم امر من امر المتقدمون جعلوا تفسير الدلالة
 الفهم المفيد بكونه من امر لا الفهم وحده والفهم المفيد من صفات
 اللفظ لا من صفات القائم بدليل انك تنصف اللفظ به فتقول هذا هو
 اللفظ فهم منه او يفهم منه او مفهوم منه شيء ولا يصح ان تنصف به القائم
 اذا لا يجوز ان تقول الشخص مفهوم منه او فهم منه اذا الشخص
 في هذه تايح **لا** مفهوم منه فحاصله ان المتأخرين اخذوا جزا المركب
 واعترضوا به علي المتقدمين واجيب **عن** الوجه الثاني بان وصف
 اللفظ بالدلالة قبل الفهم وبعده مجاز والكلام في الحقيقة **قوله** يلزم
 من

الحالة

من

من العلم به العلم بشي اخر المراد من اللزوم هنا اللزوم المطلق بينا كان هو
 او غير بين اشار الي هذا بعض المحققين من ارباب الحواشي حيث هـ
 قال والمراد من اللزوم هنا اي في تعريف الدليل ما كان علي وجه النظر هو
 تحصيل المطلوب من مباديه بان ينتقل الزهن من المطلوب المشعور
 به من وجه اليها ثم منها اليه والمراد من العلم ما يشمل التصور والتفكير
 وسواك فان هذا التصديق يقينيا او ظاهريا لكان اذا كان يقينيا سمي دليله
 برهانا والا سمي امارا ودليلا **فتناهي قوله** والدلالة تنقسم الي فعلية
 الحاي وضعية غير لفظية وتسميتها فعلية لم تعرف لغير الشر وهو مطلق
 وقد شئت رحمة الله تعالى في التقييم ولم يتمه لانه ذكر الوضعية
 الغير اللفظية اولا والوضعية اللفظية اخرا فشتت تسمي الوضعية
 ولم يقسم العقلية والطبيعية الي لفظية وغير لفظية لتكون الاقسام
 ستة وحاصلها كما قال السنوسي وغيره ان الدال ينقسم الي لفظ وغير
 وتنقسم دلالة كل منهما الي ثلاثة اقسام دلالة عقلية ودلالة طبيعية
 ودلالة وضعية فهي ستة كما تقرر فمثال دلالة غير اللفظ عقلية دلالة
 الاثر علي المؤثر ومثال دلالة طبعية دلالة الحرة علي الخجل والصفرة علي
 الوجع ومثال دلالة وضعية دلالة الاشارة المخصوصة كالاشارة
 بالراس علي معنى نعم اولا ومثال دلالة اللفظ عقلية دلالة علي لفظه
 قلا بعضهم من ورا جدار ولا حاجة اليه اذا لا حيز في تعدد الدال
 فيكون اللفظ مدركا بالمشاهدة وباللفظ الصادر عنه ومثال دلالة
 طبعية دلالة اح علي وجع الصدر ومثال دلالة وضعية دلالة الانسان
 علي الحيوان الناطق واعلم ان هذا التقسيم للدلالة السابقة

صحيح

في كلام الشئ في قوله والدلالة هي كون الشئ بحاله الخ قال في قوله
والدلالة تنقسم الخ للعهد لكن هذا التقسيم لها من حيث هي لا
يقيد كونها لفظية مثلا والالزام تقسيم الشئ الى نفسه وغيره
قوله كدلالة الخط المراد به الكتابه فانه يدل على اللفظ وليس
المراد بالخط المعنى المصدر والالفاظ من قبيل الدلالة العقلية
لانها تكون من دلالة الاثر على الموثق بل المراد به ما صدق عليه
لفظه من افراد النقوش لما دل عليه لفظه والالفاظ لفظية
وضعية وستاتي في اخر كلامه وكذا الكلام في قوله والاشارة وكذا
النصب والعقد المسماة بالدوال الاربعة فان هذه امور فعلية
وضعية الواضحة لمعان مخصوصه **قوله** وعقلية المراد بها ما
ليس للوضع ولا للطبع مدخل فيها لا معنى للعقل مدخل فيها
ولا يلزم ان تكون الدلالات كلها عقلية لان للعقل مدخلا فيها
وليس ذلك مراد مثال ذلك دلالة العالم على الصانع جل جلاله **قوله**
كدلالة اللفظ على وجود لفظه اي والاثر على وجود موثقه فانه
يدل عليه دلالة عقلية غير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغير
لفظية وهذا هو العقل الشئ كما تقدم **قوله** وطبيعية سميت بذلك
لنسبتها الى الطبيعة طبيعية كدلالة احو على السعال فان طبيعة
الافظ تقضي التلفظ به عند عرض المرض له وهذا الاقتضا
صادر عن الاعلى اي على المريض المذكور فتكون الدلالة منسوبة
الى الطبيعة كما تقدم **قوله** كدلالة الاثر على الوجود وهذه طبيعية لفظية
واما الطبيعية الغير اللفظية فكذلك دلالة الحرة على الخجل والصفرة

على

في التنبيه
في التنبيه
في التنبيه
في التنبيه

علي الوجوه وهذا ايضا مما اعتقه الشئ واما تمثيل برهان الدين لها فيما كتبه
على الغرض بدلالة قوة حركة العرف الصائب وضعها على قوة المزاج
وضعه فنية تحت اذ الظاهر ان دلالة عقلية لا طبيعية اذ لا يميز
الا الميزة من الالطبا هذا والخجل هو الاستحياء والوجل هو الخوف **قوله**
ووضعية الرد بالوضعية هنا الوضعية اللفظية وعرفوها بانها فنية
المعنى من اللفظ بالنسبة للعالم بوضعه فالوضع واسطة بين المعنى
وفهمه من اللفظ اي لا يفهم المعنى حتى يعلم بالوضع وهذا هو السؤال
لطيف وهو ان العلم بالوضع نسبة اللفظ الموضوع والمعنى الذي وضع
بارايه اللفظ في يتوقف العلم بالوضع على فهم المعنى وقد قلتم ان فهم
المعنى في الدلالة الوضعية متوقف على العلم بالوضع فيلزم ان يكون
كل منهما متوقفا على الآخر فيجب الدور وحاصل الجواب ان العلم بالوضع
انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ولو بالهام او مشاهدة لا على
حصوله من اللفظ والمتوقف على العلم بالوضع انما هو حصوله من
اللفظ لا مطلقا فان دفع الدور **قوله** وما كانت نسبة الخ الظاهر انه
ليس المراد بالدلالة هنا الدلالة السابقة في قوله والدلالة هي كون الشئ
الذي فان تلك اعم كما لا يخفى وقوله نسبة اي امرامعنويا يتصف به كل من اللفظ
والمعنى وغيرهما وهو السامع وقوله اعتبارت اضافتها اي اسنادها الى
كل ما ذكر فاذا نسبتها الى اللفظ قلت لفظ ذو دلالة واذا نسبتها
الى المعنى قلت معنى ذو دلالة والى السامع قلت سامع ذو دلالة وربما
ينازع في هذا الاخير لانها لو كانت نسبة بينهما والسامع لتوقف على السامع
لان النسبة تتوقف على طرفيهما مع انها لا تتوقف عليه وقوله فتفسر بذلك

بيان
ضعفها

بين

اي يكون اللفظ بحيث متى اطلق فنعلم منه المعنى وقوله بفهم المعنى منه اي
من اللفظ فالضمير البارز على قوله لا على المعنى وان كان اقرب مذكور
لفساد المعنى لانه لا معنى لفهم المعنى من المعنى والمراد ان ذلك المعنى هو
مفهوم ولذلك فسره بالانفهام ولو اسقط اللفظ منه لكان اظهر **قوله**
ان المطابقة لا تستلزم التضمن مراد الشرح اننا نبيان نسب الدلالة
بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فقال ان المطابقة لا تستلزم التضمن
اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود التضمن فقد توجد
المطابقة ولا تتضمن وقد بين ذلك القطب في شمس التسمية بقوله لجول
ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيط فتكون دلالة عليه مطابقة
ولا تتضمن ههنا لان المعنى لا جزء له هذا وقوله ان المطابقة لا تستلزم
التضمن قضية طبيعية مفدولة المحمول مثل قولنا الحيوان لا يستلزم
الانسان فقط ما قيل ان هذه القضية سالبة كلية وهي تنعكس
كنفسها فيقال التضمن لا يستلزم المطابقة يعني وهو باطل فطعا
لان التضمن مستلزم فطعا لان الجزء مستلزم لكلمة **قوله** ولنا الاستلزام
الالتزام **فصله** عما قبله لامرين الاول ان هذه الصورة غير مستفادة
من المتن الثاني ان خلاف الرازي راجع الى ما فطعت وانما يتفرع عن
المعبر لبيان هذا الاستلزام لكونه غير معلوم لعدم ما يدل عليه لان
الالتزام المعهود يتوقف على امرين احدهما ان للمعنى المطابقة لزم
الثاني ان يكون ذلك اللازم غير مستقل ذهنا بحيث يلزم من تصور
اللزوم تصوره وكون كل ماهية لها لازم به هذه المتأبده غيرها
معلوم يجوز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا لا انتفاء
شرطه

17
شرطه وهو اللزوم الذهني بالمعنى الاظهر **قوله** خلافا للرازي فانه
قال ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم لازما
من لوازمها واصله انها ليست غير نفسها وجوابها اننا لا نسلم ان
تصور كل ماهية يستلزم انها ليست غير نفسها اذ كثيرا ما تصور
الماهيات ولا يخطر ببالنا غير ما افندنا عن كونها ليست غير هالان
خطور الغير بالبال اقرب من خطور سلب الغيرية عن النفس
فذا لم يخطر الاقرب فالبعيد اولي ومن هذا التقرير يتبين ان التضمن
لا يستلزم الالتزام لان لازم الجزء لازم الكل وقد قلنا ان الكل
لا يجب ان يستلزم شيئا فكذا جزؤه **قوله** واما التضمن والالتزام
فيتلزمان المطابقة ضرورة اي لا يمكن الا بوجودان بدوئها لانها
تابعان والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون متبوعه وانما
تيدنا التابع بالحيثية احترازا عن التابع الاعم كالحرارة للنار
فانها تابعة لها لا توجد في غيرها من حيث كونها تابعة لها وقد
توجد بدونها لان حيث انها تابعة لها كافي الشر **قوله** ودلالة
المطابقة لعظمية اي لعظمية وضعية اي منسوبة الى الوضع
وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى وقوله لانها بمحض
اللفظ معناه انها ليس فيها انتقال الذهن من المعنى
الموضوع له الى شيء اخر بخلاف الدلائل الاخرى لا بمعنى
انه ليس للعقل مدخل فيها لانه هذا غير صحيح لان للعقل
مدخل في جميع الدلالات والاختيارات عقلية ان كونهما **قوله** مع
عقليتين لوجهين اما اولاهن اللفظ لم يوضع لهما واما

ثانيا فلان فيهما انتقال الذهن من المعنى الي جزئيا ولازمه هذا وقد
قال الشارح في لب الاصول ان الاوليان اي الدلالة المطابقة والتقنية
لفظيتان لانها تحقق اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار
فقد جعل التقني لفظية لان المدلول التقني داخل فيها وضع
له اللفظ بخلافه في الالتزام وعلي هذا الاعمى وابن الحاجب وجاعة
من المحققين قال ابن قاسم في شرحه علي هذا الكتاب وما هنا فقد
قوله وقيل وضعيتان اي لفظيتان وضعيتان والذي يظهر
ان الخلاف لفظي فان من قال بفعلية لفظية لا يقطع النظر عن الوضع
بل يقول له فيها مدخل **قوله** واللوازم ثلاثة اي من حيث هي لا بتحديد
ذهن او خارج وسواء كانت من اللزوم البين بالمعنى الاخص
كتصور العلم اللازم لتصور الجمل او لادراك الثلاثة التي ذكرها
الشارح هي المرادة بقول بعضهم اللوازم ثلاثة لان الماهية وهي
الذي يكون من اللزوم الذات من غير ان يكون لاحد الوجودية
مدخل فيه ولازم ذهني وهو ما يكون للوجود الذهني مدخل
فيه ولازم خارجي وهو ما يكون للخارج مدخل فيه والامثلة
ذكرها الشارح **تنبيه** النسبة بين الملازمة الذهنية
والخارجية العموم والمخصوص المطلق والذهنية هي الاعم لانه كلما
تحقق الخارجية تحقق الذهنية من غير عكس فان الملازمة
الذهنية تتحقق في الاعماد المضافة الي ملكاتها ان بينهما
معادلة في الخارج **قوله** والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني
اي البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل

بلزوم

بلزوم اللازم فيه تصور اللزوم كما تقدم في تصور الجمل بالنظر
لتعلم والابوة بالنظر للنبوة فان تصور الجمل الذي عدم العلم
وكذا الابوة كانه في الحكم بلزوم احدهما للاخر واما اللزوم البين بالمعنى
الاعم هو الذي يكفي في الجزم باللزوم تصور اللزوم واللازم جميعا
من غير احتياج الي اقامة دليل ولزوم الغير البين هو ما يحتاج
فيه الي اقامة دليل بعد تصور اللزوم واللازم كالحكم بلزوم الحدوث
للعالم **قوله** لان اللزوم الخارجي لا يتبع الشره اسه تعالى حسام
كما في هذه العبارة وهي معترضة بان هذا الدليل اعم من المدعي
فذلك لان المدعي هو ان اللزوم الذهني فقط هو المعتبر في دلالة
الالتزام اي لا اللزومية الاخرين اي اللزوم الذهني والخارجي
واللزوم الخارجي لان غاية ما افاده دليله ان اللزوم الخارجي
فقط لا يكون شرطا وذلك لا يستلزم ان الذهنية لا بد منها في
الدلالة الالتزامية لانه يجوز ان يكون احدها شرطا اي اللزوم
الذهني او الذهني والخارجي ولا شك ان هذا لا ينبغي ذلك
اي لا ينبغي ان اللزوم الذهني والخارجي واللزوم الخارجي ليس
شرطا حتي يتعين ان اللزوم الذهني هو فقط هو الشرط والا ولي
في الاستدلال ان يقال ولا يجوز ان يكون احدها شرطا لانها
علي ان دلالة اللفظ علي الخارج اللازم فيه لا يكون التزاما
فثبت ان قيد الذهنية لا بد منه **قوله** لا متناع تحقق الشروط
بدون الشرط المراد بالشرط دلالة الالتزام وبالشرط اللزوم
الخارجي وانما كان مستغنا تحقق لان الشرط يلزم من عدم العلم

عموم

قوله واللازم باطل فكذا الملزوم المراد باللازم عدم تحقق دلالة الالتزام بدون
اللزوم الخارجي وبالملزوم هو الملازمة الخارجية شرطاً في تحقق دلالة الـ
لتزام **قوله** لان عدم كالمعنى كون المعنى عدم ميار اي الفلاسفة وراي **هو**
المكملين انه معني وجودي يضاد الادراك هذا والكافي في قوله كالمعنى
تمثيلية لا تشبيهية ومعني الكلام لان عدم المثل له بالمعنى يدل الخ
وهو ليس بمستقيم لان الدال ح هو معني المعنى لا المنطوق لان التمثيل
اعا هو للمعنى اللفظي والمقصود الثاني لان الكلام في دلالة اللفظ
فالمعنى ان يقال لان المعنى يدل على الملكة او على البصر **قوله**
كالمعنى يدل على الملكة اي يدل على ملكته بالالتزام وحاصل المقام بايضاح
ان كل عدم اضيف الى ملكته فان اللفظ الدال عليه اي على عدم المذكور
دال على ملكته بالالتزام وذلك ان لفظ عدم موضوع للانتفا المضاف
الى البصر لا انه موضوع للانتفا والبصر جميعاً حتي تكون دلالة
على البصر تصنفنا للمدلول المطابق للفظ عدم هو الانتفا المقيد بالبصر
والبصر الذي هو قيد خارج عنه فتكون دلالة عليه التزامية كلف بالمعنى
الاحصى لان تصور عدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه اذ
تصور المضاف الى الشئ من حيث انه مضاف بدون تصور ذلك الشئ
محال فان قلنا من المشهور ان المضاف يتصرف بالمضاف اليه فيشترط
ان تكون معرفته سابقة على معرفة المضاف فيلزم ان يكون **المدلول**
الالتزامي سابقاً في المعرفة على المدلول المطابق وهو بعيد قلنا لا بعد
في ذلك لان المقصود ان المدلول الالتزامي لازم في تصور المدلول المطا
سواء قدم عليه في التحقق او لا **قوله** عما من شأنه ان يكون بصيراً

كون

هو

هو إشارة الى ان لفظ المعنى لا يطلق على الجادات فهي وان كانت فأكدة
للبصر لا يطلق على فقد ها المعنى لانه ليس من شأنها البصر وقوله عما
من شأنه يمع ان يكون من شأنه شخصه كالبصير الذي عرض له المعنى
فان شخصه قابل للبصر من شأنه نوعه وهو الاشارة ان يقبل البصر
او من شأنه جنسه القريب وهو الحيوان ان يقبل البصر **قوله** ثم
اللفظ الخ لما فرغ المحم رحمه الله من الدلالات شرع في بيان انتظام اللفظ
وسور القسمة هو اللفظ الموضوع للمعنى لانه تركه هذا القيد
اعتقاداً على الشهوة والا لا تقتصر باللفظ الغير الدال اللهم الا ان
يطلب يلتزم كونه مفرداً لكنه خلاف ما مر جوابه قاله السيد في شرحه
على هذه الرسالة اي تسميتهم اللفظ الغير الدال مفرداً مخالف
لما مر جوابه من ان الافراد وكذا التركيب من خواص اللفظ الموضوع
فقط فالمحمل لا يتصف بشئ من ذلك **قوله** وهو الذي لا يراد
بالجز منه دلالة على جز معناه المراد بالارادة منه الارادة الجارية
على قانون اللغة حتي لو اراد احد بالف انسان مثلاً معني لا يلزم
ان يكون مركباً كما قاله السيد وسيصرح به الشارح عند قوله للمم
كراعي الحجارة راعى من كلام المحم بانه يصدق على نحو سيد
قائم انه مفرد لان الزايم منه مثلاً اي من هذا المركب لا يراد بها دلالة
على جز معناه فيلزم ان يكون مفرداً لا مركباً ولم يقل به احد واجب
بان المراد بالجز الجز القريب اي ما كان جزاً بلا واسطة لا البعيد
وهو ما كان كذلك فالزايم من زيد في المركب المذكور جز بواسطة
انها جزية الذي هو زيد وما ان يد بتقائه فهو جزوه القريب ولا

فصل في بيان

شك انه يدل فزيد قائم مركب لا مفرد هذا وفي هذا الجواب نظر
 لان التقرب والبعد من الامور الاضافية وتقرينه الامور المتضمنة
 الغير الاضافية بالامور الاضافية مستلزم عندم وكان وجبه
 الاستحسان وانما علم انها متوقفة على شيء اخر فبعضها
 وشان المعارف الا انكون كذلك فالاول في الترفيع ان يذكر لفظ
 الجز منكر افعاله المفرد هو الذي لا يراى بجز منه الخ وانكره اذا
 وقعت في سياق النفي كانت عامة اي ان كل جز من اجزائه لا يراى به
 شيء من المعنى بخلاف المركب المذكور اعني زيد قائم فان بعض
 اجزائه يراى به شيء من معنى المركب فلا يرد واعلم ان تقرينه المسم
 يصدق على اربعة اقسام وقد بينا السارد فان قلت ما ذكره من
 الاقسام غير حاصره لوجود قسم خامس وهو نفس الاوليات
 الاول معناه مركب ولفظه بسيط واما ثانيا فانه
 معناه بسيط ولفظه ذا اجزا كلفظ نقطة مثلا لما لا يمكن
 قسمته واجيب بانه لما كان ثانيا القسمين واحدا جعلهما اسم
 قسما قطعانا كان ثانيا واحدا لا شرا كهما في عدم حصول
 جز المعنى فجز اللفظ فان قلت فالتسم الثاني كذلك فينبغي عدم
 الثلاثة واحدا قلت الكلام فيها اذا وجدت الباطنة اعني
 عدم تعدد الاجزاء من احد الجانبين بخلاف الثاني فانه ليس
 كذلك **قوله** كت علماء قيد بالعلمية لاجل ان يكون له معنى
 اذ هو بدو وزها لا معينه هكذا ينبغي ان يقال في بيان وجه
 الاختراز ان يكون فلامر لانه اذا كان فعلا امكان لفظه جز
 بالعلمية احترازه

غايتة ما هناك انه حذف لعارض والمحدوف لعارض كالثابت ولمن قال هو
 انما قيد بها بالاحتراز عنه حالة كونه فعل امرا لانه في هذه الحالة يكون
 مركبا من فعل وفاعل فنقول وفيه بحث لان الكلام في لفظه هو وهو
 ليس ذا اجزا فلا وجه لاختراجه بالعلمية **قوله** ان يكون له جزء اعني
 له كالانسان فان لفظه ذو اجزا اي ذا حروف ولا يدل واحد منها
 على جزء المعنى الذي هو الحيوانية والناطقة **قوله** اوله جزء ذو معنى
 لكن لا يدل عليه الاولي ان يقول كلف لا يدل على جزء المعنى المراد والا
 فجزء اللفظ له معنى وذلك الجز يدل على جزء المعنى في الجملة مثاله
 عبد الله علما الانسان فانه جزء وهو عبد وذلك الجز يدل على معنى وهو
 العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود وهو الذات الشخصية لان
 العبودية صفة لها وليست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ
 الجلالة فانه يدل على الالهية وليست جزء الذات وهو ظاهر وبالجملة
 لا يصح عود الضمير في عليه على المعنى من قوله ذو معنى لانه اضافي هو
 المعنى اليه فلا يصح سلب دلالة عليه **قوله** اوله جزء ذو معنى دال عليه اي
 دال جز اللفظ على جزء المعنى فالضمير في عليه عايد على جزء المعنى
 المذكور في المتن لانه عايد على معنى المذكور قبله لانه لا فائدة في ذكر
 دلالة على المعنى بعد اضافة اليه لانه لا معنى لاضافة اللفظ الى المعنى
 الاكون المضاف دال على المضاف اليه والحاصل ان اعادة الضمير الى العبد
 وان كانت غير ما لونه لكن الضرورة اجات اليه ليصح كلام السامع
قوله كالحيوان الناطق فان معناه ح اي حين العلمية يعني المعنى
 الموضوع له عند العلمية هو الماهية الانسانية مع الشخص والماهية

خلو لن قال انما قيد
 بالعلمية احترازه

الانسانية هي مجموع مفهومي الحيوان والناطق قبل العلمية وما كان معني مقصودا منها قبل العلمية وهو الماهية الانسانية ما زال ان بعد العلمية جزء مقصودا منها اي من العلمية لان معناها الماهية الانسانية مع الشخص كما تقدم فالحيوان مثلا الذي هو جزء للفظ دال على جزء المعنى حال العلمية وهو الانسانية المستحصصة لانه اي الحيوان جزء الماهية الانسانية التي هي جزء المعنى العلمي فيكون اي الحيوان جزء للمعنى العلمي لان جزء الجزء ان قلنا كل الماهية الانسانية جزء من المعنى العلمي فيه نظر لان المعنى العلمي هو الشخص الموجود في الخارج وهو جزئي حقيقي للماهية الانسانية مع الشخص لانها مفهوم عقلي لا وجود له في الخارج فحتمها جزء من مفهوم العلم يشعر بوجودها لان معنى العلم موجود وجزء الموجود موجود هذا خلف قلنا ان الماهية الاعتبارية اخرها ان تعتبرها مخلوطة بالشخص وتسمى عندهم بالماهية المخلوطة والماهية بشرط شي ثانياها ان تعتبرها غير مخلوطة وتسمى عندهم بالماهية المجردة والماهية بشرط لا شي والاول هو الموجود في الخارج لانه يميز الاشخاص العلمية دون الثاني فانه امر عقلي لا وجود له الا في الاذهان قوله لا الحيوانية والناطقية اي فان دلالة الحيوان الناطق عليها ليست مقصودة في حال العلمية بل المقصود انما هو الذات المستحصصة قوله كراي الجزء اي وهو غير علم والا فلا يدل جزؤه على جزء معناه المقصود وان كان غير علم فالراي مقصود الدلالة على ذات نسب اليه الرمي والحجارة مقصود الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معني راي الحيوان فلا بد في تحقق المركب ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معني وان يكون ذلك

ذلك المعنى جزء معني اللفظ وان يكون ذلك الجزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة فهذه اربعة قيود لتحقيق معني المركب قوله والحجارة مواد الدالة على جسم معين العلم انما هي هنا جثمان احدهما ان ظاهر كلامه يقتضي ان الجزء هو الثاني وهو الحجارة مقصود وانه معتبر في تركيب هذا المركب وليس بصواب بل الجزء الثاني انما يبيّن للتقيد على حرمانه في عبد الله غير علم انه مركب من جزء مادي وهو لفظ عبد وجزء صوري وهو الامانة ولذا قال الامام الشافعي اذ الملتوية في نحو عبد الله يعني لفظ الجلالة انما هي للتقيد وهذا هو التحقيق ثانياها ان الحجارة لا تدل على جسم تام من افراد الحج وافراده غير مميّنة فلم يقد الجسم بالمعني وربما يجاب عن هذا الثاني بان المراد بالتمييز التبيين النوعي للشخص والحج الرمي يدل على النوع المعين وهو نوع الحجر فان قلنا الرمي انما نقلت بالفرق لا بالنوع فلا شك حاله قلنا النوع يوجد في صمت فرد من افراده فقلنا فاذا نقلت الرمي بفرد من نوع دل ذلك الفرد على نوعه المعين ضرورة قوله لانه مقدم طبعا قال السمع في ثم المطلاع التقدم بالطبع والذات اذ يوجد المتقدم بدون المتأخر والمتأخر بدون المتقدم لكن لا يكون المتقدم علة تامة له فالفرد يوجد بدون المركب ولا يوجد المركب بدون المفرد لكن المفرد ليس علة تامة لوجود المركب لاحتياجه الى مادة اخرى اعني المادة الصورية قوله ولان قيوده عدمية ان قيل المتقدم قيد واحد وهو قوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه واجاب شيخنا بانه في قوة قيود فكانه قال لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة موازنة اوجه القيد للتفصيل هذا والمراد بالعدمية هي الدلالة على نقي شي والعدمي هو الذي يكون في مفهومه نقي شي كما ان

سي

خر

المفهوم الوجودي هو الذي لا يكون في مفهومه ذلك **قوله** والعدم مقدم على الوجود
اراد بالتقدم السبق الزمني لا السبق الربوبي لان الاصل في الاشياء العدم فانما كانت
قيود المركب وجوديه وقيود المفرد عدميه والوجودي انشرف من العدمي فكان
الانساب تقدم المركب لانه شرفا بشرف **قيوده** قلنا هذه حكم لا كانت
اعتبرت بعد الوقوع على الكلام وابطل المقصود من هذا الكلام انما هو
التقسيم واما التعريف فهو مذكور عننا وبعنا والتقسيم المذكور انما يكون
باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد سابقة على ذات المركب **قوله** ولما
بالمولف المركب يريد انه لا فرق بينهما عند المناطقة بخلاف اهل العربية فان
التأليف عندهم اخص من التركيب اذ التأليف تركيب مع زيادة وقوع اللفظ بين
الجزئين او الاجزاء **قوله** والمراد بالارادة الخ اراد بها الارادة المفهومة من لفظ
يراد على حد قوله اعدوا هو اقرب للتقوية فلفظ هو ضمير عايد على العدل
المفهوم من اعدوا والا ارادة لم يتقدم لها فكر من **قوله** ضم الاشياء
المراد من صيغة الجمع ما فوق الواحد بدليل قوله ضم شي الى اخر مع ان
الاجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت جمعيته **قوله** مؤلفة كانت
مثاله حيوان ناطق وقام زيد مثلا وقوله او امثاله مجموع انسان ولا
انسان فانها تقيضان وقوله مرتبة الوضع مثاله حيوان ناطق فان
الجنس رتبته مقدمة على الفصل وقوله او لا اي كناطق حيوان للفظ
المذكورة **قوله** والتأليف منها مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع اي حيوان
ناطق كما تقدم في الترتيب وهو اي الترتيب جعلها اي الاشياء
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤلفة مثاله مجموع
الانسان

انسان ولا انسان فان فيه ضم شي الى شي ويطلق عليها اسم الشيء الواحد
وهو لفظ او مركب وبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر فان
انسان رتبته مقدمة على الانسان لان شيوت الشيء مقدم على بقية في
العقل ولم يكن بينهما الفة اذ لا الفة بين الفعي واليجاب وقوله ام لا مقابل
قوله سواء كانت مرتبة الوضع ومثاله ناطق حيوان فان بينهما الفة وليس بينهما ترتيب
قوله فهو اي التأليف اعم من الترتيب من جهة وحاصله ان هاتين الاشياء
الترتيب والتأليف والترتيب والنسب التي تكون فيما بينهما شتان هو
احدهما المصوم والخصوص المطلق وهذه بين التركيب منسوب الى كل
واحد من الاخيرين فالتركيب اعم من كل منهما وكل واحد منهما اخص منه
لان في كل من التأليف والترتيب ضم شي الى شي فقد اجتمع جميعا
وبنفرد به ففصل عن التأليف فيما اذا لم يكن الفة بين الشيئين كالانسان
ولا انسان وعن الترتيب فيما اذا لم يكن بينهما ترتيب كناطق حيوان
واما التأليف والترتيب فلا ينفردان عنه اصلا فاما اخص نائيهما
المصوم والخصوص الوجهي وهذه بين التأليف والترتيب يجتمعان
في شي وينفرد كل منهما عن الآخر فيجتمعا في حيوان ناطق وينفرد
التأليف عن الترتيب في ناطق حيوان وينفرد الترتيب عن
التأليف في انسان فانها مرتبان لكنهما غير مؤلفين
وقوله واخص من التركيب مطلقا لاحاجة اليه لانه معلوم من قوله
فيما تقدم ان التركيب اعم من الاخيرين مطلقا فيفهم منه ان كل واحد
منهما اخص من التركيب مطلقا ولكنه ذكره زيادة في البيان **قوله**
وبعضهم جعل الترتيب اخص مطلقا من التأليف اي لانه اعترف فيه الفة

الاشياء هو تاليف مع زيادة شيء آخر وهو ترتيب اجزائه واما التاليف
 فقد تقدم انه لا يشترط فيه ترتيب فثبت انه اعم منه مطلقا
قوله والمفرد الحرف قال بعض الشارحين تخصيص التقسيم هنا بالمفرد
 غير صحيح فان من المركبات ما هو كلي وذلك لبعض المركبات
 التقيدية كالحيوان الناطق وجاب بعضهم بان التخصيص ليس
 للاحتراز بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات
 فان **تلك** هل وصف المفرد بالكلية خاص بالمفرد الاسم او عام له والفعل
 والحرف ويعبره ما قاله بعض المحققين ان الفعل كلي اذ الجملة على فاعله
 اي ومن شأن المحمول الكلية وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه
 واما الحرف فلما لم يتفعل الا بغيره وكان معناه في ذلك الغير لم يكن كليا
 ولا جزئيا ولهذا لا يقع مع موصوفا ولا محمولا والمحمول في قولنا زيد في الدار
 هو العامل المفرد **والا** **قوله** بالنظر الي معناه انما قيد بذلك إشارة الى ان
 الكلية والجزئية انما هي من صفات المعاني حقيقة واما وصف اللفاظ
 بهما فمجرد من باب تسمية الدال باسم المدلول وعكس ذلك الوصف
 بالافراد والتركيب فهما من صفات اللفاظ حقيقة واما وصف
 المعاني بهما فمجرد من باب تسمية المدلول باسم الدال ثم انه ليس المراد
 بمعنى المفرد تقريبه السابق في قوله ما لا يدل جزوه الخ بل المراد به
 المعنى الذي وضع هو بارز به كالحيوان الناطق بالنظر للانسان **قوله**
 اما كلي قدم المص الكلي على الجزئي اما لان الكلي جزئ للجزئي فالباوذكر
 كما لانسان فان معناه الحيوان الناطق ومجموع هذين جزئ **قوله**
 معني الجزئي الذي هو زيد مثلا فان معناه الحيوان الناطق

مع شيء آخر وهو الشخص فالجزئي على هذا كل لكلي والكلي جزئ لانه
 والجزء مقدم على **قوله** طبعاً فقدم عليه وصفاً ليوافق الوضع الطبع وقولنا
 غلبا إشارة الى ان بعض الكليات لا يكون جزأ من الجزئيات وذلك
 كالمخاصة والعرض العام واما لان الكلي يقع في العلوم كلها سيما هذا
 الفن فان المقصود منه معرفة كيفية اكتساب المجهولات
 التصورية والتصديقية والمجهولات التصورية تكتسب بالقول
 الثبوت وهو لا يركب الامت الكلي والمجهولات التصديقية تكتسب
 بالقياس وهو لا يركب الامت القضايا الكلية او ما في معناها اذ
 عرفت هذا فالبا في الكلي للنسبة والمنسوب اليه هو الكل المتركب
 منه ومن غيره وهي الجزئي كزيد مثلاً كما تقدم ويقال حج على سبيل
 اللطافة والافعال الكلي منسوب الى الجزئي واعلم ان هذه النسبة
 انما هي بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى الصدق فالامر بالعكس اذ
 يقال ان الكلي صادق على جميع جزئياته ومثال لها **قوله** وهو الذي
 لا ينح الى الظاهر ان لفظ الذي واقع على لفظ الكلي وان كان ذلك مجازاً
 كما تقدم ان الكلية والجزئية انما هي من صفات المعاني حقيقة الى
 اخر ما تقدم وانما اركب هذا المجاز هنا ليلزم على كلام المص الثبات
 وذلك انه اذا جعل الموصول واقعاً على المفهوم لكون معنى التركيب
 هكذا وهو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه الخ فيلزم
 ان يكون للمفهوم مفهوم ولا معنى له الا ان يجعل الاضافة في مفهومه
 للبيان اي مفهومه هو هو وتلي هذا الاضافة **قوله** نفس تصور
 مفهومه قاله سلا تالج قيد بالنفس ليل يتوهم دخول مفهومه واجب

الوجود في حد الجزئي يعني لو قاله الكلبي هو الذي لا يمنع تصور مفهومه
وقوع الشركة فيه لتوهم انه المقصود اي في تعريفه الجزئي انما هو
الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لوحظ معه برهان
التوحيد او لا فيلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي اذا
لوحظ معه برهان التوحيد فانه العقل حسيه اي هي ملاحظة
برهان التوحيد لا يمكن فرضه اشتراكه بين كثيرين فزاد لفظ النفس
لدفع التوهم المذكور وادخاله واجب الوجود في الكلبي ويميل ما قاله
في التقييد بالتصور فنقول قيد بالتصور لئلا يتوهم دخول شمس
وقمر والكليات الفرصية كالاشياء والامكان في حد الجزئي يعني
لو قال الكلبي هو الذي لا يمنع نفس مفهومه وقوع الشركة لتوهم
انه المقصود في تعريفه الجزئي انما هو منع الشركة بحسب المفهوم
سواء لوحظ معه الوجود الخا وجيه او لا فيلزم دخول شمس
وما بعد في مفهوم الجزئي اذا لوحظ معه الوجود الخا وجي
فزاد لفظ تصور لادخال الكليات المذكورة ودفع التوهم
لان هذه بالنظر للخارج اما انها لا تصدق على شيء اصله كالكلية
الفرصية لان كل ما وجد في الخارج تعالى له شيء لانه تعالى له لاشي
واما ان يصدق على فرد واحد وذلك كالشمس والقمر فزاد لفظ
النفس والتصور في المقربين اي تعريفه الكلبي والجزئي
ليكون تعريفه الكلبي جامعاً وتعريفه الجزئي مانعاً لما كانت
ظاهر قوله نفس تصور مفهومه يوم انه الذي لا يمنع من الشركة
انما هو نفس التصور المقلت بالمفهوم فسر العبارة بقوله

من

من حيث انه متصور فانهم هذا التقرير فانه كثير الانتفاع وقل ما يباع
قوله وقوع الشركة فيه اي لا يمنع من اشتراك كثيرين وصدقه
عليها وبين الشارح ذلك بقوله بحيث اي بان يصح الاحكام فيه
عن كل فرد من افراده نقول زيد انسان وعمر انسان وبكر انسان
وهكذا الي غير نهاية فلا يختلف الحمل بزد دون اخر لان معني
الانسان الذي هو الحيوانية والناطقة اي تصورهما العقل
لم يمنع من صدقها وحملها على كثيرين بان يتصف به افراد غير متحصرة
تنبيهات الاولى اقلت الحيوان كلي حصل هناك ثلاثة اشياء
احدها مفهوم الكلبي وتعريفه الثاني ما انصفت به المفهوم
وهو طبيعة الحيوان اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
الثالث مجموع الامرين المذكورين فالاول يسمى كلياً منطقياً لان المنطق
يبحث عنه والثاني يسمى كلياً طبيعياً لتعلقه بنفس الطبيعة والثالث
يسمى كلياً اعتقادياً لانه لا وجود له الا في العقل ان ياتي ان للمفهوم كلاً جزئياً
وكلياً وجزئياً وكلية وجزئية فينبغي ان يعلم الفرق بين هذين
الامور الثلاثة فالكل هو الشيء المتركب من الاجزاء كالسكنجيتل المتركب
من عمل وخل والكلبي هو الذي لا يمنع صدقه على كثيرين هذا الفرق
اول و الفرق ثاني بان الكل لا يعني بعبارة جزئية بخلاف الكل واما
المفهوم هو الشيء الذي يتركب منه ومن غيره الكل والجزئي هو الذي
يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه والكلية هي الحكم على كل فرد فرد
مؤكد بنييم بكل الرغيف والجزئية هي الحكم على بعض الافراد
قوله سوا جدته الخ قال شيخنا بيان وجه الحصر هو انه المتقدمين

تسمى الكلي الي ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه فرد فقط وما وجد منه
في المتأخرين وتسمى كل واحد من الاقسام الثلاثة الي قسمين فصارت
الاقسام ستة فتسمى الاول وهو ما لم يوجد منه شيء الي ما يمنع وجود
فرد منه كما لشريك والجمع بين المزددين واي ما يمكن وجوده كجبر من
رئيسية وجبر من ياترت وتسمى الثاني وهو ما وجد منه فرد فقط
الي ما يمنع وجود غيره معه كاله وما يمكن وجود غيره معه كشمس
وتسمى الثالث وهو ما وجدت منه افراد الي ما تناهت افراذه ،
كما في مركب رالي ما لم تنسأه افراده ومثلوا به بركة الفلك علي
مذهب الفلاسفة فان ما من حركة عندهم الا وقبلها حركة لا الي اول
وهذا القسم باطل باجماع اهل الحنف ومن اعتقده فهو كافرا جماعا
كما قال الامام السنوسي وشيخ الشافعية الله معترضة بان الكلام في
كلي وجدت منه افراد بالفعل مجمعة في الوجود وهي حال اجتماعها
في الوجود في الفعل غير متناهية وهذا مستحيل في الحادث فان كل
ما دخل الوجود من الحوادث فهو متناه واما بقية الله تعالى فعدم تناسل
هيما كما هو بمعنى اخر اعني ان كل ما دخل منها في الوجود فالله
تعالى يوجده بعده بها وهكذا ابد الاباد فعدم تناسلها باعتبار ما يدخل منها
الوجود اي بالنظر الي المستعمل وقد ظفرتنا بمثاله وهو موجود وصفة وهي
وثابت اي هذه الالفاظ فانها تصدق باعتبار معناها علي افراد غير
متناهية لانها تصدق علي صفاته تعالى الوجودية القديمة النائية بذاته
وتد دل الدليل من السنة علي انها لانهاية لها والمستحالة وجود ما لانهاية
له انما ثبتت في حق الحوادث ولذا قال ابن غاري والحادث الداخل
في الوجود

في الوجود ذوقاية كالعدم المعدود فقيد بالحادث للاشارة الي هذا انتهى
مع ادني زيادة **قوله** سواء وجدت افراذه الي هذا التقييم راجع بحيث يصح جملة علي
كثيرين وقوله كالكلوب هذا امثال للافراد لا للكل المتناه الا افراد ومثاله
لفظ كوكب وقوله اولم تنسأه فيه اي وجد شيء من افراذه في الخارج وهو عطف
علي قوله تناسلت والتقدير وجدت ولم تنسأه فان قلت بين حكمه عليهما بالوجود
اولا ثم بعدم التناسل ثانيانا في لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متنا
قلنا الامانة في قوله افراده للجنس اي وجدت افراده في الجملة وح فلا
مناقاة بين الحكم بالوجود وعدم التناسل في ذاته منزلة للاقدام ولا
قلام وقد اشكل علي بعض العلماء الاعلام **قوله** اولعدم وجودها المراد بالوجود
الايجاد والتقدير اولم توجد لعدم ايجاد الله تعالى لها فيكون من باب الجبر
المرسل حيث اطلق الانام وهو الوجود واراد ملزومه وهو الايجاد
فستقط الاعتراض بان فيه تقليل الشيء بنفسه وقوله وان كانت ممكنة
الظاهر ان الواو والهمال لا للتقييم حتي يشمل القسم الاول المستحيل فيحصل في كلامه
التكرار **قوله** اذ الدليل الخارجي راد الشرحه الله تعالى في جواب شيء علي جميع
الحوادث ولهذا اصل كثير بالاشتراك ولو كانت وحدانية علي ضرورة
الفعل لما وقع ذلك من غير **قوله** والا اي بان منع العقل صدقه علي كثيرين
وكان متعينا عند كل عقل لم يحجج الي اتمامه دليل علي الوجودانية لتعينها
قوله ام امكن معطوف علي امتنع اي ان الكلي الذي وجد منه فرد في الخارج
ينقسم قسمين قسم امتنع وجود فرد اخر من افراذه وهو ما تقدم وقسم
لم يمتنع وجود فرد اخر من افراذه بان امكن عقلا وهو هذا ومثاله شمس
فانه لم يوجد منها الا هذا الفرد الواحد الذي هو كوكب نهاري مصني

ينسخ ظهوره وجود الليل ففهموا ما لم يكن والموجود من افراد هذه الحقيقة
فرد واحد مع امكان ان يوجد الله سبحانه وتعالى من افرادها افرادا
كثيرة كما اكثر من افراد النجوم حتى تتشعشع الافاق بكثرة منوال شموسه
تشعشعا لا يستطاع معه عادة وتحرق معه كل شيء فاقترنت الحكمة
الالهية وجود فرد واحد من افراد هذه الحقيقة لطفا منه سبحانه
تعالى بعبارة تسبحان اللطيف الحكيم الروف الرحيم **قوله** ثم الكلي اي باعتبار
معناه واعلم ان نسبة الكلي الى معناه خمسة اقسام المتواطي والتشليك
والتحالف والاشتراك والترادف اقتصر الشم منها على القسمين الاولين
لكن لشهرتهما وكثرة تداولهما بين اهل هذا الفن وكثرت ذكر الثلاثة
الباقية نتميم القايده فنقول الاول ما ذكره الشم المتواطي وهو ما
استوت افراده في معناه كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر الى غير ذلك
من بقية الافراد فان جميع الافراد متساوية اي متوافقة في الحيوانية
والناتقيه لا يزيد فرد علي فرد فيها فلذلك يسمى متواطيا اي متوافقا
افراده في معناه وقول الشم ان استوي معناه في افراده قيل ان فيه قلبا
والاصل ان استوت افراده في معناه وكان ادعا القلب ان فاعل الاستواء
لا بد وان يكون متعددا الثاني ما ذكره الشم المشكك وهو الكلي الذي تغاير
معناه في افراده بالشدة والضعف ويقال للشدة المذكورة ايضا **أو لونية**
وبما عبر بعضهم اي يكون بعض معانيه اولي به من بعض اجزائه
اشد من نفسه في ذلك البعض كالبياض في الثلج فانه اشد من نفسه
في العاج وسمي مشككا لتشكيك الناظر فيه فهو اذا نظر الى اصله
الحقيقه يظن انه متواطي واذا نظر الى القوة في بعض الافراد يظن

خلاف

خلاف ذلك فيقع في الشكل فلذا سمي مشككا لانه اوقع الناظر في الشكل الثالث
مما لم يذكره المتخالف وهو ان يتعد اللفظ والمعني جميعا كالانسان والفرس
فان احدهما اللفظين مخالف للآخر اي مباين له ويقال لهما المتباينان ايضا
الرابع الترادف وهو ان يتحد المعني دون اللفظ كالانسان والبشر فانها
مترادفتان لترادفهما اي تواليهما على معني واحد وهو الحيوانية والناتقيه
الخامس المشترك وهو ان يتحد اللفظ دون المعني كالعين للباسرة والجاوبة
وغيرها **تنبيه** انكر ابن التلمسان في وجود المشكك وقال انه لا حقيقة
له لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك ولا افتواطي واجاب
عنه القرافي بان كلام المتواطي والمشكك موضوع للفرد المشترك لكن ه
التفاوتان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك او بامور خارجة
عن المسمى كالذكورة والانوثة والعلم والجهل وشدة الفطانه والنبوة
والرسالة فهو المتواطي اه مع ادني زياده نقل ذلك الشم في حاشيته على
جمع الجوامع وبهذا التقرير سقط ما بحث به الحفيد من انهم جعلوا الاله
شديد باعتبار كثرة الاثار وكما لها والظاهر ان ذلك المعني يوجد في
المتواطي كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه الصلاة والسلام اكثر
واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك وسائر الصفات البشرية
من غيره اي اكمل من غيره فيها وتدرجت وجه سقوطه من ان ما حصل
به التفاوت خارج عن الحقيقة **قوله** اما جزئي اي حقيقي بقرينة المقام
والافالجزئي قد يكون اصنافيا بالنسبة الي ما هو اعم منه ثم كونه قد يكون
كليا بالنسبة الي ما تحته كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الي الجسم كلي بالنسبة
الي الانسان **قوله** وهو الذي يمنع من لا تغفل عما تقدم من التقييد بالنفس

بله

والنصور **قوله** ذلك اي وقوع الشركة فيه بين كثيرين اي لا يمكن ان يفرض
صدقه على كثيرين اي لا يطابق الحاصل في العقل كثيرين ومعنى عدم
المطابقة لكثيرين انه يحصل من عقل واحد من الجزئيات اثر وكيفية
في النفس يغاير الاثر والكيفية الحاصلة من جزئ اخر مثلا اذا تصور
نريد جميع شخص ما نتحصل في نفسك اثر وكيفية غير الحاصلة من تصور
بكر فان قلنا الجزئ لا يمنع نفس تصور مفهومه ووقوع الشركة وكلما
كان كذلك فهو كلي فالجزئ هذا خلف قلنا المراد من الجزئ ان كان مامدق عليه
لفظ الجزئ ما يحوز يدور ولا نسلم الصغري وان كان لفظ الجزئ فلا
نسلم الخلف لان الجزئ بهذا المعنى كلي بلا ريب قاله الغنوي وخفيته ان
السؤال مغالطة نشأت من الاشتغال الحاصل بين الصادق والمصدق
عليه **قوله** على اي انسان وانما قيد بالعلمية لانه اذا لم يكن علما بان كان مصدرا
يكون كليا لاجزيا والى هذا اشار السمع رحمه الله بقوله فان مفهومه من حيث
وضعه اي من حيث وضع لفظه يربا زايه اي المعين بعينه واما الامت
هذه الحاشية اي العلميين فانه كونه بمصدر صحيحا **قوله** لان قيوده
عدمه اي مشتملة على العدم الذي هو النقي لانه قال في الكلي هو الذي لا
يمنع وجع قيود مع انه فيد واحد اما لما قدمناه في بحث تقديم المخد على
المركب اولنا الاضافة في قوله قيوده جنسية تصديق ولو يوحد لانها
تأتي لما تأتي له اللام **قوله** لانه مادة الحدود اي لان التعاريف بتفكيك منه
وكذا الاقيسة فانه مادة قولها **قوله** والكلي اما ذاتي اعلم ان المقوم في
الذاتي والعرضي اصطلاحات ثلاث الاول ظاهر كلام المص وهو ان الذاتي
ما كان جزئ والعرضي ما ليس بجزئ فيكون النوع عرضيا على هذا الاصطلاح
لانه

لانه يصدق عليه انه ليس بجزئ من حقيقة نوع اخر والا فلا وجه من
حقيقة جزئياته فان الماهية الانسانية مثلا جزء من حقيقة زيد اذا
حقيقته مجموع الماهية المذكورة مع الشخص الاصطلاح الثاني ان
العرضي ما كان خارجا والذاتي ما ليس بخارج ونقل هذا عن ابن سينا فعليه
النوع ذاتي لانه يصدق عليه انه ليس بخارج عن الحقيقة لانه نفس الحقيقة
والشي لا يخرج عن نفسه والى هذا اشار السمع بقوله وقد يطلق الذاتي على
ما ليس بعرضي واراد بالعرضي ما كان خارجا وكان حق العبارة ان يقول
على ما ليس بخارج لان العرضي مختلف في تفسيره فلا يصح اخذه في التفسير
الاصطلاح الثالث وقد تركه السمع ان الثاني ما كان جزئ والعرضي ما كان خارجا
وما لا يكون داخل ولا خارجا فهو واسطة اي لا ذاتي ولا عرضي فالنوع على
هذا واسطة ليس بذاتي ولا عرضي ومن نقل ان المقوم في الذاتي والعرضي
اصطلاحات كثيرة وان من الاصطلاحات المشهورة كون النوع لا ذاتي
والعرضي الاهم السوسي في شرحه لا بد معرفة ذكر ذلك بشيئا **قوله** وهو الذي
يخالفه معناه ما ليس كذلك من باب اطلاق الاعم وهو المخالفة على الاختص
وهو المناقضة مجازا والقرينة على ذلك المقابلة وكان الاول في حق المص
ان يسلك في التعريف عبارة اهل الميزان ويعبر بالمناقضة اذا المخالفة
عندهم لا تطلق الا على ما يصح فيه الاجتماع فقط كالصنك والقيام واما
اطلاقها على ما يشمل هذا وغيره فاصطلاح اهل العربية فتخطبه الشفا
القليوبي المص انما هو بالنظر للاصطلاح والا فلا يخفى على مثل هذا الامر
ما اراده المص من تحقيق المرام **قوله** كالصاحل هذا مثال لقوله عرضي
واحسن ما قيل في توجيه هذه النسبة انه انما سمي عرضيا لكونه منسوبا

لما يعرض للذات وهو الضحك العارض للانسان والنسب الى العرضي خلافا
لما قاله الشيخ القليوبي ان الضاحك انما يسمى عرضيا لانه يعرض للذات لان
العارض هو الضحك لا الضاحك **قوله** لانه نسبة الشيء الى نفسه يعني
وهو محال لان النسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشي
لا يغير نفسه وقد اجاب الله عن هذا جوابي حاحل الاول ان الانسان هذا
من النسبة حتي يلزم نسبة الشيء الى نفسه بل من التسمية الاصطلاحية لا
اللفوية فلا يلزم المحذور المذكور وحاصل الجواب الثاني سلنا انه من
النسبة وان التسمية لغيره لكن قولك يلزم نسبة الشيء نفسه ممنوع
لان الذات كما تطلق على الحقيقة والماهية تطلق على ما صدقتها من الافراد
والمراد هنا الثاني الاول فلا يلزم المحذور ايضا ولهذا قال برهان الدين
في حواشي الفري ان الذات كما تطلق على الحقيقة الكلية كالانسان
كذلك تطلق على الحقيقة والماهية تطلق على ما صدقتها من الافراد و
المراد هنا الجزئية اعني الحصص الحاصلة عن الحقيقة الكلية في ضمن
الذوات المشخصة كالانسان الحاصل في ضمن زيد وعمر واهل فيكون
هذه الاشخاص والافراد هي المرادة من الذات فاذا نسبتنا نفس
الماهية الى الذات بمعنى ما صدقت عليه من الافراد كانت النسبة
صححة لغيره بهذا الاعتبار من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح
وانتهي المحذور من نسبة الشيء الى نفسه **قوله** ثم اخذ في بيان
الكليات الخمس اي لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من الكلام على بحث الا
لفاظ وبيان الدلالات الثلاث شرع الان في بيان الكليات الخمس
وهو المبحث الثاني من هذا المؤلف **قوله** والذاتي ان قلنا عدل المقام
في سطر

قوله مبحث الكليات

في مقام القسم من المصنف ولم يقل وهو اما **قوله** الخ مع ان المقام يقتضي الاصطلاح
لتقدم المرجع في قوله والكللي اما ذاتي قلنا للتنبيه على ان الذاتي هنا غير
الذاتي هنا فان الذاتي هنا اعم من الذاتي فيما تقدم اذ الظاهر مما تقدم انه
لا يتناول النوع لانه قال هناك وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته فيخرج
النوع لانه تمام الماهية ولا يقال له داخل علي ما تقدم في يكون المراد به
بالذاتي هنا ما ليس بخارج فيشمل النوع بقريته ذكره فيما بعد **قوله** مقول
اي لفظ يصلح باعتبار معناه ان يقع في الجواب عن السؤال بما نقول اي
صالح لان يقال اي يحمل حمل مواطية اي موافقة لاحمل اشتقاق والا
لزم ان البياض جنس للانسان والعظن مثلا لانه مقول اي محمول
حمل اشتقاق علي الافراد الكثرية المختلفين بالحقيقة وهو باطل
تنبيه الفرق بين حمل المواطية والاشتقاق ان الاول يحمل بذاته من
غير حاجة الي تصرف في لفظه كالناطق المحمول علي زيد مثلا بخلاف
الثاني فانه لا يحمل علي غيره حتي يشتق منه لفظ موافق للمحمول عليه
كالبياض اذا حملته علي الانسان مثلا فانه لا يصح حمله عليه حتي تشتق
منه لفظا ايضا **قوله** المحضة اي الخالصة من شايبة الخصوصية بقريته
ذكرها اي لفظ الخصوصية في الكلي المقابل لهذا الكلي الذي تحت بصدده
وهو النوع فان مقوليته ليست محضة بل فيها خصوصية علي
ما ياتي بخلاف الجنس او يقال المراد بالشركة المحضة الشركة التي بين
الحقائق لا التي بين الافراد بقريته قوله بمقول علي كثيرين مختلفين
بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد **قوله** جوابا عن السؤال
بينهما ولو قال عنه اي عن السؤال المفهوم من سئل كان انساب

ولكنه اني بضمير التثنية لان كلامه الانسان والغرس يتضمن سوالا وان
وقعا بلفظ واحد في قول السائل ما الانسان والغرس **قوله** الناطق اي المدرك
والمدرك هو العالم فليس المراد بالناطق هنا هو المتكلم قابل الجزى الحقيقي
لا يكون محمولا على جزى اخر اصلا لان المحمولات انما هي المفهومات هو
الكليه والحمل في قولنا هذا زيد انما هو باعتبار حذف مضاف كلى والاصل
هذا اسمي زيد او صاحب اسم زيد وايضا الجزى وجودان وجود في الزهن
وجود في الخارج فبالاعتبار الاول يصح ان يجعل وبالاعتبار الثاني لا يصح
بنا على ان العقل لا يدركه في الخارج الا بواسطة الالات كالبحر والالات
لا تذكره الاشخاص **قوله** وكثيرا يمين من الافراد اذ ليس لنا حقيقتان
متماثلتان **قوله** وكثيرا مختلفا اي الحقيقة وهذا القسم هو المراد
هنا وليس المراد الافراد وان كان هو الظاهر من عطية على ما قبله
بل المراد ما هو اعم فيشمل الحقايق المختلفة كما مثل ويشمل الحقايق
والافراد الشخصية نحو ما الانسان وهذا الغرس ويشمل الافراد
الشخصية المختلفة الحقيقة نحو ما زيد وهذا الغرس **قوله** والجواب
عن الاربعة مخبر في ثلاثة اجوبة فيجاب عن الاول وهو الواحد الكلي
حيوان ناطق وعن الثاني وهو الواحد الجزى وعن الثالث وهو
الكثير المتماثل الحقيقة بجواب واحد وهو انسان لانه تمام الماهية
ولا عبرة بالمشخصات ويجاب عن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة
بجواب واحد هو المراد هنا **قوله** مخبر في ثلاثة اجوبة ووجه الحكم
ان الجواب 1 ما ان يكون بالحد وهو الاول واما ان يكون بالنوع وهو
الثاني واما ان يكون بالجنس وهو الثالث واما قول الشيخ العليوني
مفسرنا

30
مفسرنا علي السمع انه ان اراد ما ذكره من الامثلة فله جواب لاتفاق
الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقعة فهي اربعة لا
ثلاثة وذلك بايزاد السؤال عن واحد كلي مضموم معه في السؤال
واحد جزى من غير جزيات ذلك الكلي نحو ما الغرس وما يعقوب اسم
الحمار معين او يسمي احد نوعين الى آخر في السؤال نحو ما الغرس والشاة
مع بعض ايضا قال شيخنا وهذه غفلة سببها عدم التفرقة
بين الحد والمحدود وعن كون الحد والمحدود ومتغايرين بالتفصيل
والاجمال باتفاق اهل المنطق فان الجواب عن قولنا ما الانسان بالحد
التام وهو الحيوان الناطق هو غير الجواب بالانسان عن قولنا ما
زيد او ما زيد وعمى ويلزم من قوله بانها غير متغايرين اصلا
ان يكون الجواب عن الجزى والجزى بيان بالحد التام لان الجواب عنهما
بالنوع وهو ليس بمتغاير لحد عنده اصلا حتى بالاجمال والتفصيل
فيلزمه ان الجزى يحد مع انه لا يجد عقلا ولا نقلا وان كان يقول بمتغاير
الحد والمحدود **قوله** ان الاجوبة ثلاثة كما قال السمع انه مع بعض تصرف
في العبارة ولعل الشهاب العليوني يقول ان الجواب اثنان بناء على جمع
الثلاثة الاولى في سوال واحد فان الجواب عنهما واحد وهو انسان
قوله ويرسم الجنس من حيث هو كذا كما يعرف ليميز عن غيره وقد
الجنس هنا على النوع مع انه تقدم النوع عليه في صدر الكتاب لانه هنا
نظر الى الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل وتقدم النوع هناك
نظرا الى القلة والكثرة اي قلة الافراد وكثرة اشياء النوع اقل افراد
من الجنس كما هو معلوم وانما قال ويرسم لان ما يذكره من الفصول المهمة

ليست اجزا حقيقية ولان الكلي وان كان داخل في الجنس اي يكون ه
جنس له متنا ولا جميع الكليات لكن المقول على كثيرين خارج عنه و
المركب من الداخل والخارج خارج والتعريف بالخارج رسم وايضا المقولة
عارضة للكليات والتعريف بالعراض رسم فتعريف الكليات كلها
رسوم واعلم ان قولنا من حيث هو كذلك فزيد مقصود في **تعاريف**
الكليات الخمس لانها امور اضافية تختلف بالاعتبار والاضافة
الي غيرها اللون فانه يصح ان يكون جنسا وان يكون نوعا وان
يكون خاصة وان يكون عرضا عاما لان كل اذا نسبته للسواد كان
جنسا واذا نسبته للكثيف كان فصلا اذا الكثيف يطلق على كل
مركب من الالوان وغيرها كالرمادي والجسم واذا نسبته للكثيف
كان نوعا واذا نسبته للجسم كان خاصة واذا نسبته للحيوان كان
عرضا عاما تاله بعض الحيوان مع زيادة **قوله** بانه كلي قال ملانا لفظ
كلي زايد لا يلائل تحته ووافق السيوطي في شرحه لهذه الرسالة فقال انه هو
مستدرك لان المقول على كثيرين معنى عند الله ونحوه للقطب في شم الشمس
اقول وما قاله هو لا الامة فيه نظرح وجهين اما اول فلان فيه الاعتراض
باللاحق على السابق وهو غير مرضي لان السابق وقع في مركزه واما
ثانيا فلان جميع ما ذكر من الالفاظ محتاج اليه لكن بعضها محتاج
اليه في تحقيق الجنس والبعض الاخر محتاج اليه اما البيان الموصوف
او المتعلق فذكر مختلفين لاجل اخراج النوع وهو صفة لا يولد من
موصوف فذكر كثيرين لاجل ذلك وقوله على كثيرين جار مجرور
يحتاج الي متعلق يتوالت به فذكر المقول لاجل ذلك وبالجملة فذكر

مختلفين

مختلفين لتحقيق الجنس والباقي لبيان الموصوف المتعلق **قوله** دخل
فيه ساير الكليات اي بقيتها وهي النوع والفصل والخاصة والعرض العام
ما عدا الجنس لئلا يلزم دخول الشيء في نفسه فالمراد بالساير البقية مأخوذة
من السور موزن العين وهو البقية ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
لغيرلان لما اسلم علي عشر نسوة اسئل اربعا فارتسايرهن اي بقيتهن
قوله مقول اي صالح باعتبار معناه لان يحمل على كثيرين وقوله على كثيرين
اي على انواع كثيرين لان المراد بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع
وفي تعريف النوع الافراد وقوله مختلفين بالحقايق يعني كالحجرات
فانه مقول على الانسان والفرس والحمار مثلا وحقيقة كل منها غير
حقيقة الاخر اذ حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان
صاهل وحقيقة الحمار حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بانه كلي
مقول الخ غير صحيح وذلك لان الجنس المسمى مطلق الجنس المادق
بالجنس المنفرد اي الذي لم يكن فوقه جنس ولم يكن تحته جنس وبغيره
والكلي الماخوذ في تعريفه جنس له اي للمعرف فيكون جنس جنس
وجنس والجنس اخص من مطلق الجنس فيلزم تعريف العام بالخاص
وهو غير صحيح والا يلزم ان يكون التعريف غير جامع وحاصل الجواب
ان يقال ان للكلي اعتبارين احدهما بالنظر الى المفهوم اعني كونه ا
تصور معناه لم ينع من مدقه على كثيرين وثانيهما بالنظر الى كونه
جنسا للجنس والتعريف به بالاعتبار الاول لانه اعم دون الثاني لانه اخص
قوله يخرج به النوع قيل يخرج به ايضا الفصل القريب كالناطق للانسان والصا
للفرس والناهي للحمار وكذا الخاصة فتخصيص اخراج النوع به فيه

هل

تصور وهذا اظهر فساد ما قيل ان في جواب ما هو مخرج الكليات الباقية
لان من الكليات الباقية الفصل والخاصة والفصل القريب والخاصة مطلقا
لا يخرج ان بهذا القيد لانها ليسا داخلين في مخرجها بقوله يختلفان هـ
بالحقايق ويمكن ان يجاب عن اسناد اخراج الفصل مطلقا الى القيد هـ
الاخير بانه وان كان يخرج بعض الفصل وهو القريب بقوله يختلفان
لكن الكل يخرج بالقيد الاخير وهو قوله في جواب ما هو مشترك الجميع
في عدم المقول في جواب ما هو وذلك اسناد اخرجه اليه **قوله** في جواب
ما هو علم ان الذاتي بالاستفراغ في ثلاث اشياء الجنس والنوع هـ
والفصل لانه اما مقول في جواب ما هو وجواب اي شيء هو الثاني
هو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فكل اي
لابها وبالخصوصية وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية
وهو النوع ولذا قال المصنف اما مقول الخ فان قلت الجنس لا يكون
مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هما او ما هم فلم افرد المصنف
في السؤال اجيب بان المراد من قوله الجنس مقول في جواب ما هو
بيان الاصطلاح اي بيان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء بل
في جواب ما هو قال ملائكة وزيادة بعضهم في التعريف قولا ذاتيا
غير محتاج اليه بل في بيان الواقع لا للاحتراز عن شيء **شبيه**
فايدة القيد في التعريف احوال امور ثلاثة الادخال والاخراج او بيان
الواقع **قوله** خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي سواء كانت
للجنس كالماشي اذا اعتبرت اضافة للحيوان او للنوع كالفحل للانسان
والخاصة فصل للجنس وهو الحيوان وهو بالنسبة للنوع فصل بعيد

قوله

قوله انما يقال ان في جواب اي شيء هو لكن على التنويع
ولان الفصل يقال في جواب اي شيء هو في ذاته وجوهه
والخاصة يقال في جواب اي شيء هو في عرضه **تنبيه**
فان قلت لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب اي
شيء هو ولم يكونا مقولين في جواب ما هو قلنا لانها
لما كانا مميزين للماهية التي كانا فصلا وخاصة لها كانا
مقولين في جواب اي شيء هو ولم يكونا ماهية هـ
مختصة ولا ماهية مشتركة للذي كانا فصلا وخاصة
له لم يكونا مقولين في جواب ما هو **قوله** والثالث لا يقال
في الجواب اصلا اي لا يقع في الجواب عن السؤال وانما
ما سياتي من قول المصنف في رسمه انه كلي يقال على ما تحت
حقايق مختلفة فالمراد بالمقول ثم الحمل فلا تنافي بين
ما هنا وما هناك لان عدم وقوعه في الجواب لا يستلزم حمله
وقوله لانه ليس ماهية لما هو عرض اي ليس ماهية للمعنى
الذي هو اي الثالث عرض له وبالجملة ليس العرض العام كالمشي
ماهية للانسان الذي جعل المشي عرفا له حتي يقال في جواب
ما هو لا العرض العام المذكور مميز له حتي يقال في جواب
اي شيء هو **قوله** واما الجزئي اي كزبد مثلا فلم يدخل في هـ
الكلي الذي هو جنس في الحد حتي يحتاج الي اخرجه بمقوله على
كثيرين ولا يقال انه خرج بنفس الكلي لانه جنس وشأن
الجنس الادخال لا الاخراج وحاصل المقام بايضاح ان بعض

المحققين كمالا نال جعل الجزئي د اخلا في قوله فاخرج بقوله علي
كثيرين وانما قلنا بحسب الظاهر لان المحمول في الحقيقة كلي
محذوف وهو مسمى اوصاحب كما تقدم التنبيه عليه **قوله**
عال ويقال له البعيد وجنس الاجناس ايضا ومثل له الشارح بالجوهر
وهو القسم الاول **قوله** علي القول بجنسيته وحاصله ان هناك
قولين قول للمتكلمين وقول للحكمي فالمتكلمون يقولون انه
جنس لكل جسم مولف من الطول والعرض والعمق المتألفة
من النطق اذ السطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله
طول فقط وليس للنقطة شيء من هذه الثلاثة اي ليس لها
طول وعرض وعمق وكل هذه جواهر وجودية والحكمي يقولون
انها اعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية
السطح والسطح نهاية الجسم فنقول الشيء علي القول بجنسيته
احتمارا عن قول الحكمي لانه عرض عام عندهم كما علمت
قوله ومتوسط هذا هو القسم الثاني وهو جنسان مطلق
الجسم والجسم النامي فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق
وتحتة جنس وهو الحساس او المتحرك بالارادة **قوله**
وسافل وهو الثالث من الاربعة المذكورة في كلامه ومثل
له الشئ بالحيوان **قوله** ومنفرد وهو القسم الرابع ومعني به
انفراده انه ليس فوقه جنس وليس تحته جنس **قوله**
قالوا ولم يوجد له مثال هذه صيغة تبيري مما قالوه وقد
مثل له بعضهم بالعقل بنا علي ان الجوهر ليس جنسا له بل
عرضا

عرضا عاما والا كان فوقه جنس فلم يكن منفردا ووجه التبيري
عدم الاتفاق علي مثال له وعلي هذا القول تكون العقول هـ
عشرة انواعا له لا اجناسا ولا لم يكن منفردا ولا اشخاصا ولا
لكان نوعا لاجناسا والعرض انه جنس واعلم ان الاولى للشئ
عند التعداد ان يبتدي بالسافل ثم المتوسط ثم العالي لان
المعتبر في الاجناس التصاعد لا اذا فرضنا شيئا فرضنا له
جنسا فهو لا يكون الا فوقه فاذا فرضنا لاجناسا فهو لا يكون
الا كذلك وهكذا **تنبيه** ما ذكره المصنف من مفهوم الجنس
وهو قوله كلي مقول الخ جنس منطقي لبحث اهل الفن عنه
ومعروف هذا المفهوم وهو الحيوان مثلا يقال له جنس هـ
طبيعي لكونه طبيعة من الطبيع والمركب منهما اي مجموع
العارض والمعرض يقال له جنس عقلي لانه لا يوجد الا فيه
وهكذا يقال بتقدير ذلك في بقية الكليات والجزئي **قوله**
واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية هذا
اشارة الي القسم الثاني من الثاني يعني ان الكلي المذكور يحمل
تارة علي جملة افراده المتمثلة بان يقع جوارها عن جملتها
كما اذا قيل عن جملة من افراد الانسان كزيد وعمرو مثلا
كان الانسان جوابا عنهما او عنهم وهذا هو المراد بقول
المصنف بحسب الشركة لا شترال الجميع في جواب واحد وهو
الانسان وتارة يحمل الكلي المذكور علي فرد واحد فقط منها
كخويزيد فان جوابه انسان ايضا وهذا هو المراد بقوله هـ

والخصوصية فالجمل على الجملة تارة وعلى فرد واحد آخر هذا
ما اطبق عليه المحققون من شرح هذا الكتاب كالسيد والفري
وشيوخ الاسلام ومن حشي كلامهم خلافا لما تنفس **قوله** فقال
في حواشي الفري ليس المراد بالمعية ما هنا المعية الزمانية
بان يحمل الانسان جملا واحدا على سبيل الشركة والخصوصية
في ان واحد بل المراد الاجتماع في المفعولية فيكون قوله مقفا
تاكيدا لمجموع قوله بحسب الشركة والخصوصية فكانه قال جميعا
ومعني الاجتماع في المفعولية ثبوت هذين الوصفين للنوع اعني
كونه مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة بان يقع جوابا به
لافراد وكونه مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية بان
يقع جوابا بالفرد واحد فمجموع هذين الوصفين ثابت للنوع
اعني الانسان مثلا يشير الى ذلك كله قول الشرح رحمه الله
لانه اذا قيل عن زيد وعمر والح و قوله واذا قيل عن كل واحد
منهما يعني على انفراد **قوله** لانه تمام ماهيته المختصة
به ان قلبي **قوله** لا سلم ان الانسان تمام ماهية زيد المختصة
به لانه هو الحيوان الناطق والماهية المختصة بزيد هو الحيوان
الناطق مع الشخص فلا يكون الانسان ح الاماهية مشتركة
بين الافراد لاما هية مختصة **واجيب** بان الشخصيات
المذكورة لواحق للماهية لا انها تمامها وتمامها هو الحيوان
الناطق فقط فالانسان تمام الماهية المختصة بزيد ان
قلت لو كان الانسان تمام الماهية المختصة بزيد لكانت
غير

311
غير موجودة في عمر وثلاث بقية الافراد مع انها موجودة
قلنا يمكن ان يجاب **قوله** حين احدهما ان الباقي به داخله على
المقصود ومعناه ان زيد لا يتجاوز الانسان الي غيره لانها
داخله على المقصود عليه حتى يرد السؤال ثانيهما ان البا
داخله على المقصود عليه وقولكم ان ماهية زيد موجودة في عمر
ممنوع لان الانسان ماهية عامة قابلة للتخصيص بالماهية
المختصة بمشخصات زيد ولواحقه غير الماهية المختصة
بمشخصات عمر ولواحقه فالماهية بالنظر الى مشخصات
زيد مقصورة عليه لا تتجاوز الى غيره من عمر مثلا
تطلق الماهية الانسانية مشتركة والمختصة مختصة
تأمل **قوله** ويرسم بانه كلي تقدم ما في لفظ كلي وانه قيد لا بد
منه وكذا لفظ مقول وقوله كثيرين المراد بها هنا الافراد
وفي الجنس الماهيات والافراد **قوله** بالعدد اني به ليرتب
عليه قوله دون الحقيقة نسقط ما قيل انه مستدرك لانه ان يقول
كلي مقول على غير مختلف الحقيقة الى هذا الاعتراف اقوي
من الجواب **قوله** خرج به الجنس اي بقوله دون الحقيقة
فان الجنس يقال على ما اختلفت حقايقه كالحيوان كما تقدم
قوله خرج به الفصل والخاصة والعرف العام يعني
ان هذه الثلاثة خرجت بقوله في جواب ما هو ما الفصل
والخاصة فانهما لا يقالان في جواب ما هو بل في جواب اي
شي هو ما الفصل في جواب اي شي هو في ذاته وجوهره

واما الخاصة فتقال في جواب اي شيء هو في عرضه واما العرض
العام فلانه لا يقال في الجواب اصلا لا في جواب اي شيء هو مع
انه خرج بقوله دون الحقيقة لانه لا يقال الاعلى مختلفه
الحقيقة فقد خرج بما خرج به الجنس **قوله** لكن الانسب
الفيه نظرا لان الشيء لا يخرج بتقديره يكون القيد الذي
قلبه متناويع ان قوله دون الحقيقة اخرج ولم يتناول
كما تقدم فالحق ان يقال في مقام وتقرير فائدة هذه القيود
انه يخرج بقوله بالعدد دون الحقيقة الجنس والخاصة
والعرض العام والفصل البعيد كالحساس بالنظر الى الانسان
وخاصة النوع كالصنم بالنظر له ايضا **قوله** والنوع قسمان
اي من حيث هو فلا يرد ما عساه ان يقال يلزم على هذا
تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وبالحيلة تفيد الحيشية هـ
ملاحظ في مثل ذلك **قوله** وحقيقي كالانسان مثلا ويقال
له النوع الانواع وهذا الذي هو احد الكليات الخمس علي
التفصيل بل الجنس والنوع الاضافي فانه ليس احدهما علي
التفصيل بل الجنس والنوع الحقيقي فتقوالهم في بيانه وضابطه
وهو ما ليس تحت جنس معناه ما كان تحت شخص او صنف
والقربنة علي ذلك كون الكلام في النوع الحقيقي لكن كان الاولي
في البيان ان يقول ما ليس تحت نوع فقول شخصنا الصواب
ما ليس تحت نوع فيه شيء لما علمت من انه اولي فقط لانه
الصواب حتي تكون عبارة الشم خطأ **قوله** وينفرد الحقيقي
وهو

35
وهو ما ليس تحت جنس في الماهية التي ليس فوقها جنس وهي
الماهية البسيطة كالنقطة علي القول بنفي جنسية الجوهر
لها بل عرض عام لها والالم تكن ماهية بسيطة لتركيبها من
جنسها اعني الجوهر وشي آخر **قوله** وما غير مقول الخ هذا
شروع في الفهم الاخير من الذاتي وهو القسم الثالث من الكليات
الجنس وهو الفصل وقيل الشروع في الكلام عليه تذكرك قاعدة
وهي ان السؤال باي شيء هو علي ثلاثة اقسام احدها ان لا
يزاد علي الصيغة المذكورة قيد ثانياها ان يزداد فيه وهو
قولنا في ذاته ثالثها ان يزداد عليها قولنا في عرضه فان كان
الاول كان الجواب ما يميز المسؤل عنه سوا كان فصلا قريبا
او بعيدا وخاصة كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
فانه يصلح ان يقال في الجواب انه ناطق او حساس او ضاحك
لان كلامها يميزه عن غيره في الجملة وان كان الثاني كان
الجواب بالفصل القريب وحده لانه هو الذي يميزه في ذاته
عن غيره كما اذا سئل عنه باي شيء هو في ذاته فانه لا يصلح
في الجواب الا ان يقال ناطق وان كان الثالث كان الجواب
بالخاصة وحدها كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
في عرضه فانه لا يصلح في الجواب الا ان يقال ضاحك فثبت
بهذا التعريف ان السؤال باي شيء هو انما هو عن المميز
المطلق فان فيه بقولنا في ذاته فعن المميز مطلقا كما تقدم
فقول المص في ذاته غير مستدرك في هذا المقام لان السؤال

عما يميزه في ذاته ولو في الجملة خلافا للشيخ القليوبي وتولنا
 في هذا المقام احترازا عما يأتي في رسمه فان ذكره لاختلاف فيه
 لانه مقام الكشف عن الحقيقة **قوله** في ذاته اي جوهره
 اي حقيقته وتفسير الذات بالجوهر تفسير بالمرادف
 وفيه تفسير الاجلا بالاحف والمقرر عكسه ولعله اتكل
 في ذلك على ظهور الحال والجار والمجرور بضمب على الحال
 من ضمير مقول اي مقول في جواب اي شيء هو حال
 كونه كائنا في حقيقته اي داخل في حقيقة ذلك الشيء
قوله ولو في الجملة هو ساقط من بعض النسخ وعلى ثبوته
 فهو إشارة الى انه لا فرق في المميز الذاتي بين ان يكون عن جميع
 ماعداه كالناطق بالنظر الى الانسان او عن بعض ماعداه
 كالحساس والنامي بالنظر له ايضا اذ الحساس ميمزه عن
 النامي فقط كالشجرة وان لم يميزه عن الحيوان والثاني
 يميزه عن مطلق الجسم وان لم يميزه عن الشجر فالحساس
 والنامي ذاتيات للانسان بالنظر لما قصد تمييزه عنهما
قوله كالناطق كون الناطق مميزا للشيء انما هو عند من لم
 يجعله مقولا على غير الحيوان كالملايكة اما عند من يجعله
 مقولا عليه اي على غير الحيوان فالناطق جنس لا فصل
 لانه يشمل الناطق الحيوان والناطق الغير الحيوان كالملايكة
قوله وسبب الخلاف على جواز تركيب الماهية الخ اعلم
 انه لا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في ان هذا لم يوجد
 له مثال

له مثال وانما الخلاف في الجواز العقلي والصورة التي فيها الخلاف
 هي ان كل ماهية لها فصل هل يكون لها جنس او لا اما عكسه
 وهو ان كل ماهية لها جنس فلا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين
 في وجود فصل لها يميزها عما شاركتها في ذلك الجنس فمن قال
 بجواز تركيب الماهية من امرين متساويين كما هي الماهية الجنس
 العالي وهو الجوهر فانه مركب من امرين متساويين وهما
 القائم بنفسه وبحل الاعراض وكل منهما متساو للآخر وهم
 المتأخرون زادوا في الوجود فقال ما يميز الشيء عما يشاركه
 في الجنس او في الوجود لان الماهية اذا تساوت اجزاؤها
 لم يميزها الوجودها في الخارج واحتج المتقدمون على
 منعه بان الماهية لو تركبت من امرين متساويين فاما
 ان يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور او احدهما فقط
 فيلزم الترجيح بلا مرجح ولا يحتاج كل منهما الى الآخر اصلا
 فيلزم المحال لعدم قيام الماهية بدون بعض اجزاها
واجاب المتأخرون عن هذا الاستدلال بان نفذه
 المحالات انما تنافي في الماهية الخارجية اما الماهية
 الذهنية فلا لانها من الامور الاعتبارية اي والكلام في
 الثاني لا الاول سلمنا بحثه فيها لكن يمنع ان يكون هذا
 الدور الترتيبي لم لا يجوز ان يكون من الدور المعني فانه
 غير محال كما توقف الجرم على العرض وتوقف العرض عليه
قوله ويرسم بانه كلي يقال على الشيء الخ هذا التعريف اشتمل

علي جنس وفصول بعضها لادخال وبعضها للإخراج
فقوله كلي جنس في الحد وقوله يقال علي الشيء اي علي
جنس الشيء فصل اول لادخال الفصل مطلقا سؤالا كان
قريبا او بعيدا وقوله في جواب فصل ثاني اخرج به العرض
العام وبإضافة جواب الي اي شيء هو فصل ثالث تخرج
الجنس والنوع فانها انما يقالان في جواب ما هو وقوله في
ذاته فصل رابع اخرج به الخاصة فان قلت العرض العام
يصلح ان يكون جوابا لاي شيء هو في عرضه فانه يصح ان
يقال صحيح او سقيم ويمكن ان يجاب بان معني قوله لا يقال
في الجواب اصلا اي في الجواب الاصطلاحي وهو جواب ما هو
او جواب اي شيء في ذاته فلا ينافي انه يقال في جواب اي شيء هو
في عرضه فعلي هذا التقدير الصواب ان يسند إخراج الخاصة
والعرض العام الي قوله في ذاته كامل **قوله** والفصل تسمان اي
من حيث هو يقطع النظر عن كون قريبا او بعيدا فلا يلزم عليه
تقسيم الشيء الي نفسه وغيره والمراد تقسيمه من حيث
القرب والبعد ومن حيث انه مقوم ومقسم كالناطق فانك
ان نسبت الي الماهية التي هو جزء منها وهو الانسان كان
مقوما لان حقيقته لا تقوم اي توجد الا به وان نسبت الي
الماهية التي ليس هو جزء منها كان مقسما كالحيوان فان
الناطق اذا نسب له جعل للحيوان تسما وخاصة معينة وهي
الانسان **قوله** قريب وانما سمي به لانه يميز الشيء عن صاحب جنسه
القريب

31
القريب كالناطق فانه يميز الانسان عن صاحب جنسه القريب وهو
الحيوان وذلك الصاحب هو الفرس مثلا فقول السامع عن جنسه
القريب علي تقدير مضان اي صاحب جنسه كما اتقرر ويعيد
وانما سمي به لانه يميز الشيء عن صاحب جنسه البعيد كالمسك
فانه يميز الانسان عن صاحب جنسه البعيد وهو النامي وذلك
الصاحب هو الشجر مثلا والنامي فانه يميز الانسان عن ما
جنسه البعيد وهو مطلق الجسم وذلك الصاحب هو الحجر مثلا
قوله فان قلت يلزم الي اي يلزم من الجواب بالفصل البعيد ان
الجنس فصل لانه يميز هذا التمييز اي التمييز في الجملة مثل
التمييز الذي في الحساس مثلا فان الحيوان مساو له فيلزم ان يميز
تمييزه والمراد بالجنس المذكور الجنس الغير العالي فان العالي
لا يميز فيه **قوله** لا بعد فيه اي في كون الجنس فصلا بالشرط الذي
ذكره وهو وقوعه في جواب اي شيء هو في ذاته فالتمييز في قوله فيه
عائد علي الجنس وان احتمل ان يكون عابدا علي التمييز المقهور من يميز
لان رجوعه الي الجنس لا يحتاج الي تاويل واسار بقوله ان اي به في
جواب اي شيء هو في ذاته الي ان مقولية في جواب اي شيء هو
في ذاته قليل نادرا خلافا ووقوعه في جواب ما هو فانه كثير يرشدك
الي هذا التعبير بان في الاول واذا الدلالة علي التحقق والكترة في
الثاني **قوله** ثم شيء بالعرضي اي ثم بعد فراغه من الذاتي المذكور
اولا اي بالعرضي ثانيا واعلم ان العرض يطلق باثني معنيين احدهما
ما قابل الجوهر والثاني ما قابل الذاتي والمراد به هنا الثاني لا الاول

لانه مصطلح اهل الكلام والكلام في مصطلح اهل الميزان والعرضي
منسوب الي ما يعرف بالذاتي والمنسوب الي العرض عرضي
كما تقدم عن ملائحة **قوله** فاما ان يمتنع ان فكاه عن الماهية
اعلم ان العرض لا يخلو اما ان يكون امتناع انفكاكه عنهما من حيث
الوجود الذهني بمعنى ان الماهية بحيث يمتنع اذراكها بدون
ادراكه كالفردية بالنظر الي ماهية الثلاثة والزوجة بالنظر
الي ماهية الاربعة وسمي هذا اللازم لازم الذهن وامان هو
حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج
متفكة عنه فيه كالسواد للحبشي وسمي لازم الوجود ومن
حيث هي بمعنى انه يمتنع ان توجد باحد الوجودين المذكورين
متفكة عنه بل ايما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا
المثلث الثلاث مساوية لقايضته فانه اذا حصل في الذهب
او في الخارج يتصف بالتساوي المذكور وسمي لازم الماهية
قوله كالمضاحك بالقوة بالسبة للانسان اعلم اولان الفصل
انبساط الوجه وتكشف مقدم الاسنان من سرور النفس
ولما كان مقدم الاسنان يتكشف عند ذلك سمي ضواحل هو
وان القوة فسرها بامكان حصول الشيء مع عدمه بخلاف
الفعل اي اذا قيل حصل كذا بالفعل فان حصوله ثابت جزوا
وانت حبير بان الضاحك بالقوة بهذا المعنى غير لازم للانسان
وعن ان يجاب بان المراد هنا بالقوة القوة بالمعنى الاعم وهو
امكان حصول الشيء مطلقا اي غير مقيد بقولنا مع عدمه

وح يكون معنى قولنا ضاحك بالقوة انه صالح له ولا شك في ان
الضاحك بهذا المعنى لازم للانسان ذهنا وخارجا علي ما لا يخفي
قوله ولا يمتنع انفكاكه عنهما اي الماهية بل يمكن انفكاكه عنها **قوله**
وهو العرض المفارق اي الذي يمكن مفارقتها وان لم يفارق بالفعل
ثم ان العرض المفارق اقسام مفارق بسرعة كحركة الخجل وصفرة الوجه
او ببطو كالسياب والحب وسواد اللحية والفراق الدائم لمن
لم يمكن وصاله فان هذا الفراق يمكن زواله بالوصال كفراق الزبال
لحبوبة السلطان **قوله** وكلا واحد منهما الخ اي كل من العرض اللازم
والمفارق هذا يقتضي ان العرض اربعة اقسام لان قسم لكل الخارج
عن الماهية الي اللازم والمفارق وقسم كل منهما الي الخاصة والعرض
العام فيكون اربعة اقسام تنقسم الي الجنس والنوع والفصل فتكون
الكليات سبعة وهو مخالف لما مر ولما هو مقرر من انها خمسة
وح فلان الاولى في التقدير ان يقول والعرض اما ان يختص هو
بحقيقة واحدة سواء لم او لا او بالثمن حقيقة سواء لم او لا
فتأمل الا ان يقال تقسيم الخاصة والعرض العام الي اللازم والمفارق
تقسيم ثانوي وكلامهم انما هو في التقسيم الاولي فلا تخالف بين كلام
المصنف و كلام القوم الي هذا الجواب اشار السيد رحمه الله في شرح هذه
الرسالة **قوله** اما ان يختص بحقيقة واحدة كلامه علي حذف مضاف
اي بافراد حقيقة واحدة اي سواء كانت نوعية او جنسية خلافا
لمن قال انها لا تكون الا للنوع الاخير وانما قلنا الكلام علي حذف مضاف لان
الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هي اي يقطع النظر عن افراد **قوله**

وهو الخاصة قدمها للمص على العرض العام لان مفهومها وجودي
ومفهومه عددي باعتبار ان الخاصة ما اختلفت حقيقة واحدة
وان العرض العام هو الذي لم يختص بحقيقة واحدة ثم هي قسمان
خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة اي لم تقيد بشي دون شي وذلك
كالضئ للانسان واصافية ويقال لها غير مطلقة وهي التي تكون
بالنسبة الي شي دون شي اخر كالمشي بالنسبة الي الانسان حالة
كونه مقابلا بالحجر فالمشي خاصة له لكن لا مطلقا بل بالنظر الي الحجر
لكن هذه ليست احدي الكليات واحداها انما هو الخاصة
المطلقة **فان قلت** قد ورد في السنة نسبة الضئ الى الملايكة
والي الجن فعلى هذا لا يكون الضئ خاصة للانسان قلنا يمكن
ان يجاب بمنع انهم يصنعون بل يتعجبون فهو مجاز اي الوارد
في السنة مجاز من اطلاق المسبب على السبب فجعل الضئ
بنام علي هذا **قوله** ولما المتقدمون فشرطوا ان يقال بعضهم
فيه بحث لانه اذا كان لا يسمى خاصة الا لازمة فماذا يكون
المفارقة نعم ان ارادوا انه لا ينبغي التعريف الا باللازمة فمسل
اي فلا ينبغي ان المفارقة تسمى خاصة لكن لا يعرف بها **قوله**
وترسم اي الخاصة بانها كلية الخ هذا الحد شمل علي باقيها
وقوله يقال علي ما تحت حقيقة واحدة فقط اي تحت علي
جزئيات حقيقة واحدة فصل اول اخرج به الجنس والعرض
العام لانها لا يقالان علي جزئيات حقايق متعددة وقوله
قولا عرضيا يخرج النوع والفصل فانها يقالان قولا ذاتيا وكون
النوع

39
النوع ذاتيا بنا علي احد القولين السابقين في تعريف الذاتي واما
علي القول بان الماهية عرضية فتعريف الخاصة صادق عليها
فلا يكون تعريفها مانعا لدخول النوع **فان قلت** ظاهر قوله
هنا علي ما تحت حقيقة وفي العرض العام علي ما تحت حقايق ان
كلامنا الخاصة والعرض العام لا يقال علي نفس الحقيقة مع انه ليس
كذلك اذ يقال الانسان ضائل وماشي والجواب ان مقولتهما علي افراد
اولا وبالذات وعلي الماهية ثانيا والعرض **قوله** ولا حاجة لقوله فقط الخ
فيه تامل وذلك ان الجنس والعرض العام يقالان اي تحت علي ما تحت
حقيقة واحدة وعلي ما تحت حقايق لقوله زيد وعمر وحيوان
او ماشي وزيد والفرس حيوان او ماشي فمما داخلان في هذا
الجنس اعني قوله كلي يقال علي ما تحت حقيقة واحدة فذكر
قوله فقط لاجراجهما فيكون قوله فقط هو الفصل في الحقيقة
قوله والخاصة قد تكون للجنس لما قدم المص ان الخاصة ما تحت
حقيقة واحدة وكان ظاهر كلامه انها لا تكون للجنس افاد السم انها
تكون له ايض فهذا استدراك في المعني علي كلام المص حيث قيد
الحقيقة الواحدة **قوله** كاللون للجسم قال القيمي الظاهر ان اللون
غير خاصة لازمة لان اللون لا هو جسم ولا لون له وانما يعرف له الحركة
والسكون فقط وكذا الماء علي ما قل فيه من انه جسم سيال لا
لون له **قوله** وكل خاصة نوع خاصة لجنسه مثلا الانسان
نوع والحيوان جنس فخاصة ذلك النوع كالضائل مثلا خاصة
لجنسه وهو الحيوان اي لا تتجاوز الى غيره من الحجر والشجر

وخاصة ايضا بذلك النوع لا يتجاوزها الى غيره من بقية القواع
الحيوان كالفرس مثلا **قوله** ولا تنعكس اي عكسا القويا
اي ليس كل خاصية جنس كالمشي بالنظر للحيوان خاصة
لنوعه كالانسان بل ينعكس عكسا اصطلاحيا وهو بعض
خواص الجنس خاصة لنوعه كالضاحك مثلا فانه خاص
ببعض انواعه وهو الانسان **قوله** وهو العرف العام سمي
بذلك لعمومه وشموله الحقايق **قوله** وعلى التقديرين
وهما القوة والفعل ليس خاصا بواحد من انواع الحيوان
يريد اذا نسبته الى انواع الجنس واما اذا نسبته الى نفس
الجنس فانه يكون خاصة اما لازمة وهي التنفس بالقوة
واما مفارقة وهي التنفس بالفعل **قوله** ويرسم بانه كلي
الحاصل ان هذا التعريف اشتمل على جنس وفصلين فالجنس
هو قوله كلي وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة اي يحمل
عليه فصل اول اخرج به النوع وفصله خاصته يوجب ذلك
قوله لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة وقوله فولا عرضا اخرج
به الجنس والفصل البعيد فاقصدا الشئ على اخراج الجنسية فيه
بحيث لان الفصل الاخير كما يخرج الجنس يخرج فصله كما تنقل
هكذا يتفاد من الغنيمي **قوله** حقايق مختلفة قال في حواشي
الفنري ان كانت المختلفة اجناسا كان الخارج الشامل
لها عرضا ما للجنس لتجاوزها عن الى جنس اخر كالسواد
الشامل للحيوان وغيره من الجمادات وان كانت انواعا
فقط

فقط كان الخارج الشامل لها عرضا عاما للنوع لشموله وغيره من بقية
الانواع وخاصة للجنس باعتبار انه لا يتجاوزها الى جنس اخر كالحمل
والشارب فانها عامان لجميع الانواع حاصتان لذلك الجنس وهو
الحيوان **قوله** وانما كانت هذه التعريفات الى هذه الاشارة الى سوال
وجواب اما السؤال فحاصله لم اخلق المم رحمة الله تعالى على هذه التعريفات
السابقة لو ازم لما هيئات حقيقة للكليات المذكورة وتلك الماهيات
متردات مساوية لهذه اللوازم وانت خير بان اللازم خارج عن
الماهية والتعريف بالخارج رسم فلذا قال ويرسم دون ان يقول ويجرد
قوله قال العلامة الرازي الحاصل ان هذا الجواب بمفرده عن
التحقيق اي منفرد عن القول الحق او منفرد عن القول المحقق او منفرد
عن القول المتقن المحقق فاذ لك ان هذه التعريفات والمعنومات السابقة
امور اعتبارية اي مكنسوبة لاعتبار المقتر الذي هو واضعها واذا
كان ذلك فليس وراء هذا الامر الذي اعتبره مقتر اخر فيجب ان يكون
ما ذكره حدودا لارسوما وقد ذكر هذا السيد ايضا و اشار اليه
الرئيس في الشفا حيث قال انا لا نعني بالجنس المكونه كليات متولا
على كثيرين مختلفين بل حقايق في جواب ما هو الى اخر ما ذكرنا
واجاب **قوله** بعضهم عن المص بما حاصله ان هذا المص مسلم
ولكنه غير خاف وغير بعيد عن فهم المصنف الحائز للكلمات العقلية
والنقلية ولكنه انما اطلق على ما ذكره الرسم دون الحد من العلي وان
كان ذاتا لجميع الطيات لكن المفولية خارجة عارضة لها والتعريف
المركب من الداخل والخارج رسم اي كما نبهناك عليه فيما تقدم ولا نعلم

لا المقولية عارضة للمجنس الطبيعي فقط بل هي عارضة لكل مطلقا
اي سواء كان طبيعيا او منطقي لان الكل من حيث هو ذاتا متحدة
من الافراد قبل قسمة اولم يقبل والمقولية امر عارض خارج هذا
ينبغي فهم المقام فانه من مزالق الاقدام **قوله** علي ان اخذ
هذه الملاوة للاستدراك بمنزلة لكن لقولك فلا ينبغي علي انه
لا يباين من رغبة الله اي لكنه لا يباين من رغبة الله وفيه في
قوة اغراضا ثانيا وحاصلا ان قوله يجوز ان يصرح في مقدم
العلم بان هناك ماهيات ورا تلك المفهومات وعدم العلم
بذلك لا يوجب ان المفهومات السابقة رسوم وانما الموجب
لكونها رسوم العلم بعدم كونها حدودا بان علم ان هناك
ماهيات ورا تلك المفهومات لولا ان لم لها لكنها شيهاك سابقا
علي وجه تسميتها رسوميا فلا تغفل **قوله** فكان المناسب ذكر
التعريف المزمع هذا غير مناسب للاعتراضين المذكورين ولا يصح
تقريبه عليهما والمناسب ان يقول فكان المناسب او الصواب
ذكر الحد لان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم **قوله**
واعلم ان غرض المنطقي الخ لفظة اعلم ياتي بها المحققون كثيرا في
اول المباحث الدقيقة ليثبت السامع لها ويعتني بها اكثر
من غيرها لكونها مناط التحقيق والتدقيق والافعال بكل
ما في هذا الكتاب مطلوب وحاصل هذا الكلام ان غرض
المنطقي من هذا الفن محصور في شيئين الاول استحصال
المجهول المتصور في الثاني استحصال المجهول التصديقي
فالاول

فالاول يكتب ويستحصل بالقول الشارح والثاني يكتب
ويستحصل بالحجة فمن ثم انقسم الموصل الي المطلوب الي قسمين
قول شارح وحجة لان المطلوب ان كان تصورا خاليا عن الحكم
فالموصل اليه هو القول الشارح وان كان ادراكا نسبة وتصديقي
فالموصل اليه هو الحجة ولكل من هذين الموصلين مبادي
فمبادي الاول الكليات الخمس ومبادي الثاني القضايا والاشياء
كانت الكليات الخمس مبادي للقول الشارح لانها اجز
له وذلك لان الحد التام علي ما سياتي مركب من جنس الشيء
وفصله القريبين والحد الناقص مركب الشيء البعيد
وفصله القريب والجزم مقدم علي الكل طبعا فقدم عليه
وضعا ليوافق الوضع الطبع **ولما فرغ** من مبادي الاول اخذ
في بيانه وايضا حقه فقال **القول الشارح** هذه ترجمة
والاصل هذا باب بيان احكام القول الشارح ويراد منه المعرف
بكسر الراء وهذا هو المبحث الثالث من هذا الكتاب والقول
بطلق علي الملفوظ والمعقول ولا بد ان يكون مركبا لانهم
رفضوا التعريف بالمفرد قال بعضهم انه غير صحيح صرح
بذلك ملا احمد في حواشي الفري **قوله** لشرح الماهية
ظاهر كلامه ان هذا علمة لمجموع قول الشارح وليس كذلك
بل هو علمة لتسميته بالشارح لا بالقول الشارح **قوله**
فكان الاول في البيان ان يقول سمي بالشارح لشرحه
الماهية او انه يزيد لفظ القول ويقول سمي بالقول الشارح

ويجوز كل منهما أي القول والشارح بأن يقول انما سمي قولا
لان القول هو المركب والمعرف الموصل الى المطلوب التصوري
يكون مركبا على الراجح وسمي شارحا لشرح الماهية فتأمل
وشرحا لها اما بيان لكونها وهو الحد التام واما تمييزها عما
عداها وهو الرسم على ما سياتي **قوله** ويقال له التعريف هـ
أي التبيين وهو مصدر اراد به اسم الفاعل أي المعارف هـ
اشار اليه بقوله ومعرفة الشيء المسمى والتعريف اسم يشمل الحد
والرسم فهو اعم منهما وهو من جملة الامور التي لا يطلب الدليل
عليها بل يطلب عليه النقل من اللغة ومن جملة الامور المذكورة
البرهان وانما يريد عليها النقض والمنافضة كما بينا ذلك في ادب
البحث **قوله** ومعرفة الشيء ما تستلزم معرفته معرفة ما نكرة
واقعة على القول ومفسرة به وقوله تستلزم فعل مضارع يحتاج
الى فاعل ومفعول ففاعل لفظ معرفة الاول فيكون مفعولا
ومفعوله لفظ معرفة الثاني فيكون منصوبا والضمير المتصل
بالفاعل عايد على ما والضمير المتصل بالمفعول يعود على لفظ
الشيء واعلم انه ان اريد بالمعرفة في هذا التعريف المعرفة هـ
بالكنه فقط صار تعريف المعارف غير خارج لخروج الرسم
التام والرسم الناقص وان اريد بالمعرفة بوجه لم يتناول
الحد التام فلم يكن جامعا ايضا فقال ان هذا التعريف يشمل
التعريف بالمفرد كالتعريف بالفصل وحده كالناطق بالنظر
الى الانسان والخاصة وحدها كالضاحك بالنظر له ايضا وانما
كان

كان اعتراضه مدفوعا لما قررنا من ان لفظ ما في تعريف المعارف
المذكورة واقعة على القول وقد فسروه بانه اللفظ المركب الموضوع
لمعني واذا عرفت ان هذا التعريف غير جامع فقط فكان عليه
ان يقول مثل ما قال صاحب الشمسية معرفة الشيء ما تستلزم
معرفة معرفته او امتياز هـ عن كل ما عداه قال القطب في شرحه
وانما قال او امتياز هـ عن كل ما عداه لتناول الحد الناقص والرسم فان
تصور انهما لا تستلزم حقيقة الشيء بل امتياز هـ عن جميع اعيانه
اهـ تتم **قوله** قال البرهان في حواشي الفري ما حاصله
اعلم ان الشيء الذي قصد تعريفه يجب ان يكون معلوما بوجه ما
والا لو كان مجهولا لزم طلب المجهول المطلق وهو غير معقول ولا بد
ان يكون ذلك الشيء ايضا مجهولا من وجه والا لو كان معلوما من
كل وجه لزم تحصيل الحاصل اذا عرفت هذا فالتعريف هو تحصيل
الوجه المجهول وتحصيله بان تتصوره ثم تضمه الى الوجه
الذي كان معلوما عندك ومعني ضممه له ان تتصور شيئا له فاذا
تصورت شيئا له لزم تصور شيئا للشيء الذي تصورته بالوجه
مثلا اذا تصورت الانسان بوجه ما بان تتصورته بانه حيوان
ثم تصورت الوجه المجهول وهو الناطق ثم ضمته الى الحيوان
وتصورت شيئا له فيلزم ان تتصور شيئا للناطق للانسان
فتثبت من هذا التقرير ان معنى كون التعريف مركبا تركيبه من هـ
الوجهين المعلومين عند التركيب لا امتناع ايقاع التركيب بين هـ
المجهولات واما قبل التركيب فاحدهما كان معلوما والاخر مجهولا

اه مع ابضاح **قوله** او بعضها اي الذاتيات اي من غير انضامه
 عرضي اليها اخذ اجماعه وكلامه صادق بالجنس وحده وبالفصل
 وحده لا فرق في كل منهما بين بين القريب والبعيد وفيه نظر ظاهر
 فقد قال في شرح الاشارات والحد منه تام يشتمل على جميع هـ
 المقومات اي الذاتيات لقولنا الانسان حيوان ناطق ومنه
 ناقص يشتمل على بعضها اذا كان مساويا للمجرد وكقولنا في
 الانسان انه جسم ناطق او جوهر ناطق اه وتامل قوله اذا كان
 مساويا للمجرد ولتفهم منه ان التعريف بالجنس وحده ليس
 حدا ناقضا ولذا الفصل البعيد **قوله** او بغير ذلك يشتمل الجنس
 البعيد مع الخاصة او العرض العام او الخاصة فقط او العرض
 العام فقط او الخاصة مع العرض العام واما المركب من الفصل
 والخاصة فالفصل يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي والتمييز
 فلا حاجة الي ضم الخاصة اليه **قوله** لان اغادتها للتمييز اجماعا هو
 عند ضماح شي اخر غير الفصل **قوله** وبقي خامس كان هذا نقض
 للحصر السابق لكن فيه بحث لان الحق انه داخل في الرسم لانه راجع
 الي التعريف بالخاصة فقولنا العقار الخمر تعريف بالخاصة لان
 لفظ الخمر خاصة من خواص العقار وكذا ما زاده بعضهم من
 التعريف بالمشال وبالانقسام راجع الي التعريف بالخاصة لان المشال
 والانقسام خاصان للمصروف والتقييد بالمرادف في التعريف اللفظي
 اخذه المصنف من كلام الفصيح ولم يعرف التقييد به لغيرهما **قوله** الحد
 قولنا على ماهية الشيء حقيقة الماهية هي ما يكون به الشيء شيا
 مثاله

١١٦
 مثاله الحيوان الناطق بالنظر الي الانسان فان الحيوان الناطق به هـ
 يكون الانسان انسانا وقوله دال المراد بلالة المفهومة من م
 الدال المذكور دلالة الكاتب على المكتتب فخرج عن الحد القضية
 الدالة على عكسها والمراد الملزوم المركب الدال على لازمه البين نحو
 الاربعة زوج وان لازمه هو كون الاربعة منقسمة بمثنى ومثنى
 فهذا ان لا يسميان حدا لان دلالتها على ما ذكر ليست بطريق الاكتساب
 واعلم ان هذا التعريف اعني قوله قولنا دال على ماهية الشيء تعريف
 لمطلق الحد اي سوا كان تاما او ناقصا لان اضافة ماهية الي الشيء هـ
 للجنس الصادق بجميع اجزا الماهية فيكون حدا تاما او بعضها هـ
 فيكون حدا ناقصا واما قوله وهو المركب من جنس الشيء وفصل هـ
 القوي بين ضمير هو راجع لبعض انواع الحد على حد قوله تعالى هـ
 اعدوا لهوا قريبا للمتقوي او يكون في كلامه استخدام وهو ذكر الشيء
 بمعنى واعادة الضمير عليه بمعنى اخر فقد ذكر الحد هنا بمعنى وهو مطلق
 الحد واعاد الضمير عليه بمعنى اخر وهو الحد التام واما قوله فيما ياتي
 والحد الناقص فهو اشارة الي البعض الاخر من انواع مطلق الحد والحد
 الناقص مبتدأ وخبره كقولنا ان يكون محدثا فتقديره من القول الشارح
 والدال على هذا المحذوف المقام وان يكون مذكورا وهو قوله كالجسم الناطق
 وما بينهما اعتراض وعلى هذا التقدير لا ركاكة في كلام المصنف **قوله** اي حقيقة
 الذاتية لو كانت حقيقة وذاته لكان اولي لانه يوجب ان الحقيقة غير الذات
 لان المنسوب غير المنسوب اليه **قوله** وهو الذي يتركب من جنس الشيء
 وفصله القوي بين قاعدة يعرف بها الفرق بين الجنس البعيد وحاصلها

انه ان كان الجواب بالجنس عن الماهية المستول عنها وعن بعض
ما يشاركها فيه اي في ذلك الجنس الواقع جوايا هو عين الجواب عنها
وعن كل المشاركات فيه فهو الجنس القريب مثاله الحيوان بالنسبة
الي الانسان فان الحيوان جواب عن الانسان والفرس وهو عين
الجواب عن المشاركات للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر
فهو الجنس البعيد مثاله الجسم النامي فانه يكون جوابا عن الانسان
وعن المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن المشاركات
الحيوانية فالجواب عن المشاركات النباتية غير الجواب عن
المشاركات الحيوانية فلاجل هذا كان جنسا بعيدا وقد ذكرناه
ضابطا للفصل القريب والبعيد فيما تقدم فلا تكن من الغافلين
قوله فلان الحد لغة المنع تسميته حدا اما من قبيل تسمية الموصوف
باسم الصفة واما من قبيل جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل **قوله**
ما منع من دخول الغير فيه اي ما منع من دخول افراد غير المحدود في افراد
وانما كان مانعا لا سمي له علي جميع الذاتيات الخاصة بالحدود
وما منع ايضا من خروج افراد عنه **قوله** فلذلك جميع الذاتيات
اي بتمامها اي انما سمي تاما لتمام الذاتيات فيه **قوله** وخرج يذكر
ماهية الشيء الرسم تقدم ان المراد بماهية الشيء ما هو علم من ذكرها
كلما او بعضا لان الاضافة فيه للجنس والذي خرج يذكر الماهية انما
هو الرسم فقط خلافا لما ركب متقن عميا وخطط حيط عشوا
واعترض علي الشارح بانه كما يخرج الرسم يخرج الحد الناقص ايضا
نوها

نوها منه ان قوله فيما تقدم قول دال على تقويف الحد التام مع انه ليس هو
كذلك لما قررناه لك سابقا فتذكر **قوله** وكلامه يدل على اي قوله فيما تقدم
هو الذي يتوكل من جنس الشيء الذي واعلم ان كلامه كما يخرج البسيط يخرج
ايضا الماهية المركبة من امرين متساويين بنا علي ان ذلك لا يكون
لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قريبان **قوله** فانها انما تعرف بالرسم
فيه نظرا لان الرسم قد اعتبر في الرسم ايضا التركيب من الجنس القريب
وخواصه اللازمة له وهو منافي للبساطة وقد يجاب بان عبارة الشرح
لاتقيد انها تعرف بكل الرسم لان في الرسم يمكن ان تكون للجنس
فتصدق انها تعرف بالرسم الناقص لا بالرسم التام لما فيه من التركيب
الي هذا اشار صاحب الطولج وحاصل ما اشار اليه ان الحد مطلقا
تاما كان او ناقصا والرسم التام خاصان بالماهيات المركبة واما الرسم
الناقص فيشملها **قوله** ويعتبر في الحد التام الخ فيه ان التقليل الذي
ذكره وهو قوله لان الفصل تفسير الخ لخص الحد التام بل كما يجري فيه
يجري في الحد الناقص ايضا فلما سقط التام كان اولي دمج ان اعتبار
التأخير المذكور يحتمل ان يكون علي وجه الشرطية اعني وجه
الشرطية فان كان الاول كان تعريف المصحي وان كان الثاني كان
تعريفه منظورا فيه لانه لم يذكر كونه موقفا ولم يجعله جزا من
التعريف **قوله** ومفسر الشيء متأخر عنه اي وانما كان متأخرا لانه
محكوم به علي المفسر بفتح السين والمحكوم به متأخر عن المحكوم عليه
ليلا يلزم التسلسل اي لانه لو احتاج الحد الي حد لا احتاج حد الي الحد
ايضا وذكر لان الحد الذي حد دناه وعرفناه جز من حده لان المحدود المذكور

اعم منحد وحده اخص منه والاعم جزء من الاخص واحتياج الاعم
 بوجوب احتياج الاخص على انه لو كان للحد حد كان مساويا له
 على ما هو المعلوم عندهم والفرق ان حد الحد اخص واذا كان اخص
 لا يصح ان يكون تعريفه فضلا عن ان يكون حدا هذا حاصل ما قاله
 السيد في حواشي الطول مع الايضاح **قوله** لان حد الحد نفس
 الحد تبع في ذلك الكافي وفيه نظرت وجهين احدهما انه لو كان حد
 الحد نفس الحد وجود الوجود نفس الوجود لزم ان يكون
 المضاف عين المضاف اليه وهو محال الثاني ان حد الحد اخص
 من مطلق الحد ولو كان عينه لزم ان الاخص نفس الاعم وهو
 غير معقول فلهذا ان حد الحد ليس نفس الحد بل فرد من
 افراده كما ان وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو فرد
 من افراده واما قول الشارح بمعنى ان حد الحد مفهوم ممتنع اذ لو
 كان الشيء المندرج تحت شيء عين ذلك الشيء لكان الشيء مندرجا
 في نفسه وهو غير صحيح فالاولي ان يجاب عن كل من التسلسل والاختصاص
 بشي آخر اما التسلسل فلا تسلسل لزومه لان معرفي المعرفي من حيث
 هو معرفي غير محتاج الى معرفي اخر ما لبدا فته او لكونه معلوما
 بالكسب سلمنا انه يتسلسل لكن التسلسل في الامور الاعتبارية
 غير محال لا نقطاعها بانقطاع اعتبار المعبر ولا ما الاختصاص فلا
 تسلم حصولها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد وحد الحد واحدة
 وهو القول الدال على ما هيبة الشيء والخصوص انما عرض بسبب
 الاضافة فليتأمل **قوله** فلما مررنا من الحد في اللغة المنع والحد

مانع

مانع من دخول الغير على ما مررنا به **قوله** فلمدم ذكر جميع الذاتيات
 اي انما سمي ناقصا لتقص بعض الذاتيات وقوله وفصله القريب
 اي فصل المعرف فالضمير للمعرف لا للمجس **قوله** وخواصه اللازمة اي
 العينة الثبوت له اي المحدود المنعفة عن غيره والا فلا يكون تصور
 شي في تصور المرسوم فلا يكون رسما ثم ان الجمعية في قوله وخواصه
 ليس شرطا في الرسم فاذا ذكرت خاصة واحدة مع الجنس كان ذلك
 كافيا يرشدك الى هذا المثال الذي ذكره ولذلك اقتصر المطب على الخاصة
 الواحدة فكان الاولى للمصنف افراد ويمكن توجيهه بعبارة بانها تجمع
 نظر للمواد مع ان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام وقد مر حول بانها
 اذا دخلت على جميع ابطلت جمعيتها وردت الى الجنس الصادق
 بالواحد فكذلك الاضافة وتفيد بالملزمة لاخراج الموارقة كالصاحل
 بالفعل فانه اخص من الانسان فلا يصلح ان يكون رسما له
قوله فلان رسم الدار اثرها **قوله** اي علامتها ومنه قول جميل بن ميم
 رسوم دار وقفت في طلله **قوله** كان تعريفها بالانتماس ان يقول
 كان تعريفها بالرسم لانه بعد بيان تسمية هذا التعريف رسما
 وذلك انه عرف الشيء بلازمه واشاره الخارجة عنه والتعريف
 بالخارج والاداء الخاصة يسمى رسما **قوله** وان لم يخص كل منهما
 بحقيقة واحدة بل حصل الاختصاص من الاجتماع وعبارة صادقة
 بعدم اختصاص شيء منها اصلا واختصاص بعضهما والاحسن في
 الصفة المختصة من بين سائر الصفات ان تجعل اخرا كما صنع
 المصنف اذ جعله بالطبع خاص بالانسان على ما هو الظاهر وكان وجهه

الحسن والله اعلم تنزل بالنسبة لما قبلها منزلة الفصل **قوله**
 ما شئ علي قدميه الخ اعلم ان كل واحد من هذه الصفات الاخيرة
 غير مختص بالانسان فان الاول موجود في الدجاج والثاني في
 القرد والثالث في الحية والرابع في الحيوان البحري الذي صورته
 صورة التناسل لكن مجموع هذه لم توجد الا في الانسان واما
 الاخيرة فهي مختصة بالانسان لانها ناشئة عن التعجب المفسر
 بالحيرة العارضة للانسان بسبب قصوره عن معرفة سبب الشئ
 كذا فسر صاحب عجائب المخلوقات **قوله** فلم يدم ذكر جميع اجزائ
 الرسم التام اي لنقصان بعض اجزائه وهو الحسن القريب
 وخواصه اللازمة له فان جميع ما ذكر من الاوصاف غير الاخيرة
 ليست جنسا قريبا واحدا له بل اوصاف بعضها مختص
 به وبعضها غير مختص وهو مستقيم القائمة فانه موجود
 في النخل ايضا **قوله** وبقيت اشياء مختلفة فيها قال بعض
 الافاضل هذه المباركة مشككة من وجهين احدهما انها
 تقتضي ان قول المص وهو الذي يتركب من عرضيات ليس من
 المختلف فيه والشئ جعله منه الثاني انه يقتضي ان المص لم يتعرض
 لشي منها مع انه تعرض لبعضها وهو قوله الذي يتركب الخ
 كما سمعت ويمكن الجواب عن الاول بانه لا يلزم من ذكر المص له
 ان لا يكون من المختلف فيه وعن الثاني بان المراد انه لم يتعرض
 لجميعها وان تعرض لبعضها واما الخلاف فتايت في الكل **قوله**
 منها التعريف بالعرض العام مع الفصل الخ حاصل ما ذكره الشئ هنا

ان المختلف فيه قسمان القسم الاول تحته ثلاثة اشياء والثاني تحته
 قسمان فاما افراد القسم الاول فاحدها العرض العام مع الفصل
 وثانيها الفصل وحده وثالثها الفصل مع الخاصة كل ذلك هو
 بالنسبة الي الانسان واما افراد القسم الثاني فاحدها العرض
 العام مع الخاصة وثانيهما الخاصة وحدها بشرط ان تكون
 مساوية للمرسوم وذلك كالمناحل بالقوة بالنسبة الي الانسان
 اذا عرفت هذا فاعلم ان في افراد القسم الاول ثلاثة اقوال هـ
 احدها غير معتبر في مقام التعريف اصلا ثانيها انها حدود
 ناقصة وهو قول الأكثر ثالثها انها رسوم ناقصة وهو قول
 الأقل واما افراد القسم الثاني فالمحقق فيها قولان احدهما انها
 غير معتبرة اصلا ثانيها انها رسوم ناقصة وهو قول الأكثر
 ونظرا بقوله الاقلون فانه يبعد ان يجعلوه حدودا نامية
 او رسوميا كذا **قوله** واعترض بان التعريف بالرسم ممنوع
 اي لما فيه من الدور الذي اشار اليه وتقريره ان معرفة الشئ متوقفة
 علي تعريفه بالخارج لكونه حدا له وتقريره بالخارج متوقف
 علي معرفة ذلك وانما كان متوقفا علي معرفته لان التعريف هو
 بالخارج المذكور متوقف علي اختصاصه بالمعرف والاختصاص
 به متوقف علي معرفته اي الشئ المذكور ليعلم انه مناسب
 له او لا **قوله** واجيب بمنع المحصر المذكور اي الذي ذكره بقوله
 لان الخلق يعرف الشئ الخ وحاصل هذا الجواب ان قول المعترض
 الخارج انما يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه ان اراد بالمعرفة

المذكورة معرفة الشخص الذي يصدق تعريف الماهية فسلم
وما ذكرته من الدور ممنوع لان كلامنا تعريف و الماهية هـ
المعرفة معلوم عنده اي لزوم اللازم للماهية المذكورة معلوم
عند الشخص المذكور فيكون الرسم به والحالة هذه وان لم يعلم
انه مختص به في الواقع وان لم يخطر بباله ذلك وان اراد بها
معرفة المخاطب فلا نسل ان التعريف بالخارج متوقف على
معرفة الاختصاص المذكور بل يكفي ان يعرف مفهوم التعريف
الذي ذكره له المتكلم فاذا ذكره ونسبه للماهية فهم المخاطب
الاختصاص جزما لان نسبة التعريف للمعرفة تقتضي هـ
الاختصاص فمعرفة المخاطب الاختصاص متوقفة على
سماعه التعريف لا على ان التعريف لا يكون بغير القول الظاهر
ان المراد بالقول ما يعبر الملفوظ والمعقول **قوله** ثم اخذني
شرع لان اخذ من افعال الشرع كما تقول في فن النحو
وقوله في بيان الحجة قيل عليه لا نسلم ان المصحين قرع
من بيان القول الشارح شرع في بيان الحجة التي هي القياس
ويمكن الجواب بان الحجة لما كانت مركبة من القضايا كانت
الشرع في القضايا شرعا في الحجة لان الشرع في الشيء شرع
في احوال ذلك الشيء فسقط السؤال ونعم الكلام في احسن نظام
قوله القضايا هذه ترجمة اي هذا باب بيان القضايا واحكامها
فخذ في المبتدأ وخبره وما اصنف الي الخبر اختصاصا واعلم ان
احكام القضية المذكورة في غير هذه الرسالة اربعة
انقسام

انقسام القضية الى اقسام والتناقض والعكس وتلازم الشرطية
والمذكور في هذه الرسالة ثلاثة اشياء وهي ما عدا الرابع **قوله**
ويبرعها بالجزء اي عند بعض المنطقيين كما بينه حسام كاتي
وهو الذي يسميه بعض المنطقيين جزا او على هذا الجز
موافق للقضية **قوله** القضية هي فعيلة بمعنى مفعولة
اي مقضية اي مقضى فيها اي محكوم فيها بشئ على شئ وتبدأ
المصرحه الله تعالى بتعريفها وتنتهي بتقسيمها وثلاث بيئات
احكامها اذا انتقش هذا على صفحة الخاطر فنقول اعلم
ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث
اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله للصدق هـ
والكذب خبر ومن حيث افادة الحكم اخبار ومن حيث
كونه جزا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل
مطلوبا ومن حيث يحصل بالدليل نتيجة ومن حيث يقع في
العلم ويسال عنه مسئلة فالذات واحدة والعبارة مختلفة
 باختلاف الاعتبارات **قوله** قول القول يطلق على الملفوظ
والمعقول فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول
المعقول جنس للقضية المعقولة واطلافة عليها محتمل انه
حقيقة فيها فيكون من المشترك اللفظي او حقيقة في احدها
محتمل في الاخر وقد ذكر الاصوليون انه اذا دار الامر بين هـ
الاشتراك والحقيقة والمجمل ترجيح الحقيقة والمجاز على
الاشتراك في القول الاصح ومن اسباب الترجيح ان الاصل عدم

تعدد الوضع فيلزم على هذا ان المص جمع بين الحقيقة والمجاز
في التعريف مع انه ممنوع على ما بين في محله ويمكن الجواب
بان قولهم انه اذا انفار عن الاشتراك والحقيقة والمجاز يقدم
الحقيقة والمجاز على الاشتراك ليس على إطلاقه بل المسيلة
مقيدة بما اذا تعينت الحقيقة في احد المعنيين فقط وشكل
فيها بالنظر للمعنى الآخر وما نحن فيه ليس كذلك فحملها ما هنا
على الحقيقة في احد المعنيين دون الآخر تخرج بالمرجح فينبغي
ان يحمل على الاشتراك ويكون القول حقيقة فيهما ويكون المص
قد استعمل المشترك في التعريف وهو جائز عند المحققين وهو
الصحيح وكلفينا الله ذهب اليه اما ما السافى رضي الله تعالى عنه
ونفعنا ببركاته **قوله** يصح ان يقال لقائله ان لا تخفي ما في هذه
العبارة من المواخذه لان لفظ القائل يشتمل الله ورسوله وهما
يستحيل ان ينسب اليهما الكذب فلو حذف من التعريف قوله
او كاذب لكان اولي باللام في لقائله بمعنى في اي في شأن قايله
وفي حقه وليست صلة للقول والا لوجب ان يقال انك صادق
او كاذب لان القول للقائل لا يكون الا مع حصصه والمناسب
له الخطاب لا الغيبة والتعبير بضمير الغيبة دليل على ان
اللام ليست على اصلها وليست صلة ليقال هذا محصل
ما قاله المولى عصام **قوله** خرج به الاقوال الناقصة الى احي
خرجت لقصة نسبة الصدق والكذب للقائل وانما خرجت
هذه بما ذكر لان الصدق عند جمهور البيانيين مطابقة حكم
القضية

القضية للواقع والكذب عدم المطابقة لذلك وكل واحد من هذه
المخرجات لا حكم فيها لانها من قبيل التصورات الساذجة
فلا تكون من جملة القضايا واخراج المركبات الناقصة من القول
نظر فيه شيخ شيخنا بان القول موضوع للمركب التام فقط خبريا
كان او انشائيا ولما كان المراد هنا المركب الخبري فقط اخرج
الانشاء بقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
كما قررناه واما المركبات الناقصة فلم تدخل حتى يحتاج
الى اخراجها والذي صرح بان القول موضوع للمركب التام
القطب في شرح الشمسية **قوله** وهي اي القضية من
حيث هي فاندفع ما عساه ان يقال ان فيه تقسيم الشيء
الى نفسه وغيره ثم ان مراد المص القسمة الاولى والان القضية
تنقسم الى اقسام كثيرة كالتقسيم الى الوجبة والسالبة
والشخصية والمحمولة وغيرها من الاقسام والمص قسمها
اولا الى ثلاثة اقسام قصر للمساقاة **قوله** اما الجملة فقدمها
المص على الشرطية لكونها جزمها والجزء مقدم على الكل
في طبعا فقدم وضعها لوضع الطبع واعلم ان انقسام القضية
الى الجملة والشرطية وحصرها فيهما امران عقليان واما
انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس امر عقليا
بل هو استقراء هذا معنى ما قاله البرهان في حواشي هـ
الفري **قوله** مفردين بالفعل او بالقوة المراد بالمفردين هـ
بالفعل ان يكونا مفردين في اللفظ والمعنى نحو يد قاييم والمراد

بالمفرد بالقوة هو ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد كقولنا
زيد قائم يضاده زيد ليس بقائم فانه يمكن التعبير عنهما
بلفظ مفرد نحو هذا ضد هذا ونحو قولنا الحيوان الناطق
يتنقل بنقل قدميه فانه يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين
نحو الانسان متنقل ونحو كل انسان حيوان عكسه بعض
الحيوان انسان فانه يمكن التعبير عنهما بقولنا هذا عكس
هذا فذكر القيد قوله بالقوة تبعاً للسيد لا دخال هذه الامثلة
في الجملة فلا يكون جامعاً وكان داخلاً في تعريف الشرطية
فلا يكون ما نفا وشرطاً لتعريف ان يكون جامعاً ما نفا
واعلم ان المراد بالمفرد هنا ما قابل القضية فيشمل المضاق
والمضاق اليه **قوله** باعتبار طرفيها الاخير اي الاخير في الترتيب
الطبيعي وان كان متقدماً في اللفظ لانه حمل على الاول واخبر به
عنه نحو عندي درهم واعتبرت النسبة اليه دون الاول اي
حيث قيل جليته نظر الطرف الاول لان الاخير يحط الفائدة
ونماها **قوله** واما شرطية ونسرها الشئ بقوله وهي التي
لا يكون طرفها مفردين اي بالفعل او بالقوة اذا فهمت
هذا فاعلم ان الذي ينبغي ان يقال في تفسير الشرطية هو
ان النسبة ان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم
اخر وثبوت مباينة مفهوم عند مفهوم اخر والقضية
القابلة بايقاعها او انقراضها شرطية هكذا قال الفيزيائي
وهو احسن من التقدير المشهور في المقام وشي عليه
الشئ

الشئ وهو ان القضية ان لم يكن طرفها مفردين اي بالفعل
او بالقوة كما علم من كلامه في تفسير الجملة فهي شرطية لانه
يورد عليه امور كثيرة منها قولنا ان كانت الشمس طالعة هـ
فالنهار موجود فان طرفيها مفردين بالقوة لانه يمكن التعبير
عنهما بذكر فيقال هذا الزم لذا وكذا قولنا اما ان يكون
العدد زوجا او فردا فان طرفيها مفردات كذلك لانه يمكن
ان يعبر عنهما بمفردين فيقال هذا مباين **لذلك قوله** اما
متصلة لما قسم المقام مطلق القضية الى جملة وشرطية اراد ان
يقسم الشرطية الى قسميها المتصلة والمنفصلة وكانت الانسب
ان يقسم الجملة الى اقسامها ثم يقسم الشرطية الى ما ذكر
لما تقدم لك ان الجملة بالنسبة الى الشرطية بمنزلة المفرد من
المركب قال بعض من حشي حسام كاتي انما يصنع المقصود
هكذا الان فتسمي الشرطية حقيقتها متباينة اذ مفهوم
المتصلة بيان مفهوم المنفصلة فلاجل هذا انقضى لقسيمها
المذكور بين اقسام الجملة فان اقسامها كلها حقيقتها اذ
الاقسام الموجبة معناها ثبوت شئ لشئ والاقسام السالبة
معناها سلب شئ عن شئ فلاجل هذا لم يتفرص لاقسامها
هنا قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم
في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على تقدير
صدق اخري وهي الشمس طالعة فان قلت طرفا الشرطية
ليس بقضيتين لان اداة الشرط اخرجتهما عن ذكر قلنا انها

وان لم يكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة القريبة
من الفعل وذلك اذا ازيلت أداة الربط وهي لفظ ان هـ
قوله ليس ان كانت الشمس طالعة الخ هذه القضية قد
احكم فيها بسلب قضية وهو وجود الليل على تقدير صدق
الشمس غير ثابت وقدم حرف السلب لاجل ان تسمى
سالبة اذ لو اخره الى الثاني لكانت موجبة لان السالبة
ما حكم فيها بسلب الزوم لا لزوم السلب **قوله** لوجود
حرف الشرط فيها فهي حقيقة لتسببها للشرط الحقيقي
ولم يقل الشم في تعليل تسميتها بالشرطية باعتبار طرفها
الاول كما قال في الجملة لان اداة الشرط ليست طرفا
حقيقيا للقضية واعلم انه لو اسقط لفظ حرفي لكان هـ
اولي فانه قد يكون اسما لكهما اللهم الا ان يقال اني به نظرا
الى خصوص المثال ولك ان تقول اداة التعليل وان كانت
اسما في البعض لكنها متضمنة لحرف الشرط فقوله لوجود
حرف الشرط اي مستقلا او تفعلا وتسميته المنفصلة به
بالشرطية لمساواتها لهما في التركيب والربط والافلا مشروط
فيها صرحا فهي تسمية مجازية وتحتمل ان تكون العلاقة
الجزيئية وهو الربط فيكون مجازا مرسل او المشابهة
لمشابهة طرفيها لاطراف الشرطية المتصلة في ان كلا
منهما فيه ترتيب شيء على شيء وان كانت المتصلة فيها
ترتيب

ترتيب شيء على وجود شيء بخلاف المنفصلة فان ترتيب
ثانيها انما هو على الانتفاؤها فتكون استعارة مصرحة
او حقيقة اصطلاحية **قوله** لاتصال طرفها صدقا ومعية
اي لاتصال طرفيها من جهة الصدق واتصالها من جهة
المصاحبة اما الاول فلانه متى صدق طلوع لصدق وجود النهار
فلذلك كانا منطليين في الصدق واما الثاني فلانه متى وجد طلوع
الشمس حصل وجود النهار فلذلك كانا منطليين في المصاحبة والوجود
قوله واما الشرطية منفصلة هذا هو القسم الثاني من قسمي
الشرطية وهما موجبات والشم رحمة الله تعرض لكونيها سالبتين
بناء على ان المقصود يذكر ذلك فذكرهما الشم تيمنا للاقسام تبعا للحسام
كافي **قوله** بالتنافي الخ هذه صيغة تفاعل اي ان كلاما جزئيا
نافي لآخر او ينفيه اي ينفي ذلك التنافي اي سلبه ويرفعه
فالضمير في نفيه عايد على التنافي كما صرح به السيد في شرح
هذه الرسالة وقد اشار به الشم الى القسم الثاني من المنفصلة
وهو السالبة وقد وقع في بعض نسخ الكافي في شرح الكلمة
غلط فاحذره واعلم ان تسمية كل من هذه القضايا بالثلاث
الموجبات بالجملية والمتصلة والمنفصلة ظاهرة لوجود
الحمل والاتصال والانفصال فيها واما تسميتها بهذه الاسامي
حالة كونها سالبة فليس بظاهرة لان الحكم فيها انما هو
سلب الحمل والاتصال والانفصال كيف تسمى جملة متصلة
ومنفصلة ويمكن ان يجاب بان اطلاق هذه الاسامي عليها

انما هو بحسب الاصطلاح فقط لا بحسب الاصطلاح واللغة
لما علمت من انه لا حمل فيها ولا اتصال ولا انفصال فمفهوماتها
اصطلاحية كما تضدق على الموجبات المناسبة موجودة
لغة واصطلاحا واما بالنظر للسؤال فالمناسبة موجودة
بحسب الاصطلاح بسبب مشابهتها للموجبات في الاطراف
قوله العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها يكون
العدد زوجا ينافي كونه فردا والحكم فيها يكون فردا ينافي
كونه زوجا اذ لا يجمعان على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن احدهما واذا اردت ان تجعلها سالبة في العدد تقول ليس
اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتساويين فان مباينة
الانقسام بمتساويين للزوجية غير واقع **قوله** ليس اما
ان يكون هذا الانسان هذا امثال للسالبة المنفصلة في
غير العدد وقد حكم في هذه القضية بسلب الثاني بين
كون الانسان وبين كونه كائنا فانه يجوز اجتماعهما بان
يكون اسود وكائنا وارتفاعهما بان يكون ابيض غير كاتب
قوله والقضية ثلاثة اجزا اي انما تتحقق باجزا ثلاثة محكوم
عليه ويسمى موضوعا ومحكوما به ويسمى محمولا ونسبة بها
يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى بعبارة
قوله فالجزء الاول لما قسم المص القضية الى الجملة والشرطية
شرح الآن في بيان اجزائها وقدم مباحث الجملة على
مباحث الشرطية لانها اقل اجزا بالنسبة الى الشرطية

وما

واما هو اقل تقديمه اولى **قوله** لانه وضع ليحكم عليه بشي هذا
بيان لوجه تسميته موضوعا وايضا هو يعينه يكون بيان الوجه
تسميته محكوما عليه وكذا الحال في وجه تسمية الاخير محمولا
لانه ايضا يعينه يكون وجه التسمية لكونه محكوما به وقدم
الموضوع على المحمول لان المراد من الموضوع الذات والافراد
ومن المحمول المفهوم والذات مقدم على المفهوم فيكون الدال
على الذات مقدما على المفهوم في الغالب ذكر هذا لبعض حقائق
الثاني في مبحث القياس **قوله** والثالث النسبة بينهما اي
الجزء الثالث من اجزاء القضية المحلية اي النسبة العلمية
الواقعة بين الموضوع والمحمول وهو التعلق المعنوي بين
المحكوم عليه والمحكوم به وانما لم يذكره المص رحمه الله تعالى
هنا اي حين بيانه الجزء الاول والجزء الثاني لانه اي المص
يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الجملة
والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين فقط فارت
قلت ولم لم يذكر المص هذا الجزء الثالث فيما سبق قلنا
لان ذلك الجزء كثيرا ما يحذف فنقرض المص رحمه الله تعالى
لذكر ما هو الاغلب فان قلنا قد تطلق النسبة على الاتباع
اي ادراك وفروع النسبة وعلى الانتزاع اي ادراك عدم الوقوع
وح تتركب اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة التي
هي ارتباط المحمول بالموضوع وادراك الارتباط فكان الايقاع
ان يجعلوا اجزاء القضية الفاظا اربعة على طبق المعاني **قلت**

لما كانت النسبة المذكورة لا تفقد رابطة بين الطرفين الابصيفة
الاتقاء والانتزاع محتاجوا الى لفظ رابع يدل عليه فلذا
كانت الاجزاء ثلاثة فقط **قوله** دلالة على النسبة الرابطة
اي الرابطة بين المحمول والموضوع وحقق من باب تسمية
الدال باسم المدلول لان الرابط في الحقيقة انما هو النسبة المدلول
عليها بذلك اللفظ **قوله** والرابطة تارة تكون اسما للفظ هو اي
في قولنا هو القائم اعلم ان كون هو رابطة غير مانية وانها دالة
على النسبة انما هو من تصرفات الفلاسفة والافلاخفي على احد من
المحصلين ان العرب لم تضع لفظ هو للربط اصلانية على ذلك
ابو نصر الفارابي في كتاب الالفاظ والحروف وانما سميت رابطة
غير مانية لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع **قوله**
فلانا سخاي وجوديا بخلاف ليس وانما سميت رابطة مانية لدلالة
الفعل على الزمان ومنها **قوله** اما ثنائية او ثلاثية ينبغي ان يقال
ان يقول او رباعية ايضا لان الجملة باعتبار الجهة وهي اللفظ
الدال على كيفية النسبة للقضية التي هي ضرورة او الدال
ومقابل كل منهما وهو الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية
لا بد منها لكل نسبة في نفس الامر فان مرح باللفظ الدال على
تلك الكيفية بان يقال كل انسان حيوان بالضرورة سمي ذلك
اللفظ الدال عليها وهو قولنا بالضرورة جهة وسميت القضية
ح موجهة وسميت ايضا رباعية ان ذكر مع ذلك اللفظ الدال
على النسبة وهي الرابطة المتقدم ذكرها **قوله** او لعدم الاحتياج
اليها

52
اليها كقام زيد فان الحركة الاعرابية فيه دالة على النسبة قال
السعد في شرح الرسالة الشمسية والذي يفهم منه الربط في لغة
العرب والحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا وتقديرا
لا غير لانا اذا قلنا على سبيل التقداد زيد عالم بلا حركة اعرابية
لم يفهم منه الربط ولا الاستناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه
ذلك فالرابط هي الحركة الاعرابية لا غير **قوله** والمراد بالجزء
الاول السابق بحسب مقتضى الترتيب الطبيعي سوا جاز تلخيصه
كما في المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو في الدار زيد
او وجب كما في الفاعل مع الفعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن
معنى الاستفهام نحو اين زيد قاله الفيني وذلك لان المعتبر
عند اهل هذا الفن انما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية هو
منظور اليه اولا وكذا يحكم عليه بخلاف النجاة فانهم يعتبرون
الالفاظ ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** لتقدمه لفظا او حكما
قال يرهان الدين في حواشي الفري حين ذكر عبارة شبيهه
عبارة السمع ما يرضه فيه اشارة الى ان تقديم الجزاء على الشرط
جائز عند الميزاني وان كان محتفيا عند المخوي فان نظره الى
اللفظ والتقديم يبطل عنده الصدارة والمراد بالخوي
هو البصري فان اداة الشرط عنده لها الصدارة فلا يجوز
تقديم الجزاء عليها وما ورد مما ظاهره التقديم فليس من تقديم
الجزاء على الاداة وانما المقدم دليله بخلاف الكوفي فانه يرى انه
ليس لاداة الشرط صدارة فجوز تقديم الجزاء على الشرط واستدل

بمسيلة ذكرها اهل الشرع وهي انه لو قال لزوجته انت طالق ان
دخلت الدار فانها لا تطلق الا بالدخول وما ذاك الا لكونه
جزا ولا لطلقت مطلقا ولا قيل به واجاب البصري بانها انما
طلقت لكونه جزا في المعنى لا في اللفظ والجزا في اللفظ محذوف
ودل عليه هذا المذكور **قوله** والقضية بحسب ايقاع النسبة هذا
تقسيم ثان للقضية مطلقا لانها انقسمت اولا الى حملية وشرطية
وهنا الى الموجبة والسالبة **قوله** اما موجبة لانها ان اشتملت
على ايقاع النسبة فهي موجبة سميت بذلك لوجوب وقوع هـ
النسبة فيها اي لثبوت وقوع النسبة فيها لان المراد بالوجوب
معناه الشرعي ثم انه محتمل ان تكون بفتح الجيم وان تكون بكسرها
فالمعنى على الاول ان الغير وجبما اي اوجب نسبتها وعلى الثاني
انها اي القضية اوجب النسبة اي اثبتتها فيكون الاسناد اليها
مجازا قاله شيخنا **قوله** واما سالبة سميت بذلك لاشتمالها على انتزاع
النسبة عن الموضوع اي سلبها عنه مثاله كما قال المصنف يريد ليس
بكانت وكما تسمى سالبة تسمى ايضا مخرفة لاختلاف حرف السلب
فيها عن موضوعه متأخرة عنه اذ الاصل فيه التقدير فيقال هـ
ليس زيد كاتبا **قوله** اما محصلة التحقيق ذلك كما قال شيخنا
ان المعدولة ما كان حرف السلب جزا من محمولها والمراد هـ
حرف السلب اذ انه وان كان اسما لغيره لانما قلنا جزا من المحمول
لان المحمولة اذا اطلقت انصرفت الى معدولة المحمول خلافا
لما وقع للشم يعني في اخر هذه السوادة حيث قال ان مرادهم
بالمعدولة

53
بالمعدولة ما فيها عدول فظاهرها ان المعدولة اذا اطلقت
تشمل معدولة الموضوع مع انه ليس كذلك كما ان المحصلة اذا
اطلقت انصرفت الى محصلة المحمول فالمحصول ما ليس اداة السلب
جزا من محمولها اي خلافا للشم ايضا في اخر السوادة ايضا حيث
قال ان مرادهم بالمحصول ما لا عدول فيها اصلا فظاهرها ان المحصلة
اذا اطلقت لا تشمل معدولة الموضوع فقط مع انه ليس كذلك هـ هـ
فالمحصول ان معدولة الموضوع لا يقال لها معدولة الا بالتقييد بالموضوع
قوله وهي الوجودية اي التي حكم فيها بوجود شيء لشيء كالكتابة
فانه حكم بها على شيء وهو زيد **قوله** وهي ما ليست كذلك اي
ليست وجودية بان لم يحكم فيها بشيء على شيء بل بعدم شيء عدم
او بعدم شيء وجود او بوجود شيء عدم **قوله** وسميت معدولة
الم قال بعض من حشي الكافي سميت بذلك لان حرف السلب وضع
في اللفظة للرفع فاذا جعل جزا من شيء من القضية لم يبق فيه
معنى الرفع فيكون العدول به عن الوضع الاصل في خلاف المحصلة
لان حرف السلب اذ لم يكن جزا من شيء من الطرفين كان كل من
طرفيه امرا محصلا وجوديا **قوله** وجعل حكمه حكم ما بعده المراد
بما بعده ما دخل عليه موضوعا كان او محمولا ومعنى لونه حكمه
انه جعل جزا منه كما عرفت فلذلك قيل في الموجبة المعدولة
انها موجبة ولم يقل انها سالبة لان اعتبارها بحسب القضية
انما هو بالنظر لنسبتها فان كانت ثبوتية كانت موجبة ولو
كان طرفها عدميين لقولنا اللاحي هو اللاحيوان وان كانت

غير ذلك فهي سالبة ولو كان طرفاها وجوديين كقولنا
 زيد ليس بكاتب **قوله** ثم المحصلة الخ اعلم ان المحصلة
 مطلقة اي سواء كانت موجبة نحو زيد كاتبا او سالبة
 نحو زيد ليس بكاتب تسمى عندهم قضية بسيطة وهي
 التي تركبت حقيقتها من ايجاب فقط او سلب فقط كما
 في هذين المثالين والمركبة تقابلها وهي التي تركبت حقيقتها
 من الايجاب والسلب جميعا وذلك كالمعدولة السالبة نحو ليس
 زيد بلا كاتب وسياتي لذلك مزيد ايضاح وقوله محصلة
 بغير فيها الباقية سببية اي محصلة يتسبب تحصيل طرفيها
قوله والمعدولة كذلك اي القضية المعدولة مثل المحصلة في
 انها ثلاثة اقسام اما معدولة الطرفين او معدولة المحمول
 فقط او الموضوع هكذا مراد الشم ويفيد بظاهره ان الا
 قسم ستة ثلاثة محصلة وثلاثة معدولة ثم ان هذه
 الستة اما موجبة او سالبة فتكون الاقسام اثني عشر
 قضية وقد اخذ بهذا الظاهر بعض من كتب على الشم فاصل
 الاقسام الى العدد المذكور وهذا لا اخذ ليس بصحيح فانك
 اذا تأملت وجدت الاقسام ثمانية اربعة موجبة واربعة
 سالبة وحاصل ذلك كما قال شيخنا ان محصلة الموضوع
 فقط لا تكون الامعدولة المحمول فهذا اقسام ومثاله زيد لا كاتب
 ومحصلة المحمول فقط هي بعينها معدولة الموضوع وهذا
 قسم ثاني ومثاله الاخي جاد والثالث محصلتها نحو زيد
 كاتب

54
 كاتب والرابع معدولتها نحو الاخي هو الاخي فهذه الاربعة
 موجبة وتكون ايضا سالبة فالمجموع ثمانية اقسام فقط
قوله كل لا انسان الا كاتب اي كل غير انسان غير كاتب
 لان لا تأتي بمعنى غير كما ان غير تأتي بمعنى لا فيستعارضان وعليه
 قوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال البغوي
 وغير هنا بمعنى لا ولا هنا بمعنى غير ولذلك جاز العطف
 كما يقال ان فلانا غير محسن ولا يحمل والى كانت غير
 بمعنى سوى لا يجوز العطف عليهما فلا يجوز في الكلام ان
 يقال عندي عبد الله ولا زيد **قوله** نحو كل انسان هو لا كاتب
 ذكر المرابطة قبل لا لئلا يتوهم انها سالبة **قوله** والسالبة
 ايضا الخ يعني ان السالبة المذكورة في المتن في قوله واما
 سالبة كالموجبة في انهما اما محصلة بغير فيها **قوله**
 فمحصلة الطرفين الخ قال السعد في شم الشمسية ما حاصله
 وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لا شيء من المتحرك
 يسألن الاصابع اشارة الى ان المراد بتقديمه الاطراف فهنا
 ان يكون حرف السلب جزا من لفظها لا ان يكون القدم
 معتبرا في مفهومه والا لكان المثال المذكور من القضايا
 السالبة المعدولة المحمول لان السكون عدم الحركة مع انه
 ليس كذلك وبهذا التقرير يعلم ان مراد الشم بكون الطرفين
 وجوديين ان لا يكون حرف السلب جزا من الطرفين او
 احدهما **قوله** وقد سلب فيها امر وجودي اي وهو الكناية

عن امر وجودي وهو الانسان **قوله** سلب فيها امر عدي وهو
عدم سكوت الاصابع وسلبه بادخال لفظ ليس عليه **قوله** تحرف
السلب الثاني اي وهو غير مراده بحرف السلب اذ انه لا يلفظ
غير اسم ومراده بحرف السلب الاول هو ليس والمراد به اذ انه
ايضا لا يلفظ ليس فعل او تقول هذه التسمية اصطلاحية
لاهل هذا الفن ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** واعلم ان الموجبة
التي هذا الكلام القوم ونحوه فيه الامام السنوسي بما حاصله ان كان
هذا اصطلاحا فالسمع والطاعة والا فالحق التفصيل وهو انه ان كان
المجهول موجودا في الخارج اقتضي ذلك وجود الموضوع لانه
لا يتصف بالموجود الا فلا يجوز ان يكون او معلوم او مذكور فان
هذه المحولات لا يجب ان يكون موضوعا امر موجودا في
الخارج لان الامكان والعلم والذكر كما يقع على الموجود يقع على
المعدم **قوله** وكل واحد منهما الذي هذا التقسيم اخر للتقسيم
باعتبار الموضوع وهي بهذا الاعتبار ثلاثة اقسام مخصوصة
ومحصورة ومهملة وبيان الاخصر فيها ان الموضوع ان كان
شخصا وجزئيا حقيقيا فالقضية شخصية ومخصوصة
وجه التسمية بهذا انكفل به السمع وان لم يكن الموضوع شخصا
ولا جزئيا حقيقيا بل يكون كليا غير معين فابن في القضية هـ
كمية الافراد اي بين ان الحكم بالاجاب او السلب على كل افراد
الموضوع او بعضها فالتقسيم محصورة كلية او جزئية ويقال
لها سورة اي وجه التسمية ظاهر من كلام السمع اي بين
فيها

55
فيها كمية الافراد فمهملة كما سيبي **قوله** كما ذكرنا في المثالين هـ
الكاف في كما بمعنى مثل وما موصولة بمعنى الذي ولفظ في بمعنى
من البيانية والمعنى مثل الذي ذكرناه الذي هو المثالان **قوله**
لخصوص موضوعها اي لكونه شخصا مخصوصا لا يمتثل الاشتراك
اصلا اي وضعا واستمعا لا وذلك كاعلام الاشخاص اتفاقا والمضمرات
وليس الاشارة والموصولات على الحقيقة الذي ارتضاه السيد
خلاف للسعد في شرح التسمية وبالجملة القضية التي موضوعها
علم شخص شخصا مطلقا اتفاقا والتي موضوعها مضمرا واسم
اشارة او موصول فهي شخصية كذلك على ما قاله السعد هـ
قوله المشخص موضوعها اي لكونه شخصا معينا **قوله** لدلالاتها
على كثيرين هو علة لتسميتها كلية وفيه ان الجزئية ايضا تدل
على كثيرين كما في قولنا بعض الحيوان انسان وحجاب بان وجه
التسمية لا يوجب التسمية يعني ان هذه علة لا يلزم اطرادها
قوله على كمية افراد الموضوع وحاصله ان بين كمية افراد الموضوع
بالكلية فهي محصورة وسورة كلية نحو كل انسان حيوان
والاشي من الانسان نحو وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية
فهي محصورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس
بانسان فان قلت القسم كون موضوع القضية كليا فكيف
ينقسم الى الكلية والجزئية مع ان فيه تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره قلنا كون الموضوع كليا غير كون القضية كلية وجزئية
لكونه كليا باعتبار مفهومه ومعناه وكون القضية كلية وجزئية

باعتبار الحكم العاردي على افراد ذلك الكلي فانقسام القضية التي
موضوعها كلي الى كلية وجزئية ليس باعتبار مفهوم الموضوع
المذكور حتي يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره بل باعتبار
اخر وهو الحكم فلا اشكال **قوله** والسور في الكلية الموجبة
كل الخ اعلم ان المراد من الكل الذي هو سور الكلية هو كل الافراد
بمعني كل واحد واحد من افراد الموضوع لا الكل من حيث هو كل
وهو الكل المجموعي لانه اذا اريد الحكم على المجموع من حيث هو مجموع
تكون القضية شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد
واحد متمتع فيه الشركة فيكون الحكم على مثله حكما على الشخص
ولا ان المراد الكلي الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع
الشركة فيه **قوله** وال استغرافية بخوان الانسان في خبريته
الالذين اسقوا فان الاستغرافية بالمعوم وليس في كلامه ما يدل على
الحصر فان كل ما يفهم منه الحكم على جميع الافراد بحسب لغة من
اللغات فهو سور كجميع وقاطبة وطرا وكافة والكرة في سياق
النفي **قوله** والعهدية قال شيخ شيخنا مراده ان اذا كان المفهوم
بها جميع الافراد والافان كان المفهوم معيناً مشتملاً كانت
شخصية وما ذكره الشرح مختلف لعبارة القوم فانهم اقتصر على
الاستغرافية وذكرها انها اذا كانت عهدية كانت شخصية
قوله وفي السالبة لاشي ولا واحد نحو لاشي من الانسان نحو
ولا واحد من الانسان بجماد وهذا هو السلب الكلي كما ان الذي
قبله هو الايجاب الكلي **قوله** وهو في الجزئية الموجبة يقف واحد
وكل

56
وكل ما يدل على لفظة البعضية كلفظ الاثنين والثلاثة فنقص
المص من الاسوار التي ذكرها في بحث الكلية والجزئية انما هو التمثيل لانها
ذكره **قوله** وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كل والفرق
بين هذه الاسوار الثلاثة من وجهين الاول بين ليس وبين مجموع
الاخيرين والثاني بين ليس وبعض وبعض ليس اما الفرق في الوجه
الاول فلان ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب
الجزئي الى اما وذلك لان مفهوم كل حيوان انسان هو الايجاب
الكلي ولفظ ليس رفع له ويلزم منه سلب الجزئي اي السلب عن
بعض افراد الموضوع لانه اذا ارتفع الايجاب الكلي فلا يخلو اما ان
يكون المحمول مسلواً عن كل واحد او عن البعض وثابتا للبعض
الاخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق واما
ليس بعض وبعض ليس فيدلان على السلب الجزئي مطابقة
وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما لان معناهما سلب المحمول عن
البعض لانه اذا انتفى عن البعض لم يكن ثابتا للكل بالضرورة هذا
هو الفرق بين ليس كل والاخيرين واما الفرق بين الاخيرين فهو
ان ليس بعض لا يكون الاكسلب ولا يصح ان يكون للعدول الذي
هو ايجاب لان ليس بعض اصله ليس بعض الحيوان بانسان فلا
يصح ان تكون ليس حرف عدول في هذا المثال لانها لم تدخل على
الموضوع وانما دخلت على السور واما بعض ليس فيجوز مجيئه
للعديل الذي هو ايجاب لان اصله بعض الحيوان ليس بانسان
فيجوز ان يجعل ليس جزاء من المحمول ويكون المعنى هو اثبات عدم

الانسانية لبعض الحيوانات لا سلب الانسانية عنه **قوله**
 لاهال بيان كمية الافراد فيها وقيل سميت مهمله لاهالها
 في الادلة استغناء عنها بالجزئية **قوله** الانسان كاتب الالف
 واللام في الانسان للحقيقة والجاهلية لا للاستفراق ولا للعهد
 قاله السوسي **قوله** والمهمله في قوة الجزئية بمعنى انهما
 متلازمان في الصدق طردا وعكسا والطرد هو التلازم
 في الانتفاء فتقول على الاول كلما تحقق الحكم على الافراد في
 الجملة الذي هو معنى المهمله تحقق الحكم على البعض الذي
 هو معنى الجزئية وكلما تحقق الحكم على بعض الافراد تحقق
 الحكم على الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم تحقق
 الحكم على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا الانسان
 كاتب فقد حكمنا بشيوت الكتابة على ما صدق عليه
 الانسان قطعا لكن هذا الما صدق يحتمل ان يكون كل
 الافراد وان يكون بعضا لكن لما كان الكل غير متيقن لم
 يحل الحكم عليه وجموله على البعض لتحقيقه **قوله** والشخصية
 في حكم الكلية بهذا جواب عن سوال مقدس وهو ان
 المحطوفات كانت او سالبة كلية او جزئية معتبرة
 في العلوم فلذلك تكلم المص عليها والمهمله لما كانت في حكم
 الجزئية تعرض لها ايضا واما الشخصية فلا يبحث عنها
 في العلوم اصلا لعدم قابلية باله بقرض لها ونقص
 عليها فاجاب الشرحه الله تعالى بانها في حكم الكلية لما
 ذكره

ذكره لكن قوله اعتبرت في الشكل الاول الظاهر ان هذا ليس
 قيد الان كبري الشكل الثاني ايضا كلية فيمكن اعتبارها فيه
 فكان ينبغي ذكره ايضا وقد يقال لما كان الشكل الاول كافيا في
 الاستدلال فانه فيه اقتصر عليه السم **قوله** تسمى الطبيعية
 وسميت طبيعية لان الحكم فيها على طبيعة الحيوان والانسان
 بانه جنس او نوع اذ لا يصلح لذلك اي للجنسية والنوعية الا
 الطبيعة لا الافراد وقوله ولم تصلح لان تكون كلية او جزئية
 اي لعدم ثبات ذلك فيها لكونها شيئا واحدا **قوله** لانها ليست
 بمعتبرة في العلوم اي النتائج قال الش في حواشي جمع الجوامع ان
 القول بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم محله اذا
 طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها ح اما لو طلبت
 في ضمن جزئ منها فانها تكون معتبرة فيها فالامر بها امرها
 في ضمن جزئ من افرادها والامر بالتكليف بالمحال الا القول
 الوجود كما يصدق على الوجود الخارجي يصدق على الوجود
 الذهني والطبيعة من حيث هي بقطع النظر عن افرادها توجد
 قطعا في الاذهان فلا يستحيل طلبها فتكون ح معتبرة في العلوم
 وتجوز ان تقع في كبري الشكل الاول كالشخصية مثلا تقول
 الانسان نوع وكل نوع كلي ينبج الانسان كلي ثم على القول
 بانها معتبرة الذي هو الحق نقبل انها من القضايا الكلية
 لكون الطبيعة من الامور الكلية وقيل من القضايا الشخصية لكون
 الطبيعة شيئا واحدا مخصوصا وهذا هو الاقرب فجملة ما فيها

ثلاثة اقوال **قوله** واما الشرطية فالحكم بالانفصال والانفصال
 الخ اشارة الى ان الشرطية ايضا تنقسم انقسام الجزئية
 الى مخصوصة ومحصورة ومهمة سالبة كانت او موجبة
 متصلة او منفصلة فانها ان كان الحكم فيها بالانفصال او الانفصال
 في زمان معين او حال معين مخصوصة وتسمى شخصية والبيان بين
 كمية الزمنية والاحوال جميعها فكلية او بعضها فجزئية او ايبين فيها شي من
 ذلك فمهمة مثال مخصوصة المتصلة قولنا ان كاد زيد منتصبا للشمس
 وقت الضحى ومثال الشخصية المنفصلة زيد اما ان يكون في البحر مكتونا
 واما ان لا يفرق فقد حكمنا فيها بمعاندة عدم الفرق لزيد في حال معين
 وهو كونه في البحر مكتونا **قوله** او على جميع الاوضاع الممكنة لاجتماع المراد
 بالاوضاع الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة
 فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كانا نحن حيوانا فقد حكمنا في هذه
 القضية بالزوم الحيوانية للمقدم الذي هو زيد انسانا
 وهذا الحكم المذكور مع كل وضع من اوضاع المقدم من كونه
 قائما او قاعدا نائما او مستيقظا اكلا او شاربيا كانت الشمس
 طالعة او غير طالعة الى غير ذلك وهذا في المتصلة وتقول
 في المنفصلة الكلية دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 حكمنا في هذه القضية بمعاندة الفردية للزوجية مع
 كل وضع و حال من احوال المقدم من كون العدد للذهب
 او للفضة ومع كون الشمس طالعة او لا الى غير ذلك من
 الاحوال الممكنة فانما قيد بالممكنة لانه لو اعتبرت الاوضاع
 الممكنة

المتنوعة لما صدقت قضية كلية مثلا اذا قيل كلما كان هذا
 انسانا كان حيوانا فلو اعتبرنا الوضع الممتنع وهو كون الانسان
 غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فالامكان
 هنا يراد به مقابل الامتناع لاما قاله القليوبي من انه مقابل
 الوجوب والامتناع جميعا لانه يلزم خروج كلما كان الله
 عالما كان حيا عن الشرطية مع انه ليس كذلك **قوله** او على
 بعضها الغير المعين فجزئية ومثالها متصلة ومنفصلة
 ذكره الترمذ وحاصل معنى الاول ان الحكم فيها يلزم الانسان
 ليس مع جميع اوضاع كون الشيء حيوانا بل مع بعض الاوضاع
 وهو كون الشيء حيوانا متفكرا وحاصل معنى الثانية ان
 الحكم بمعاندة الابيض ليس مع جميع اوضاع كون الشيء
 حيوانا بل مع بعضها وهو كون الشيء حيوانا اسود **قوله**
 ولا فمهمة وذلك كاطلاق لفظ ان واذا واذا في المتصلة
 ولفظ اما في المنفصلة اي لم يذكر السور مع واحدة من
 هذه الادوات لقولنا ان كان الشيء حيوانا كان انسانا واما ان
 يكون العدد زوجا او فردا **قوله** وسور الموجبة الجزئية
 الخ سكت عن الشخصية ورح فيحتمل انها لا سور لها على نظير
 ما مر في الجزئية وعن الجملة لانه لا سور لها وهو ظاهر وما
 قيل من انه لا سور مفيد للكلية والجزئية فلا ينافي ان لها
 سور في الجملة وهو ان واذا ولو غير ظاهر بل غير صواب
قوله ليس البتة السور هو مجموع هاتين الكلمتين كما ان

سواء السالبة الكلية الجزئية مجموع لشيء وكذا سواء السالبة
الجزئية مجموع قد لا يكون فنقول الشيخ القليوبي ان السور
هو لفظ البتة وحرف النسب خارج مجموع مخالف لما مضى
عليه اهل الفن كالكاقي وابن عرفة والسوسي وغيرهم من
المحققين وهو الظاهر من كلام الشافعي **قوله** وبالجملة أي و
لكلام علي سبيل الاجمال فالبايعني علي وهذا الجمل والمجوز في
محل رفع خبر مبتدأ محذوف كما تقرر **قوله** ويعبرون الخ
أي يعبرون عن الموضوع ويلفظ **ب** عن المحمول مجردين عن
ها السكت لان اهل الفن لا ينتظرون الي الاصطلاح الخوضي
والي لغة العرب في هذا المحل بدليل انهم جعلوا اللفظ هو
الرابعة دالة على النسبة مع ان العرب لم تضعها لذلك وليس
المراد انهم يعبرون باسم ج واسم **ب** لانهم لا يقولون كل
جيم بالاي في اللفظ ولا في الرسم هذا محصل ما قاله شيخنا هـ
قوله دون كل انسان حيوان ولا يد من النطق بلفظ كل
في قول كل انسان حيوان خلافا للشيخ القليوبي لان نطق
بها او لا اي في قوله كل **ج ب** **قوله** ولهذا خالفهم المعاصري
لكن الخطب يسيرا خالفهم وعبر بالمواد دون الحروف **قوله**
لا بد لها من كيفية هي وصف للنسبة وليست صفة وجودية
لان الوجوب والامتناع والامكان امور عدمية لا وجود
لها في الخارج بل هي امور اعتبارية فنقول الشيخ القليوبي
أي صفة قائمة في الواقع بموضوعها ومحمولها فيه نظر
من

59
من وجهين اما اولان هذه الامور ليست صفات وجودية
حتى تقوم بشي كما تقدم واما ثانيا فلانها ليست وصف للموضوع
والمحمول بل للنسبة وهذا حاصل ما قاله شيخنا **قوله** وتسمى مادة
أي تسمى تلك الكيفية مادة وعنصر وهذه التسمية باعتبار
الواقع فلا ما باعتبار حصولها في العقل فتسمى جهة وبها سمي
اللفظ الدال عليها أيضا فاختلاف العبارات لقولنا مادة تارة
وجهة أخرى لاختلاف الاعتبارات وهو النظر الي نفس الامور
والي ما وقع في العقل أخرى **قوله** وهي أي القضية الموحدة
وليس الضمير اجعل الضرورة والمادة ولا الجهة اذا لم يصرح
ان يقال المادة او الجهة ضرورة او داية لان المادة هي الضرورة
اولا ولم مثلا القضية الضرورية ولا القضية الدائمة وليست
الجهة هي لفظ في القضية الملفوظة او حكم العقل في القضية
المعقولة بقضية ضرورية ولا قضية دائمة وايضا لفظ الضرورة
ولفظ الدوام لم يتقدم لهما ذكر حتى يرجع اليهما الضمير هـ
خلافا للشيخ القليوبي في هذا كله قوله شيخنا **قوله** اول اولاه
وهي الممكنات والمطلقات فمراده بالضرورة ما فيها ضرورة
فيشمل جميع الضروريات وبالدائمة ما فيها دوام فيشمل جميع
الدوام وحذف المنع من قوله اول اولاه اختصارا لاي ضرورة
ولا دائمة بان تكون مطلقة من قيد الدوام والضرورة والامكان
والتوقيف فان حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او انتفايه
عنه في الجملة يحولك انسان متفلس بالاطلاق العام فان ثبتت

التنفس وسلبه عن الانسان ليس ضروريا ولا دائما بل الفعل
اي في الجملة **قوله** وحصرها المتأخرات الخ وجه الحصر ان النسبة
اما ان تكون فعلية او ممكنة والفعلية ثلاثة اقسام ضرورية
ودائمة ومطلقة وكل واحدة من هذه له نوع اما الضرورية
فان لم تقيد ضروريا بقيد فهي الضرورية المطلقة نحو
كل انسان حيوان بالضرورة وان قيدت فلا تحلوا اما ان
تقيد بوصف الموضوع فقط او مع لادايما فالاولى هي المشروطة
العامة نحو كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالضرورة مادام
كاتباً والثانية هي المشروطة الخاصة ومثالها ما ذكر لكن
تزيد لادايما فتقول كل كاتب فهو متحرك الاصابع مادام
كاتباً لادايما واما ان تقيد بوقت مبهم او معين فقط او مع
لادايما فيهما فالاولى هي المنتشرة العامة نحو كل انسان هـ
فهو متنفس وقتاً ما والثانية هي المنتشرة الخاصة هـ
ومثالها ما ذكر لكن مع زيادة لادايما فتقول كل انسان
متنفس وقتاً ما لادايما والثالثة الوقتية المطلقة نحو
كل قمر فهو مخمس وقت الحيلولة والرابعة هي الوقتية
الخاصة ومثالها ما ذكر لكن مع زيادة لادايما فتقول هـ
كل قمر فهو مخمس وقت الحيلولة لادايما فهذه سبع
قضايا كلها انواع للضرورة وهي بسائط ومركبات فما
خلا عن لفظ لادايما فهو بسيط وما اشتمل عليه فهو
مركب لكن السهم رحمه الله تعالى ترك تقسيم الوقتية هـ
والمنتشرة

60
والمنتشرة وقد سمعته فعلى ما ذكرناه تكون خمسة عشر
الثاني من الفعليات الدائمة وانواعها ثلاثة لانها ان لم
تقيد بشئ فهي الدائمة المطلقة نحو كل انسان حيوان
دائماً وان قيد بوصف الموضوع فاما ان تقيد به فقط او
مع لادايما فالاولى هي العرفية العامة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتباً والثانية هي العرفية الخاصة ومثالها
ما ذكر لكن تزيد عليه لادايما فتقول كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتباً لادايما وهذه الانواع ايضا بسائط ومركبات
فما خلا عن قيد لادايما فهو بسيط وما اشتمل عليه مركب
الثالث من الفعليات المطلقة فان لم تقيد بشئ فهي
المطلقة العامة نحو كل انسان فهو متنفس بالاطلاق
العامة وان قيدت باللا دوام فهي الوجودية اللادائمة
ومثالها ما ذكر لكن تزيد عليه لادايما فتقول كل انسان
فهو متنفس بالاطلاق لادايما وان قيدت باللا ضرورة
فهي الوجودية اللازمة بالضرورة ومثالها ايضا ما ذكر لكن
تزيد عليه فتقول لا بالضرورة فتقول كل انسان فهو
متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وهذه ثلاثة قضايا
هي انواع للمطلقة وهي ايضا منها بسيط ومنها مركب
فما خلا عن اللا دوام واللا ضرورة فهو بسيط والا فهو
مركب القسم الثاني من قسمي النسبة النسبية الممكنة
وهي قسمان بسيطة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورية

عن الجانب المخالف للحكم وتسمى بالممكنة العامة وهي بسيطة
تحوكل نار فهي حارة بالامكان العام فهذه القضية حكم فيها
سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والجانب ته
المخالف هو جانب السلب يعني ان سلب الحرارة ه
عن النار ليس بضروري اذ لو كانت ضرورية لما صدقت
الاجاب القسم الثاني من قسمي الممكنة الخاصة وهي
مركبة من ممكنتين عامتين وهي ما حكم فيها بالضرورة
عن جانبي الاجاب والسلب تحوكل انسان فهو كاتب
بالامكان الخاص يعني ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها
ليس ضروريين **تمت** زاد القوم حسن قضاياه
بحاج اليها في المناقض وغيره وهي الممكنة الائمة
تحوكل امكان كل انسان كاتب دائما والممكنة الوقتية ه
تحوكل انسان متحرك الاصابع وقت الكتابة الثالثة
الممكنة الحسية تحوكل كاتب متحرك الاصابع حين هو
كاتب الرابعة المطلقة الحسية وهي التي حكم فيها بثبوت
النسبة بالفعل في حين من احيات وصف الموضوع نحو
كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب ه
الخامسة المطلقة الوقتية ومثالها ما ذكرنا انك تبدل
الحين بالوقت والفرق بين الحين والوقت في هذا
المقام انا اذا قلنا وقت الكتابة فالمراد جميع اوقاتها
واذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من اوقاتها **قوله**

ولما

ولما فرغ من تقسيم الجملة شرع الخ يتبادر الى الذهن
من هذه العبارة ان هذا التقسيم لمطلق الشرطية ه
المقابل للجملة وليس كذلك بل هو تقسيم لكل من قسميها
الاهم الا ان يقال ان تقسيم اقسام الشيء تقسيم لذلك
الشيء ولكن بواحدة ولو قال الشئ وانقسم الشرطية
الى متصلة ومنفصلة شرع الان في تقسيم كل منهما
الى قسمين لوافق صنيع المصنوع ومن علم من الابهام السابق
قوله وهي التي يحكم فيها بصدق الخ كلامة رحمه الله ه
قاصر لانه لا يشمل السالبة ولو اراد ان سلب النجوم
بينهما كان اولي يشمل السالبة لكن ما ذكره فيه ه
عموم من جهة اخرى وهو ان التعريف المذكور يشمل
القضية الصادقة والكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق
الواقع والقضية صادقة والا فكاذبة لقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود **قوله** لعلاقة بينهما ثوب
ذلك لا يشترط في تلك العلاقة ان تكون مذكورة بل يكفي
ملاحظتها وقوله وهي ما يسببه يستلزم المقدم ه
التالي اي شيء يسببه يستلزم المقدم التالي **قوله**
كالعلم اعلم ان تفسير الشئ لها اي للعلمية المذكورة ه
بان يكون المقدم علة للتالي كالمثال المذكور في المتن ه
او معلولا مساويا له كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة او بسبب كونها معلولي علة واحدة

كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم معنى فان وجود
النهار واضاءة العالم لعلة واحدة وهي طلوع الشمس
هذا التقسيم مناف لقوله او للعلاقة بينهما توجب ذلك
لان علاقة العلية التي تكون بين المقدم والتالي تنحصر
في القسمين الاولين لان معنى العلية كون احدهما علة
للاخر ولا يسئل انها تنحصر في المثالين المذكورين الا
ان يقال المثال الثالث من اقسام مطلق العلاقة لان
علاقة العلية الكائنية بين المقدم والتالي فليتام **قوله**
والتضاييف المتضاييف تتفاعل لا يكون الابن اثنتين قال براهان
الدين والتضاييف هو كون الشئين بحيث لا يتفعل به
احدهما بدون تفعل الاخر كالابوة والبنوة فان الابوة
لا تتفعل بدون البنوة والبنوة لا تتفعل بدون الابوة
وكل واحد منهما مفعول للتولد الواقع بين الاب والابن
وليست الابوة علة للبنوة ولا البنوة علة للابوة اذ لو كان
كذلك لتقدم انصاف الاب بالابوة على انصاف الابن به
بالبنوة او بالعكس مع انه ليس كذلك لان الانصافين
يحققان معا عند تحقق التولد من غير ان يبحقق
بينهما اي بين الانصافين قبلية وبعدية دائية
وما بينة فان الاب لا يصير با قبل ان يصير الابن
ابنا وكذلك الابن لا يصير ابنا قبل ان يصير الاب ابا
نعم ذات الاب مقدمة على ذات الابن تقدم ما زينا
وتقدم

62
وتقدم احد ذات الموصوفين على الاخر لا يستلزم تقدم
احد الصفتين لجواز ان تتقدم ذات على ذات كشم به
يتصفان معا بصفة واحدة او بصفتين مختلفتين لانه
يجوز ان يتصف ابن الاربعين مع ابن الخمسين في ذات
واحد بالعلم مع ان ذات ابن الخمسين مقدم على ذات
ابن الاربعين **قوله** ان كانت الشمس طالعة الخ طلوع
الشمس علة تستلزم وجود النهار وهذا في الموجبة
ولما السالبة فكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود فقد حكم في الموجبة بثبوت اللزوم وفي
السالبة بسلبه **قوله** او معلولا كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وكقولنا ان كان المصطفى محبوبا لكل
فانت تحب المصطفى **قوله** واما التضاييف اي بان يكون المقدم
والتالي متضاييفين والمتضاييفين هما الامران الوجوديان
اللذان يتوقف عقليهما على عقليهما الاخر وقد مر
قريبا مبسوطا فتذكر **قوله** واما اتفاقه سميت بذلك
لانه اتفق فيها اذ طرفيهما وهما المقدم والتالي اتفاقا في
الحكم سلبا او ايجابا من غير علاقة بل مجرد الاتفاق **قوله**
بما ذكرنا في الزومية وهو الحكم بصدق قضية
على تقدير صدق اخرى **قوله** توجيه اي لا الملاحظة
علاقة فلا يقال ان المعية امر ممكن لا بد له من علة ففي
الاتفاقية ايضا العلاقة المقترنة للاجتماع غايته انها

غير ظاهرة وغير معلومة لانا نقول طرفاها وان امكن
بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة وسياتي لذلك زيادة في
تحقيق ثم ان الاتفاقية من حيث هي تنقسم قسمين
عامة وخاصة فالخاصة هي التي حكم فيها بصدق التالي
علي تقدير صدق المقدم للعلاقة كما تقدم مثالها ما ذكره
المص لان مقدمها الانسان ناطق وهو صادق وتاليها
الحمار ناهق وهو صادق ايضا والعامة هي التي حكم
فيها بان بقاء صدق التالي لا ينافي وقوع صدق المقدم
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر عده
من بعده سبعة ابحر ممكن الوقوع لكنه لم يقع وتاليها قوله
تعالى ما نفدت كلمات الله واقع مستمر لا يرفعه تقدير
وقوع المقدم ولا ينافيه فهو تعالى نفي عن كماله المنزلة
ما لا يليق بكماله جلالته وعظيم جلالته **قوله** بل توافقا
علي الصدق هنا اي اتفاق حصولها معاني الوجود من
غير ان يكون احدهما لازما للآخر والاخر ملزوما له
لانه لو كان احدهما ملزوما للآخر باجور العقل اتفاقا
احدهما عن الآخر لا امتناع اتفاقا كالا لزم عن الملزوم
لاستلزامه وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال
لكن العقل تجوز ذلك فيحتمل بانه يجوز ان يكون صدق
الانسان ناطقا والحمار غير ناهق او بالعكس فان
قلنا كل احد يعلم ان كل واحدة من ناطقة الانسان

وناهقية

وناهقية الحمار مستند الي ايجاد القادر المختار فيكونان
الطرفين معلولين لعلة اخري وهي ايجادته تعالى فيكون
بين الطرفين ح علاقة لان الحاكم عالم بالاقتضا قلنا المراد بكون
الحاكم عالما بالاقتضا هو ان يلاحظ الحاكم ذلك الاقتضا وينبني
الحكم عليه لا مجرد حصول صورة الاقتضا في ذهنه ولا شك ان
الحاكم بناهقية الحمار علمه بتقدير ناطقة الانسان لا يلاحظ
كونه الواجب موجودا ولا ينبني عليه الحكم وان كان يعلمه
بل انما ينبني الحكم علي مجرد الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي
فان قلت ما الفرق بين العلم بالشئ وملاحظة قلنا العلم حصول
صورة الشئ في الذهن والملاحظة هي استحضار تلك الصورة
فكلما تحقق الاستحضار تحقق الحصول دون العكس
لجواز تحقق الحصول بدون تحقق الاستحضار كمن علم
مقدمتين وتوجه ذهنه الي احدهما فان المقدمة الاخرى
حاصلة عنده معلومة وليست مستحضرة عنده لا متناع
توجه النفس الي مقدمتين معاني حالة واحدة هذا هو التحقيق
الذي وعدناك به وقد نقلنا عن بعض الافاضل وهو يدعي
قوله والمتفصلة اما حقيقية لما فرغ المص من تقسيم الشريعة
المنفصلة الي لزومية واتفاقية شرع الان في تقسيم المنفصلة
الي عنادية واتفاقية فالعنادية هي التي يكون الحكم فيها
بالتناهي لذات الطرفين والاتفاقية هي التي يحكم فيها
بالتناهي لذات الطرفين بل مجرد انه اتفاق في الواقع ان وجد

بينهما معاندة **قوله** وهي التي حكم فيها بالتثاني بين طرفيها
صدقاً وكذا بأي حكم فيها بالتثاني بين جزئيهما بامتناع اجتماعهما
في الصدق والكذب **معاقوله** كقولنا العدد اثنان زوج واحد
فرد هذا مثاله للمنفصلة الحقيقية الموجبة ومثال السالبة
ليس الموجود اما ان يكون انساناً او حيواناً فانه قد حكم في هذه
القضية بسلب معاندة الانسان للحيوان في الصدق والكذب
معاقوله وهي مانعة الجمع والخلو لانه قد حكم فيها بامتناع
اجتماع الزوج والفرد على العدد الواحد وبامتناع ارتفاعهما
عنه لان القضية المذكورة اعني المنفصلة الحقيقية هـ
لا تتركب الا من النقيضين او المساوي لهما والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان بل متى وجد احدهما ارتفع به
الآخر والمراد للنقيض كذلك كمثال المص فان زوج مساو
لنقيض فرد وفرد مساو لنقيض زوج **قوله** واما مانعة
الجمع فقط اي لا يخلو فان طرفيها لا يجتمعان ولا يجوز ارتفاعهما
وحقيقتها تتركب من الشيء والاخص من نقيضه وهي
اما موجبة واما سالبة فمثال الموجبة ما ذكره وهو قوله
هذا الشيء اما شجر واما حجر ولا شك ان كل واحد من جزئيهما
اخص من نقيض الآخر فشجر اخص من نقيض حجر وحجر
لاجر والقاعدة انه يلزم من وجود الاخص وجود الاعم
فيلزم من وجود شجر وجود لاجر ولا يلزم من وجود
الاعم وجود الاخص اذ لا يلزم من وجود لاجر وجود شجر

اذ قد

اذ قد يكون غير حجر وغير شجر بان يكون حيواناً وكذا
الكلام في الحجر فانه اخص من نقيض شجر وهو لا شجر ومثال
السالبة ليس اما ان يكون الرجل في البحر واما ان لا يفرق
فانه حكم فيها بسلب معاندة كون الرجل في البحر وعدم غرقه
وحاصله ان مدعي ادعي ان كون الرجل في البحر معها
لعدم غرقه بل اذا كان في البحر لا بد وان يفرق ولا شك
ان هذه الدعوى باطلة فلذلك صدق سلبها فقليل
له ليس اما ان يكون الرجل في البحر واما ان لا يفرق
بل قد يكون في البحر ولا يفرق اي **قوله** واما مانعة هـ
الخلو فقط وحقيقتها تتركب من الشيء والاعم من نقيضه
كمثال المص فان قوله لا يفرق اعم من نقيض قوله في البحر
وهو كونه ليس فيه لان عدم الفرق يصدق مع البحر ومع
عدمه وكذلك قوله في البحر اعم من نقيض لا يفرق وهو
يفرق لان كون الشيء في البحر يصدق مع غرقه ومع عدم
غرقه وما ذكره مثال الموجبة ومثال مانعة الخلو ليس
اما ان يكون الانسان اسوداً او كاتبا وحاصله ان واحدا
ادعي انه لا يخلو الواقع من احدهما ولا شك ان هذه هـ
دعوى كاذبة فلذلك صدق سلبها وارتفاعها
طرفيها جميعاً وهو ان يكون ابيض امياً واعلم ان المراد
بالبحر كلما يفرق فيشمل المايح والبحر والصبرة من البر
وههنا ضابط وهو ان كل مادة صدق فيها موجبة هـ

منه الخلو كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منه الجمع
قوله ذوات اجزاء اي اثنين فاكثر مثال الاثنين ما تقدم
 في كلام المص ومثال الثلاثة ما ذكره بقنا وتولنا الكلمة اما اسم
 واما فعل واما حرف ومثال الاربعة قولنا العنصر اما نار واما
 هواء واما ماء واما تراب ومثال الخمسة قولنا الكلى اما جنس
 او نوع او فصل او خاص او عرض عام بل قد تكون اجزاؤها
 غير مختصرة لقولنا هذا العدد اما ان يكون واحدا او اثنين
 اليها لانهاية له ولا علم انه ليس كلما استعمل فيه اذوات الانفصال
 بحسب ان يكون احدي المنفصلات الثلاث فقال الشيخ الرئيس
 في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخر غير ما نوع
 الجمع وغير ما نوع الخلو لقولنا اريت اما زيد او اما عمرا او العالم
 اما ان يعبد الله واما ان ينفع المسلمين **قوله** العدد اما زائد او ناقص
 او مساو حقيقة العدد هو ما ساروي نصف مجموع حاشيتيه
 القريبتين او البعيدتين علي السواء مثلا الثمانية لها حاشيتان
 قريبتان وهما الذي قبلها وهو سبعة والذي فوقها وهو
 تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان
 بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعهما ستة عشر والثمانية
 نصفها ايضا وعلي هذا انفس نكل عددا ردتا فانوقه
 وما تحتها مباشرة يسمى حاشيتين قريبتين وما كان اعلي
 مما فوقه واسفل مما تحت بهما له حاشيتان بعيدتان
 ومعنى المثال المذكور ان العدد ان زادت كسور عليه
 فتكون

في المثال المذكور ان العدد ان زادت كسور عليه فتكون

فهي العدد الزائد وان ساوت فهو المساوي وان نقصت
 فهو العدد الناقص مثال الزائد الاثنا عشر فان كسورها
 نصف وثلاث ربيع وسدس ومجموعها يزيد عليها واعلم ان
 حل الزائد انما هو كسورها لانفسها واما الاثنا عشر فتوصف
 بانها من زيد عليها فهو من تسمية الشيء باسم كله لان مجموع
 الكسور كل للاثني عشر وحل حقيقي بحسب الاصطلاح
 لا بعد في ذلك قاله برهان الدين في خواصي القري ومثال
 الناقص كالاربعة فان لها نصفين وربعين ومجموعها ناقص
 عنها ومثال المساوي كالستة فان لها نصفين وثلاثين وسدسا
 ومجموعها مساو لها وهذا وقد اعترض بعضهم ما ذكرنا من جعل
 حل الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة في الكسور مجاز في
 نفس العدد تحكم بل لو عكس ذلك وجعل الاثني عشر مثالا
 للناقص لانها ناقصة من مجموع كسورها وجعلت الاربعة
 مثلا للزائد لما ذكرنا لكان اظهر اذ هو المتبادر الي الاذهان
 والتبادر علامة الحقيقة ويمكن ان يجاب بان هذا وان كان
 متبادرا الا ان المشهور ما قدمناه والمشهور ولو خطا يقدم
 علي المشهور ولو صوابا **قوله** واورد عليه اي علي المثال المتكسر
 وحاصل الايراد مع ايضاحه هو ان يقال انه قد مر ان المنفصلة
 الحقيقية هي التي لا يجمع طرفاها ولا يرتفعان فلو قدرناها
 مركبة من ثلاثة اجزاء فاكثر فيلزم ارتفاع طرفيها معا فلا
 تكون حقيقية كما قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو هو

فقولنا مساوي يرتفع عنده الطرفان وهما زايد وناقص فيلزم
 الفساد وهو ارتقاء طرفيهما معا هذا الايراد بالنسبة للحقيقية
 واما بالنسبة الى مانعة الخلو فمما يقال قد مر ايضا ان هـ
 طرفا مانعة الخلو لا يخلو الواقع عنها واذا فرضنا تركبها
 من ثلاثة اجزاء يلزم الخلو المذكور وذلك انه اذا صدق هـ
 العدد مساوي لخلو الواقع عن كونه زايدا وناقصا فيلزم الفساد
 وهو ان طرفيها قد دخلا الواقع عنهما وتقرير الجواب عن كل
 من الايرادين هو ان يقال ان اجزاء الحقيقية وان كانت هـ
 ثلاثة في اللفظ فهي جزان في المعنى وذلك ان زايدا يقابله غير
 زيد وغيره ايد يصدق بالناقص والمساوي فكانه قيل العدد
 اما زايد او غير زايد فهو اي قولنا غير زايد وان لم يذكر في اللفظ
 فهو مذكور بالقوة وهو لا يجتمع مع الجزء الاول ولا يرتفع معه
 ولا معنى لكونها حقيقية الا هذا الجواب بالنظر للحقيقية
 واما بالنظر لمانعة الخلو فمما يقال امتناع خلو الواقع
 انما هو بالنظر للطرفين الاصيلين وهما زايد وغيره ايد
 لا بين زايد وناقص ومساوي حتى يلزم الفساد المذكور
 وبالجملة المرتفع جز واحد مشتمل على جزين ومقابلته
 هو الجزء المذكور فهو الطرف الآخر هكذا اشار اليه السيد
 في تقاريره **بحث التنافض**

قوله والتناقض لما فرغ المصنف من بيان القضايا واقسامها
 شرع في لواحقها واحكامها على طريق الاختصار والاقتصار
 على ما

علي ما هو المطلوب فقال التنافض وهو ما خوذ من النقص
 وهو إزالة الشيء من اصله عن مكانه كنقص الجدار والمراد به
 هنا ما سيذكره المصنف وقدمه على العكس مع انهما من احكام القضا
 لتوقف معرفة العكس عليه في الجملة لان من طرق اثبات العكس
 هو الخلف وهو عبارة عن ضم نقيض العكس مع الاصل ليستلزم
 المحال واعلم ان هذا التعريف للتنافض قد استعمله عند المنطقيين
 وهو معرض بانه غير جامع لانهم صرحوا بالتنافض بين المقربين
 حينئذ قال صاحب الكشاف في فصل عكس النقيض ان التنافض
 بين المفردين انما يكون باخذ المفهوم العدمي في مقابلته
 المفهوم الوجودي كما ذكره الشيخ في الشفا والامام في المباحث
 الشريفة فيكون نقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر واجيب
 عنه بان هذا التعريف للتنافض الذي يكون بين القضيتين
 ويؤيده قول المشايخ كما في من الاصطلاحات المنطقية الشاف
 وهو ان وجد بين المفردات كما تقدم الا ان اهل هذا الفن
 لا غرض لهم في المفردات وليست من مقاصدهم اذ المقصود
 الاصيلي لهم هنا انما هو تنافض القضايا لان الكلام هنا في
 احكامها التي لها مدخل في القياسات فلا حرم فرضه
 المصنف فيها واما تنافض المفردات فمعلم بطريق المقايسة
قوله خرج اختلاف مفردين اي لانه لا غرض للمنطقيين بتعلق
 به قال القزويني ما حاصله انه لا يتصور تنافض بين المفردات
 لانها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة وبدونه لا يكون سلبا

والجواب ومثل المفردين المقتضيان المهملتان لا ينفان في قوة
الجزئيتين فهما بمنزلة المفرد ولقد تم انه لا تناقض بين
المفردات نعم يقع بين مملكة ومحصورة ولا يقال ان الكلية
شاملة لجميع الافراد والجزئية شاملة لبعضها فهما متباينتان
فلا تناقض لانا نقول ذلك البعض قد تناقض فيه الحكم وزيادة
البعض في الكلية لا يمنع منه قاله بعض الافاضل **قوله** وبالعدل
والتحصيل مثال العدول يريد غير كاتب والتحصيل يريد ليس بكاتب
قوله لذاته اي الاختلاف بالاجاب والسلب بان يكون مستقلا
في ذلك الاقتضا فلا يلون محتاجا الي امر اخر فايما تحقق ذلك
الاختلاف يعين صدق احدهما وكذب الاخر وهو فصل واما
قبل اجناس والاخراج بهما من حيث اعتبارها فصولا فالاختلاف
جنس اعلا وقضيتين جنس دونه والاجاب والسلب جنس
ثالث وهودون الثاني ومقاد الحيشية جنس رابع **قوله** لذاته
اي الاختلاف بل لخصوص المادة كما في اجاب الشيء وسلب
لازمه المساوي كما في مثال **قوله** في ثمان وحدات
قال في حواشي الفوتري اعلم ان الوحدات المذكورة شروط
في تحقيق وحدة النسبة الحكيمة التي هي مورد الاجاب
والسلب فاعتبارها الاجل تحقق الوحدة المذكورة لانفسها
حتى لو امكن تحقق التناقض على شيء منها على ما لا يخفى
وبهذا التقرير يعلم ان المعتبر انما هو وحدة النسبة الحكيمة
الا حتى لو اعتبر وحدة النسبة لا تنحصر شروط تحقق التناقض

فيما

67
فيما ذكره من الوحدات الثمانية بل لا بد من وحدة العلة نحو
النجار عامل اي للسلطان النجار ليس يعامل اي لغيره والآلة نحو
ميكاتب اي بالقلم الواسطي يريد ليس بكاتب اي بالقلم التركي
والمفعول به نحو يريد ضارب اي محمدا يريد ليس بضارب اي بغيره
ولم يميز نحو عندي عشرون اي درهمها وليس عندي عشرون
اي دينار وباختلاف الحال لقولك جاز يدركها ما جاز يدركها
واذا كان من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيهما وحيث
تكون التي اوجبت التناقض ثمانية فقط فينبغي ان تعتبر
وحدة جامعة لجميع الوحدات وهي وحدة النسبة **قوله** في
الموضوع الخ اي اتحاد الموضوع وكذا المحمول في القضيتين قال
بعض من حاشي الكافي فان قيل قد مر جوابا بان قولنا يريد انسان
مناقض لقولنا يريد ليس بشيء وقولنا الانسان ناطق مناقض
لقولنا ليس بشيء بباطل مع فقد اي الشرطين وهما وحدة الموضوع
ووحدة المحمول قلنا المراد بالاتفاق في الوحدات اعم من ان
يكون بحسب اللفظ والمعنى او بحسب المعنى فقط كما في هذين
المثالين **قوله** والزمان اي اتحادها فيه بان يكون زمانها واحدا
ان قيل قد تحقق التناقض في مثل قولنا يريد اب لعمر واي امس
يريد ليس باب له اي اليوم مع عدم وحدة الزمان قلنا لا بأس
بتحقق التناقض فيه لان صدق احدهما وكذب الاخر ليس
لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك لان الابوة صفة
لو تحققت امس تحققت اليوم قاله ملا احمد وهذا بناء على

ان احدها صادقة والاخرى كاذبة كما قال وقال شيخنا الانسلي
 ذلك ليجوز كذبها جميعا بان يكون اثباته الات لانه قبل الولادة
 لا يسمى **ابا قوله** والمكان بان يكون مكانها واحد **اقوله** والجزء
 والكل اذ لو اختلفا فيهما او الجزء والكل مع انها شيان مختلفان
 فكان القياس ان تكون وحدتهما وحدتين لا واحدة وكذا وحدة
 القوة والفعل فتصير الوحدات على هذا عشرة قلنا لان اختلاف
 القضيةتين لا يتصور في كل منهما بان يكون كل موضوع هذه هـ
 القضية غير كل موضوع القضية الثانية مع ان فرض المسئلة
 ان موضوعيها واحد فكيف يتصور اختلاف كلهما او جزئيهما
 او قوتيهما او فعليهما حتي يشترط اتفاقهما في ذلك بخلاف الوحدات
 الباقية فان الاختلاف يتصور في كل منهما فلذا اجعلوا كل هـ
 واحدة منها واحدة وشرطوا الاتفاق بينهما **قوله** الدن بفتح
 الدال وعا الحزج حذوب الاسفل **قوله** الترجي الح فيه
 بحك لاهاتين القضيةتين مهملتان ولا تتألف بينهما
 وكذا ايحك في المثال الذي بعدها قال شيخنا ويمكن الجواب
 بجعل ال للعهد فتكون القضيةتين شخصيتين الا ان يقول
 انه مثال فلا يرد عليه ما ذكر **قوله** ورد المتأخرون هذه
 الوحدات التي يردوها الي وحدتين وحدة الموضوع
 ووحدة المحمول لان وحدة الشرط والجزء والكل تندرج
 تحت ووحدة الموضوع اما اندارج وحدة الشرط فلان
 الموضوع في قولنا الجسم مفروق للبصر بشرط كونه ابيض
 هو

هو الجسم الابيض وفي قولنا الجسم ليس بمفروق للبصر بشرط
 كونه اسود هو الجسم الاسود واما اندراج وحدة
 الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الترجي اسود هو
 بعينه في قولنا الترجي ليس باسود هو كله فاختلافهما
 مستلزم لاختلاف الموضوع فلما اخذ الموضوع التحدث
 كلها والوحدات الباقية تندرج تحت وحدة المحمول اما اندراج
 القوة والفعل فلان المحمول في قولنا الحز في الدن ليس بمسكر
 هو عدم شربه وفي قولنا الحز في الدن مسكر هو شربه
 واما اندراج وحدة الاضافة فلان المحمول في قولنا زيد اب
 لعمرو هو متولد منه عمرو وفي قولنا زيد ليس باب لعمرو
 هو غير متولد منه عمرو واما اندراج وحدة المكان في
 وحدة الزمان فلان وحدة الزمان مستلزمة لوحدة هـ
 المكان قال ملا احمد وكل ذلك تعسف ولذلك قال صاحب
 التجريد انا اذا قلنا الشمس تجفف الثوب الندي اي
 اذا لم يكن الهوا باردا ولا تجفده اذا كان باردا لم يكن عدم
 برودة الهوا ولا وجودها جزو من الموضوع الذي هو
 الشمس ولا من المحمول الذي هو قولنا تجفف الثوب الندي
 بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه اذ لو قيل الشمس مع
 برودة الهوا غير الشمس مع برودته او قيل تجفف الثوب
 مع عدم البرودة غير مع وجودها كانت تعسفا اه فالصواب
 ان يقال ان هذه الوحدات مندرجة تحت وحدة الموضوع

والمحمول من غير تعيين بل الاصوب ان يكتفى بوحدة النسبة
الحكمية ووجهه ما قاله القدماء من ورود التسلب **قوله**
لانه اذا اختلف شيء من الثمانية الى ثمانية ان نسبة المحمول الى
امر مغايرة النسبة الى امر اخر وان نسبة محمول الى شيء مغايرة
نسبة محمول اخر اليه والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في
ذاك وعلى هذا القياس **قوله** لكن يعبر بدل الموضوع الخ كان
يقال مثلا لا بد من اتحاد المقدم في كل من القضيتين وكذا التالي
في كل منهما ولا بد فيهما من الاتحاد في الزمان **قوله** وفي نسخة
المحصولات اي بلفظ الجميع وهي المحصورات الاربع الموجبة
بسميها واما الممثلة فهي في حكم الجزئية فكما لا يكون بين
الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بين الممثلتين تناقض بل
بين ماملة وكلية بان تكون موجبة والكلية سالبة وبالعكس
كما بين الكلية والجزئية **قوله** والمراد المحصورات بان يعني لان التناقض
انما يكون بين قضيتين لا التفرع والجمعية انما هي باعتبار الافراد
مع ان الالف واللام الجنسية اذا دخلت على الجمع ابطلت منه
معنى الجمعية **قوله** بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة هو
محل هذا المالم تعتبر الجهة اما اذا اعتبرت فلا بد في المحصورات
زيادة على رعاية الشروط من الاختلاف في الجهة كالضرورة والدوام
والامكان والاطلاق لعدم تحقق التناقض عند اتحادها لانه في مادة الامكان
الخاص تكذب الضرورية يقال لقولنا ليس انسان كاتب بالضرورة وتصدق
الممكن ان لقولنا بالامكان كل انسان كاتب ليس كل انسان كاتباه
بالامكان

9
بالامكان لان امكان التسلب لا يرفع امكان الايجاب **قوله** في
الكمية هذا الشرط لا يكفي في التناقض بين المحصورات من مطلقا
لانها ان كانتا شرطيتين فلا بد من شرط اخر وهو الموافقة في الجنس
اي الاتصال والاتصال والفرع ايضا اي اللزوم والمناد والاتفاق في
المقدم والتالي لانه عند اختلاف شيء منهما لا يتحقق التناقض بينهما
قوله اي الكلية والجزئية هذا تفسير للكمية بان تكون احدهما
مسورة بسورة الكلية والاخرى بسورة الجزئية اي بما في حكمه من
الاهمال كما قاله الحفيد فان قلت لا اتحاد للموضوع في الكلية والجزئية
لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعضها والجمع غير
البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية واذا لم يتحد النسبة
لم يتوارد التسلب والايجاب على شيء واحد فكيف يتحقق التناقض
فان اجيب بان مرادهم بالاتحاد الاتحاد في اللفظ قلنا هو غير صحيح لانه
يستلزم شغل المنطقي بالالفاظ والمنطقي من حيث هو منطقي لا شغل
له بذلك وان اجيب بان المراد الاتحاد في المفهوم فهو فاسد لانه يستلزم
ان يراد من الموضوع في المحصورات المفهوم مع ان تحقيق المحصورات
ياباه لانه قد ثبت بالدلائل القطعية ان المراد من جانب الموضوع انما
هو الذات اي الافراد لا المفهوم واذا كان كذلك صح ما قلناه من ان
الموضوع في الكلية والجزئية لم يتحد اذ جميع الافراد غير بعضها واذا
كانت غير اقلاتنا تصح وتمكن ان يقال في الجواب لما كان البعض الذي اراد
من موضوع الجزئية دخلا في موضوع الكلية وكان البعض الذي ورد عليه التسلب
في الجزئية هو عينه الذي ورد عليه الايجاب في الكلية قلنا انهما متحدان

في الموضوع غاية ما في الباب ان موضوع الكلية قد اشتمل على امر
 اخر وهو البعض الاخر وهذا الاثنان اتحاد الكلية والجزئية
 في الموضوع فاذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس
 بانسان فالبعض الواقع من الحيوان موضوع الجزئية اعني الفرس
 والبغل وغيرهما هو بعينه وقع موضوعا للكلية فالكلمة افادت
 الانسانية لذلك البعض والجزئية افادت نفيها عنه فكانت
 قلت مثلا الفرس انسان وغير انسان فتوارد اليجاب والسلب
 على محل واحد فبيننا قضات جزما بخلاف الجزئيتين كقولك بعض
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فان البعضين
 يجوز ان يكونا عينين فبيننا قضات وغير عينين فلا يتناقضان
 هذا المخلص ما حققه ودققه برهان الدين في حواشي الفري
قوله لان الكلمتين قد تكذبتان اي في مادة يكون الموضوع فيها
 اعم من المحمول كقولنا كل انسان كاتب اي بالفعل ولاشي من الانسان
 يكتب اي بالفعل فان الموضوع فيها اعم من المحمول لانه
 يتناول الكاتب بالفعل والقوة **قوله** والنقيضان لا يجتمعان ولا
 يرتفعان هذا في المعنى من تمام قوله لان الكلمتين لو كانتا
 قال انما لم يحصل التناقض بين الكلمتين لانه لو حصل لم يرتفعا
 وقد ارتفعا فكذبها اي ارتفعا عما دليل على عدم تناقضها
 وكذلك الجزئيتان لو كانت بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا
 في الصدق فدل ذلك على عدم التناقض بينهما **قوله** وهذا ان
 المثالان اي السابقان في المتن وهما اللذان حصل بينهما هو
 التناقض

التناقض **قوله** ومثال الشرطيتين اي اللتين بينهما تناقض
 من المتصلتين الاتفاقيتين اخذت مثاله ومثاله في اللزوميتين
 المتصلتين قولنا مثلا كل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثاله في
 المتصلتين قولنا دائما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس
 دائما ان يكون العدد زوجا او فردا فان قلت لم اورد الاتفاقية
 مثلا وكان الاولى ان يعطى بالقضية الشرطية اللزومية قلنا اجاب
 العلامة الشبرا مليسي بانه اذا وقع التناقض بين الاتفاقيتين
 فاحري ان يكون بين اللزوميتين وانما نص على ذلك في
 الاتفاقية لانه قد يخفى **قوله** والمهملتان الحما الموحية
 والسالبة وقوله في قوة الجزئيتين يعني فكما لا يكون بينهما
 تناقض كذلك لا يكون بين المهملتين تناقض **قوله** ومن
 الاصطلاحات المنطقية العكس اعلم ان المفهوم المتبادر
 من معنى العكس هنا ثلاثة امور احدها القضية الحاصلة
 بعد التبدل لعل فيها بان يجعل كلامها مكان الآخر جملة
 كانت او شرطية فيكون من اطلاق المصدر واردة اسم
 المفعول الثاني نفس هذا وهو المتبادر من اللفظ الثالث
 التبدل الذي هو نتيجة التبدل والاولان وقع الاصطلاح
 عليها بخلاف الثالث **قوله** التبدل كل من طرفي القضية
 الحزرا بعضهم ذات الترتيب الطبيعي ليعتبر بذلك عن
 المنفصلة فانه لا عكس لهما مقيد او عكسها لا يؤثر في معناها

لأن مقدمها إذا جعل تاليا وتالياها مقدها فالعناد بحاله
لا يتغير كقولنا أما أن يكون العدد زوجا أو فردا فلو قلت
العدد أما أن يكون فردا أو زوجا لم يتغير المعنى وحاصله
أنه ليس في طبع أحد طرفي المتصلة ما يقتضي كونه
مقدما وتاليا بخلاف المتصلة فإن في طبع أحدهما ما يقتضي
بقتضيه كونه مقدما البتة لآنا ليا كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فإنه يقتضي كونه ملزوما للوجود النهار
كذا قرره السعد **قوله** كلما ليس بحيوان هذه قضية
موجبة معدلة الطرفين قد انتهت على ثبوت عدم
الإنسانية لغير الحيوان فهي عكس ما قبلها وهو كل
إنسان حيوان **قوله** الثاني عكس النقيض المخالف
وإنما كان مخالفا لما لفته للأصل من حيث الإيجاب هو
والسلب وهذا القسم أثبتته المتأخرون وقوله مع بقا
الصدق أي إن كان الأصل صادقا كان العكس كذلك وإن
كان كاذبا كان العكس كاذبا والصدق المذكور لا يجب أن
يكون بحسب نفس الأمر بل وبحسب وقت الفرض
دون الكيف أي فإنه لا ينبغي بل ينبغي أن الإيجاب إلى
السلب وعكسه **قوله** كل إنسان حيوان هذه القضية
موجبة كلية صادقة وقوله لا شيء مما ليس بحيوانا إنسان
هذه عكس ما قبلها وهي كلية سالبة صادقة والسلب
فيها ما خور من السور وأما حرف ليس فجزء من الموضوع

قوله الثالث

قوله الثالث العكس المستوي ويقال له المستقيم لاستواء
طرفيه واستقامتهما من التبديل بالتحقيق **قوله** وعليه
انتمصر المصراي لكونه المستعمل في العلوم والانتاجات والانتاج
بغيره لا يسمى قياسا وإنما ذكره المصراي لاحتياج إليه في علوم القضايا
قوله وهو أن يصير الموضوع الحي يصير يتشدد إلى التخصية
مبدا للفعول لأن العكس كما يطلق على القضية الحاصلة من
التبديل كذلك يطلق على التبديل كما تقدم التنبيه عليه
ويجوز أن يقال يصير بالمشقة من فوق وتشدد إلى التخصية
المكسورة مبدا للفاعل ولا يصح سكونها مع فتح أوله لأن الضمير
ليست من معانيه **قوله** مع بقا السلب والإيجاب بحاله لوقال
مع بقا الكيف لكان اختصرا قال الكافي وإنما اعتبر بقا السلب
والإيجاب لأنهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد جعل المذكي
صادقة للزمنة للأصل الأموال فقة لها في السلب والإيجاب **قوله**
ومع بقا التصديق والتكذيب بحاله قال برهان الدين معنى
الكلام هنا على التوزيع يعني أن بقا الصدق من جانب الأصل
وبقا التكذيب من جانب العكس بمعنى أن صدق الأصل
يستلزم صدق العكس وكذب العكس يستلزم كذب الأصل
ولا يلزم أن يكون بقا الكذب من جانب الأصل لأن الأصل الكاذب
قد يحصل منه العكس الصادق كقولنا بعض الحيوان إنسان في
عكس كل حيوان إنسان وأما بتقديم التصديق على التكذيب
فإنه إلى أن التصديق من جانب الأصل والتكذيب من جانب
العكس بناء على أن الأصل مقدم على العكس ليس شرطا للأصل
ملزوم والعكس لا يردون العكس هنا غاية توجيه الكلام بأنها
مقدمتان استفادتهما الترجمة ولما قيل أن يقول أن لفظ البقا
مانع من هذا التوجيه لأن البقا يدل على الكون السابق

وصدق الاصل كان له كون سابق علي الجعل المذكور فيصدق
 بالنظر اليه ان يقال ان صدقه الذي كان قبل الجعل باق بعد
 الجعل بخلاف كذب العكس فانه لم يستبق له كون قبل الجعل حتي
 يوصف بالبغا المذكور اللهم الا ان يتكلف ويراد من البغا بالنظر
 لصدق الاصل معناه الحقيقي وبالنظر للكذب العكس معناه المجازي
 اعني الوجود او يقال انه من باب التغليب اذا عرفت هذا فالاولي
 تعريفه ان يقال هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع
 بقا الكيف ووجود لازمه للاصل ليس من هذه التكلفات هذا
 وقد اجاب العلامة الغزالي بان المراد ان مجموع التصديقات
 والتكذيب بحاله لان كلاهما يكون بحاله وكون المجموع يرايه
 كون التصديق بحاله اطلاقا للفظ علي احد محتملانه علي التبيين
قوله وبعضهم بالصدق والكذب يعني والمراد التصديق بما في
 العبارة واحد والمراد تصديق المخاطب ولو كان كاذبا في الواقع
قوله وهو الحق اي استقفا الكذب والاقتضا علي الصدق
 هو اليقين الثابت ولذلك قال بعضهم ان ذكر الكذب سهو
 او سبق قلم وقد عرفت ما فيه في القولة السابقة **قوله** لان
 العكس لازم للقضية وذلك للزوم بالاستقفا للقضية
 المترتبة له والعكس لازم لها ومعني قولهم القضية تنعكس
 الي كذا ان ذلك لازم لها لزوما كلييا وقولهم غير منعكسة عدم
 لزوم ذلك ولو في مادة واحدة **قوله** ولا يلزم من كذب المترتبة
 كذب اللازم يعني باعتبار بقا التكذيب في العكس باطلا بخلاف
 العكس وهو انه يلزم من كذب اللازم كذب المترتبة وذلك لانه
 يجوز ان يكون اللازم اعم من المترتبة وكذب الاخص لا يوجب
 كذب الاعم بخلاف كذب الاعم فانه يوجب كذب الاخص اذا اعم
 جزء الاخص ويلزم من ارتفاع الجزء ارتفاع الكل **قوله** ومع هذا

المتعين

اي ومع

اي ومع صحة هذا التاويل وهو انه ليس المراد بالصدق الصدق
 في نفس الامر بل فرض الصدق فعبارة المصداولي لعدم ايهامها
 بخلاف الاول اذ هذه العبارة بظاهرها تشمل عكس الشرطيات
 المنفصلة مع انه لا عكس لها معتبرا والثاني انه بادعاء اولوية
 يقتضي ان ذات الاول تجعل ثانيا وذات الثاني اولا فيراد من
 موضوع العكس المفهوم ومن محموله افراد مع انه ليس كذلك
 وحي فيقال ان عبارة المصداولي عن ظاهرها وان المراد بالموضوع
 والمحمول الوصف العنواني اي اللفظ الدال والا فالمراد من موضوع
 العكس الافراد ومن محموله المفهوم غايته ان المصداولي
 الموضوع والمحمول تسهيلا علي المبتدي لانه المخاطب بهذه
 الرسالة **قوله** اعني وصفها العنواني من عنوت عن الشيء
 بكذا عبر عنه به مثالا اذا قلنا كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه
 ثلاثة اشياء ذات الموضوع وهو افراد الانسان من زيد وبكر
 وغيرهما ووصف الموضوع المعبر به عن هذه الافراد وهو لفظ
 الانسان ويقال له الموضوع بالذكر ويقال له العنوان ووصف
 المحمول الذي هو الحيوان ولا شك ان قولك بعض الحيوان انما
 لم يصير افراد الانسان مفهوم الحيوان وبالعكس بل هما معا
 موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف هو
 الموضوع **قوله** والموجبه الكلية لا تنعكس كلية قال الثاني
 اي لا يلزم ان تنعكس كلية هو مقتضاها انها تنعكس كذلك
 اي كلية في بعض الصور لا علي طريق اللزوم وهو كذلك كما صرح
 به بعضهم ومثل له بقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
قوله لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم الخ لما كان ما
 ذكره المصداولي تعليلا للمسئلة مادة جزئية لا يثبت المسئلة
 الكلية علل الشم علي وجه كلي وجعل ما ذكره المصداولي

بالتمثيل على ما هو العادة وحاصل ما ذكره الشرح انه يجوز ان
 يكون محمول الأصل اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول اعم
 موضوعا والموضوع الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاختصاص على
 الاعم وذلك لا يصدق كليا لعدم صدق الاخص على كل افراد الاعم
 والا يلزم ان لا يكون الاخص اخص ولا الاعم اعم قاله تلامذته **قوله**
 فانا نجد اي اذا قلنا الانسان حيوان فانا نجد الخ وهذا الاستدلال
 على المدعى السابق وهو ان الموجبة الكلية تتعكس جزئية
 وهذا احد طرق ثلاثة للقوم في بيان عكوس القضايا احدها
 هذا ويسمى طريق الافتراض وهو اخفاها ولا يجزى الا في الموجبات
 والسالبة المركبة وحاصله اننا نترض الموضوع اي ذاته شيئا
 معيننا اي فردا معيننا ما صدق عليه الموضوع ونحمل عليه وصف
 المحمول ثم وصف الموضوع اي اذا اردت الاستدلال على عكس
 القضية واما اذا حملتها على الشيء المذكور على وقت الترتيب
 الاصل كان استدلالا على اصل القضية وتقر بذلك هنا انا
 نترض الموضوع الذي هو انسان شيئا معيننا وليكن هو زيد مثلا
 فنقول زيد حيوان وزيد انسان فيحصل هناك تركيب على صورة
 الشكل الثالث فينتج منه بعض الحيوان انسان وهو المطلوب
 قال بعض المحشيين وما اختاره المصنف ليس بقياس فضلا عن ان
 يكون من الشكليات الثلاث على ما ذكره في شرح الاشارات بخلاف
 ما اختاره الشرح من طريق العكس وطريق الخلف فانها من اقسام
 القياس **قوله** موصوفا بالانسان اي شيئا معيننا موصوفا بالانسان
 والحيوان وهودات الانسان اي افرادة كزيد مثلا نقوله وهو
 الحيوان الناطق القاطع انه تفسير للشيء والمراد بالحيوان الناطق
 طلق ذات الانسان كزيد وعمرو كما تقدم **قوله** ويلزم المناقاة
 الخ هذا اشارة الى برهان العكس وهي الطريق الثانية من الطرق

الثلاثة

الثلاثة التي اشرنا اليها فيما تقدم ويعوان يعكس نقيض المطلوب
 الي ما ينافي في الأصل في ادبي الى مناقاة الأصل المفروض الصدق
 فهو كاذب فيكون نقيضه وهو العكس حقا وبيانه ان نقول لولم
 يصدق بعض الحيوان انسان الذي هو عكس كل انسان حيوان
 لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان ثم تعكسه كنفسه
 الي لا شيء من الانسان بحيوان وهو منافي للأصل وهو كل انسان
 حيوان وما نافي الصادق فهو كاذب فيكذب ملزومه وهو العكس
 الذي هو نقيض المطلوب فيصدق المطلوب او نقول لا شيء من
 الانسان بحيوان يستلزم جزئية سالبة تناقض الأصل لان
 الكلية تستلزم جزئيتها فتكون الجزئية كاذبة ويلزم كذب
 معكوسها فيلزم صدق نقيضه الذي هو العكس المطلوب فنقول
 الشرح فيصدق ليس بعض الخ فيه اشارة خفية الى قولنا او نقول
 الخ خلافا لما في خطأ الشرح في هذه العبارة وقال الصواب ان يقول
 لا شيء من الانسان بحيوان لانه عكس السالبة **قوله** او يضم ذلك
 النقيض فيه اشارة الى طريق الخلف وهي الطريق الثالثة
 من الطرق الثلاثة التي ذكرناها وحاصلها ان يضم نقيض
 الي الأصل لينتج من الشكل الاول محالا كان يقال متى صدق كل
 انسان حيوان او بعض الانسان حيوان وجب ان يصدق
 بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الامر
 الحيوان بانسان ونضمه اي النقيض المذكور الي القضية
 التي هي اصل هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان
 لينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو محال لان الشيء لا يسلب
 عن نفسه والبطالان انما جاز من نقيض العكس فيكون العكس
 حقا **قوله** والموجبة الجزئية الخ فان قلت هذه الحجة متفوضة
 لانها لو صحت لانعكس قولنا بعض الانسان زيد الي بعض زيد

انسان مع انه لم ينعكس اليه فكذلك وصدق الاصل قلنا ليس المراد
 بزيد هاهنا معناه الجزئي لان الجزم لا يقع محولا بل المراد المفهوم الكلي
 وهو المسمي بزيد فنقولنا بعض الانسان نريد معناه بعض الانسان
 مسمي بزيد فينعكس الي قولنا بعض المسمي بزيد انسان فلا نقف
 فليتنامل **قوله** لانا نجد الخ هذا اشارة الى دليل الاقتراض وقوله ولانه
 اذا صدق هذا اشارة الى دليل العكس وقوله او يفهم هذا التقيض
 الخ هذا اشارة الى دليل الخلف وتقدم تقرير الثلاثة فلا تكن من الغا
 فليكن **قوله** وذلك بين بنفسه اي التصديق بان عكس السالبة
 الكلية يكون سالبة كلية ضروري معلوم بالبداهة لا يحتاج في
 اثباته الى برهان وعليه هذا فقوله لانه اذا صدق الخ تنبيه وتذكير
 لما ارعاه من انعكاس السالبة الكلية الي نفسها لانه من اثبات
 القاعدة الكلية بالدليل فتأمل **قوله** فانه اذا صدق الخ هذا اشارة
 الي طريق العكس وانما لم يبين عكس السؤال بطريق الافتراض
 لان الافتراض انما يصح عند وجود الذات والسؤال لا يستلزم ذلك
 بخلاف الموجبات ويعني بالسؤال السؤال البسيطة والاقتالا
 فتراض يجري في السؤال المركبة كما هو مبين في محله **قوله**
 والا لصدق تقيضه وان لم يصدق لاشي من الانسان بجزم صدق
 تقيضه وهو بعض الجرا انسان لا تقيض السلب الكلي الى ايجاب
 الجزمي ثم تنعكس تلك الموجبة الجزئية كنفسها ليحصل موجبة
 جزئية متناقضة للاصل الذي هو سالبة كلية مثلا اذا صدق لا
 شي من الانسان بجزم يجب ان يصدق عكسه وهو لاشي من الجرم
 با انسان لانه لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو بعض الجرا انسان
 ثم ننعكسه كنفسه الي قولنا بعض الانسان جرم فتحصل المتناقضة
 المذكورة **قوله** وقد كان الاصل لاشي من الجرم با انسان وهذا سبق
 قلنا اذا اصل المذكور في كلام المصنف لاشي من الانسان بجزم فاصواب

كلام

كلام المصنف لاشي من الانسان بجزم **قوله** او يفهم هذا التقيض الخ ما
 ذكره المصنف مبني على ما ذكره قبل وقد عرفت انه سبق قلنا وان
 الصواب خلافه فتكون هذه العبارة ايضا خطأ لان المفهوم فيها
 عكس التقيض لان نفسه وعبارة السيد هكذا ولو جعل التقيض
 اعني بعض الانسان الجرا انسان صغرى وجعل الاصل كبرى
 هكذا بعض الجرا انسان ولا شي من الانسان بجزم ينتج من الشكل
 الاول بعض الجرا ليس بجرا **قوله** لانه انما تعرض الخ هذا بيان
 لحكمة اختيار التعبير بالكلية وحاصله ان الكلية والجزئية
 عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذلك عبر بها بخلاف ما لو
 عبر بالنفس لان النفس ليست من الكم وهي وان لم تكن من الجهة
 لكنها لم تشملها فلذلك عدل عنها **قوله** والسالبة الجزئية
 لا عكس لها الزوم ما اي لا يلزم ان تنعكس اذ لو لم يلزم ذلك لصدق
 العكس في كل موضع مع انه ليس كذلك **قوله** فيصدق سلب الا
 خص وهو الانسان مثلا عن بعض الاخص لا متناع وجود الاخص
 بدون الاعم فلا يجوز ان يقال بعض الانسان ليس بجرا وان
قوله لصدق تقيضه اي تقيض العكس وهو الايجاب الكلي
 فيلزم ان يكون العكس كاذبا والا لا اجتماع التقيضان **قوله** والا
 لوجد الكل يعني لصدق عكسه لزوم وجود الامكان الكل وهو
 الانسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الجز وهو الحيوان
 الذي هو جزء الانسان وهو اي وجود الكل بدون الجز محال
قوله في بعض المواد اي المواضع او الامثلة او الصور والمال
 واحد وهو ما اذا كان بين المجرول والموضوع تباين كلي او عمومي
 من وجه وقد مثل المثل الاول ومثاله الثاني قولنا بعض الحيوان
 ليس بابيض فانه يصدق مع صدق عكسه وهو بعض الابيض

ليس بمحيوان **نحت احكام القياس** هذا الباب من الاصطلاحات
المنطقية **قوله** وهو المقصد المسمى بالطلب الاعلى والمقصد الاسنى
اي بالنسبة لما قبله وذلك لان المقصود بالذات من العلوم المدونة
مسائلها التي تكون الادراكات المتعلقة تصديقات فالادراكات التصديقية
هي المقصودة من تلك العلوم فالغرض الاصلي من علم المنطق انما هو
الايصال الي الجوهريات والقياس موصل الي المقصد التصديقي الذي
هو اشرف المقاصد فيكون هو اي القياس المقصد الاصلي بهذا الاعتبار
بخلاف الادراكات التصورية فاما تطلب في العلوم المدونة لتلك
التصورات وسابيل ووسايل الي التصديقات فتكون الادراكات
التصديقية اشرف منها واعلا لما كان الهدى في الايصال اليها هو
القياس فقط بيده المصون وترك الاستقراء والتشليل بناء على انها
لا يفيدان اليقين فكانه جعلها بمنزلة الامر الذي لا يوصل الي شيء **قوله**
تقد يرشي على مثال اخر يا ضافة مثال الي اخراي على مثال شي اخر
كتقد ير الشوب على الالة المسمى بالذراع فهي اي الالة المذكورة
مثال لما في ذهن اي ذهن المقدر فالذراع حقيقة هو الذي في ذهن
والالة المحسوسة من حديد او خشب مثال له هذا يحصل ما قاله
شيخنا **قوله** هو قول مولف الخ قال بعض المحققين هذا حد لا رسم
لانه مفهوم اعتباري لوحظ ولا ثم وضع لفظ القياس با زاوية فيكون
حده خلا لما قاله الكاقي وقوله من اقوال من تبعية فلا
يحتاج الي تاويل الاقوال بما فوق الواحد **قوله** ملفوظ ومعقول
قال السيد في شرحه القول عندهم عبارة عن المؤلف المعقول
لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لانه على المعقول انتهى
فافهمت عبارته ان الاصل في القياس هو المؤلف المعقول وقد يطلق
على الملفوظ ومن ثم قال الشرح ملفوظ ومعقول لكن عبارته لا يعلم
منها ايها الاصل والتعريف المذكور ان جعل تعريفا للقياس المعقول

وهو الظاهر

وهو الظاهر يرد بالقول والاقوال الامور المعقولة فاستلزامه للقول
الاخر الذي هو النتيجة ظاهر وان جعل تعريفا للقياس الملفوظ
يراد منها الامور الملفوظة واستلزامه للقول الاخر باعتبار انه دال
على المركب المعقول فعلى كل تقدير يراد من القول الاخر المركب
المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزمه المتلفظ بالاقوال ولا المتعلق
لمعانيها **قوله** مولف قيل انه مستدرك لان المؤلف مراد في القول في
اصطلاح هذا الفن قال السيد وانما ذكر في التعريف ليشتمل به
قوله من اقوال والا فلا حاجة اليه كما تقدم **قوله** من اقوال اي
عما قضيا صادقة كانت او كاذبة كما سياتي مثالا **قوله** قولين
فاكثر اشار به الي ان المراد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة صحة
التأليف القياس من مقدمتين قال ملا قال مع ان الاقوال جمع
ذكر في التعريف وكل جمع يذكر في التعديفات في هذا يراد ما فوق
الواحد قال السيد ولا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانت
لاستلزامهما احدا هما او مراده ان التعيين لقضيتين المستلزمين
لا احدا هما لا يلزم منها قول اخرا ليس للاخرى دخل فيها فهمها
خارجتان من القياس كقولك زيد قائم وعمرو ذاهب فان هاتين
القضيتين تستلزمان احداهما استلزام الكل من حيث هو كل
لجزء فلا يكون لكل واحدة منهما دخل في حصول الاخرى ولا يلزم
ان يكون الجزئ مستلزما للجزء والمفروض خلافه ولهذا لوحظت
احداهما ليقين الاخرى حاصلة فلو كان لكل دخل كان يلزم
من وجود او عدم احداهما وجود الاخرى او عدمها مع انه
ليس كذلك وامثال هذه المسائل وان كانت يسيرة بحسب
الدراية لكنها لا تدخل بسهولة تحت العبارة هذا ملخص ما قاله
برهان الدين في حواشي الفزي **قوله** عنها الخ المراد بالزوم هنا
الزوم الذهني ومعناه ان المقدمتين متي حصلتا في ذهن المتكلم

الذهن الى النتيجة ولو قال المصنف عنه بتذكير الضمير لكان اولي
ليرجع للقول لان فيه المادة والصورة فكانه قول واحد بخلاف
الاقوال فان فيها المادة فقط ومعني لزوم القول الاخران لكل من
مقدمتي القياس دخلا فيه وهذا غير موجود في الاقوال كما تقدم
ايضا حجة في القولة التي قبل هذه **قوله** اي مفاير لكل منها اي
من الاقوال بحيث انه ليس قضية منها وان كان مولفا من اجزاها
وحاصل معني المفايرة ان لا يكون القول الاخر نفس الصغرى
ولان نفس الكبرى تخرج نحو الانسان حيوان وكل حيوان حيوان
فان ينتجته ليست مكنسبة منها لانها نفس الصغرى فلا يكون
قياسا **قوله** والاول يسمى قياسا بسيطا اي لانه في تقابلة المركب
المذكور بعده واعلم ان كون القياس الثاني مركب من ثلاثة
اقوال امر ظاهر فقط لانه عند التحقيق قياسان بسيطان
لا قياس واحد وذلك ان تقول النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ
للمال خفية سارق فهذا قياس اول غايته انك تاخذ نتيجة
وتجعلها صغرى للقياس الثاني فتقول النباش سارق وكل
سارق تقطع يده **قوله** فخرج عنه ان يكون قياسا الخ مثلا كل
انسان حيوان فانه مستلزم لعكسه المستوي وهو بعض الحيوان
انسان وعكس نقيضه الموافق وهو كل ما ليس بحيوان ليس
بانسان فهذه القضية المعدولة الطرفين والتي قبلها لاقتل
للقضية الاصل فلا يسمى قياسا لانها قول واحد وكذا لو عكسها
بعكس النقيض المخالف بان قبل الطرف الاول بنقيض الثاني
والثاني بعين الاول نحو لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وخرج
ايضا القضية المركبة من قضيتين المستلزم لعكسها فانها في الوق
قول واحد فقط **قوله** والاستقراء التمثيل اي خرج كل منهما عن
ان يكون قياسا والمراد بالاستقراء التام وحقيقته اجدا حكم

الكثر الجزئيات

الكثر الجزئيات علي الكل بواسطة تتبع اكثر الجزئيات كقولنا
كل حيوان غير الانسان ليس له حيض دليل هذا الحكم هو ان الغرس
والبغل والحمار كذلك ومثله كل حيوان يحرك فكه الاستقراء عند المضغ
دليل الحكم هو ان الانسان والفرس والبغل والحمار والبق كذلك
والاستقراء المذكور في هذين المثالين غير تام لوجود الامر تب
في المثال الاول فانها تحييد وجود التماسيح في المثال الثاني
فانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ وحقيقة التمثيل هو تشويك
جزئ مع جزئ اخر في حكمه لما تلت بينهما في معني كقولك التليذ
حرام لانه مسكوكا لجزئ فهو كذلك كالتمثيل وتشبيه اثبت به
حرمة التليذ وانما كان غير مفيد لليقين لجواز ان يكون ذات
الجزئ لها دخل في الحرمة واما الاستقراء التام فحكمه حكم القياس
في افادة اليقين لانه اجدا حكم جميع الجزئيات علي الكل وانما
يوجد اذا كانت الجزئيات مضبوطة كما تقول كل عنصر فهو
متحيز لان الارض والهوا والنار والما كذلك فجزئيات العنصر
لا تخرج عن هذه الاربعة فلا يوجد جزئ الاول له هذا الحكم فلذا
كان مفيدا لليقين ولهذا لا يحولونه الي صورة القياس فيقولون
في هذا المثال كل العناصر هذه الاربعة وكل الاربعة متحيز فكل
العناصر متحيز والظاهر ان كلامنا الاستقراء التمثيل غير خارج
عن القياس ولو كانت مقدماتها ظنية لان الظن لا يضر في تسمية
المقدمتين قياسا والالخرجت الخطابة والمجدل والسفسطة
والشعرية عليه شيخنا ويؤيده ما ذكره قلا احمد قال محل
خروج الاستقراء التمثيل بقيد اللزوم اذا كان المراد بلزوم
القول الاخر لزوم العلم به بمعني الجزم واما اذا كان المراد
ما هو اعلم فلا يخرج ان **قوله** بواسطة مقدمة اجنبية
اي غير لازمة عن مقدمات القياس **قوله** فلان المراد

يتحرك فهو حي لعله خذف منه الكبري وهي وكل متحرك فهو حي
واما قول الشر فهو حي فهو النتيجة لانه في معنى فلان المدينت
حي واعلم انه لا وجه لا خراج حيث يذ لانه قياس صحيح
منتج غير متوقف على شيء **قوله** وكما في القياس المساواة الخ
ومنه قولنا القول يشبع الجاهم والجاهم يشبع الذيب ينتج
القول يشبع الذيب وهو باطل لان صدقه يتوقف على ان يشبع
المشبع مشبع وهو غير صحيح **قوله** عن مثال قياس المساواة
اعلم انه ليس فيه اي في قياس المساواة وسط لان الوسط
اما ان يكون محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى او محولا
فيها او موضوعا فيهما او موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى
وقياس المساواة ليس واحدا مما ذكر فليس داخل حيت يخرج وقد
يقال لما لم يذكر في التعريف قيد تكرر الوسط احتيج الى اخراجه
بقوله لذاته والمقصود من اخراج هذه المذكورات عدم تسميتها
قياسا منطقيلا لعدم تسميتها قياسا مطلقا لانها شبيهة قياسا بالقياس
بالقياس بالتمثيل او الاستقراء والمساواة هذا معنى ما قاله شيخنا
قوله اما ولب الخ ومثاله بالمادة فان تقول الناطق مساو لمدر ك
ومدر ك مساو لصاحك فناطق مساو لصاحك في دلالتها على
الانسان لكن لا لذاتها والا كان منتجا دايما وليس ذلك فانه اذا
اخذ بدل المساواة المباينة او النصفية لم يصح استاجه كقولنا
في مثال المباينة الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
ينتج الانسان مباين للناطق وهو فاسد وكقولنا في مثال النصفية
الواحد نصف الاثنين والاثنين نصف الاربعة ينتج الواحد نصف
الاربعة وهو باطل والمصر عبر عن هذه المواد بالحروف اختصارا
قوله ولذلك لا يتحقق الاستلزام في قياس المساواة وقوله
الاحيث تصدق هذه المقدمة اي لانها محل تحقق لزوم **قوله** كما

في قولنا ملزوم لم يلزوم له ومثاله بالمادة ان تقول الشمس ملزوم للنهار
والنهار ملزوم للشمس ينتج الشمس ملزوم للنهار وقوله ما يعمر
البين وغيره المراد بالبين ما ليس بواسطة وهو الشكل الاول
وغير البين هو ما فيه واسطة وذلك كتحريك كل من المقدمتين
او احدهما التراجع الى الشكل الاول **قوله** بحيث لو سلمت يوريد
ولو كانت كاذبة **قوله** اما اقتراني لما فرغ المصنف من تعريف القياس
شرع في تقسيمه وقدم الاقتراني على الاستثنائي مع ان مفهوم
الاقتراني عديم ومفهوم الاستثنائي وجودي والوجودي اشرف
من العدمي لان القياس الاقتراني لما كان مركبا من الحملات التي
هي اصل للشرطيات وكان اكثر فائدة واقرب تنا ولا وتدا ولا
قدمه على الاستثنائي **قوله** بالفعل متعلق ببيد كراي لم يتلفظ
بها قال ملائج وانما قيد ذكر النتيجة بقوله بالفعل لانه لو اطلق
لدخلت الاقترانيات في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون
مانعا وتعريف الاقتراني غير جامع وذلك لانه النتيجة مركبة
من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيئتها الاجتماعية وصورة
الشيء ما به يحصل ذلك الشيء بالفعل ومادة الشيء ما يحصل به
ذلك الشيء بالقوة ومادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني
وان لم تكن صورتها مذكورة فلو اطلق ذلك النتيجة او ذكرتها
فقد مضى في تعريف الاستثنائي لا تنقض التعريفات جمعا وضعا
كما تقدم **قوله** فكل جسم حادث هذا هو النتيجة وليس مذكورا
في القياس بالفعل لا هو ولا نقيضه وان كان مذكورا بالقوة
لذكر مادته **قوله** وسمي اقترانيا لاقتران الحد وفيه بلا استثناء
اي بما مراد بالاقتران هو عدم الاستثناء قاله السيد وقال غيره
هو اقتران الاولين اي الحد الاصغر بالكبر في النتيجة فقوله
الشم بلا استثناء احتراز به عن القياس الاستثنائي فهو لا يسمى

اقتراينا **قوله** وهو الذي ذكر فيه نتيجة او تقيضها بالفعل وهما
سوال حاصله ان كون النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
ينافي كونها قولاً اخر علي ما تقدم في تعريف القياس وكون
تقيضها مذكوراً فيه بالفعل يستلزم ان لا يمكن التصديق
بالنتيجة لانه مع التصديق بتقيضها المذكور في القياس
لا يمكن التصديق بها وتعتبر الجواب ان المراد بذكر النتيجة
في القياس ذكر اجزائها علي الترتيب الذي في النتيجة بدون
اعتبار الحكم فيها وكذا يقال في ذكر تقيضها فيه **قوله** بل
استلزام طلوع الشمس له اي المقدمة هي دال الاستلزام
المذكور والدال هو مجموع قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لان الاستلزام لشي ليس بمقدمة لانه امر معنوي
فهذه مقدمة والثانية هي ما بعد اداة الاستسنا والنتيجة
ما يذكر بعد الفا **قوله** اعني لكن وتسمية لكن اداة استسنا
اصطلاح لاهل هذا الفن والافني حروف استدراك عند اهل
العربية **قوله** والمكبر يعني مقدمتي القياس اي فيها ولا
فلا يسميان مقدمتين بدون المكبر وايضا فقد يكون المكبر
طرفاً لا بيناً كما في الشكل الرابع وقوله فاكتر اي بحسب الظاهر
والا فالقياس لا يتوكل الا من مقدمتين فقط كما تقدم التنبيه
عليه **قوله** سواء كان محمولاً اي فيهما المحاور وموضوعاً كذلك
وذلك كما في الشكل الثاني فان المكبر محمول فيهما فيه كقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد حيوان فلا شيء من الانسان
جماد وكما في الشكل الثالث فان الموضوع لمكبر فيهما كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فينقض الحيوان ناطق
قوله او مقدم ما وتالياً وذلك في القياس الاقتراعي الشرطي
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار

موجوداً

موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة **قوله** يسمى حد الاوسط اما تسميته حد افلوقوعه
طرفاً للتضيئة موضوعاً او محمولاً لان ما تحتل اليه المقدمة من
الموضوع والمحمول يسمى حد الاوسط لكونه طرفاً للنسبة والحد في
اللغة الطرف واما تسميته اوسط فقد بينه الشارح تبعاً للحاكي ولو
قال في التقليل لانه وسيلة لنسبة الاكبر الي الصغر فيكون في المعنى
وسط المكان اولى **قوله** اخص في الغلب انما قيد اخصية الموضوع
واعمية المحمول بالغلب لانها قد يكونان متساويين نحو كل انسان
ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق
وهما متساويان هذا وقد تبع الشرقي دعوي الغلبة حسام كاتي
واعترض عليه بعض المحققين بان دعوي الغلبة لا تصح لان
الاعلوية لا تثبت الا بالاستقراء ولا شك انه لا يفيدي اليقين ما لم يكن
تاماً والاستقراء التام هنا محال بنا علي ان المطلوب الذي يستحصل
من القياس لا يدخل تحت المحرر ويمكن ان يقال كما قال مولي عصام
النسبة من تامة المحمول فهو مع النسبة اكثر من الموضوع **قوله**
يسمى حد اصغراً لانه اخص من الخفيه ان الصغر والكبر انما يكونان
وصفيين لقليل الاجزاء وكثيرها وما نحن فيه ليس كذلك وقد
يقال انه شبه قليل الا فراد بقليل الاجزاء ولا ريب في ان قليل الاجزاء
صغير بالنسبة الي كثيرها قاله قلدا احمد **قوله** والمقدمة التي سميت
بذلك لتقدمها علي المطلوب اللازم الذي هو النتيجة **قوله**
التي فيها الا صغر تسمى صغري يعني ان المقدمة المشتملة علي ال
صغر تسمى الصغري لكونها ذات الا صغر وصاحبته والمشتبهة
علي الاكبر تسمى اكبري لكونها ذات الاكبر وصاحبته ويجوز ان يقال
انه من قيل تسمية الكل باسم الجزء وذلك لان الصغري مركبة من
الا صغر والحد الاوسط ويسمى المجموع الصغري مع ان الصغري اسم

للاصغر وكذا الكلام في وجه تسمية المقدمة الكبرى بها **قوله**
يسمى قرينة وضربا قال بعض المحققين اما تسميته بالقرينة
فلا تعابرة عن امر يدل على المقصود وينصب في الكلام او
في المقام ولا خفا في ان هذا الاقتراح امر دال على النتيجة هـ
ومنصوب في الكلام واما تسميته بالضرب فلانه يحصل بسبب
الاقتراح المذكور ضروب من الشكل اي نوع منه اهو وهو كلام في
غاية الحسن والتحقيق **قوله** وهيئة التأليف الخ اعلم ان الهيئة
الحاصلة من وضع الحد المتوسط عند الحدين بحسب جملة عليها
او وضعه لهما او جملة على احدهما او وضعه للاخر يسمى شكلا وانما
سميت هذه الهيئة شكلا كما قاله الفري تشبيها لها بالهيئة
الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار **قوله** كل ج ب
وكل ب او مثاله بالمادة كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل
انسان جسم **قوله** كل ج ب ولا شيء من ا ب مثاله بالمادة كل انسان
ناطق ولا شيء من الفرس بنا طلق فلا شيء من الانسان بفرس
قوله فهو الشكل الثاني وهو لا ينتج الا السالبتين الكلية
والجزئية وانما ينتج بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فان
الكبرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها **قوله** وان كان موضوعا
فيها نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعكس الصغرى
بعض الحيوان ناطق وانما البتج بعكسها لان الموجهة الكلمة
تنعكس جزئية والشكل الثالث لا ينتج غيرها **قوله** وان كان
موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو الشكل الرابع مثاله
قولنا كل فرس حيوان وكل مهال فرس ينتج بعكس الترتيب وانما
الكلام ياتي في الشر **قوله** فان قيل فلا يتكرر الحاصل الاشكال
ان المراد من الموضوع ذاته اي افراده فان ذات الشيء عند المنها
طقة افراده وان المراد من المحول مفهومه عندهم ولا يتكرر الحد

الوسط الا اذا كان محولا فيها كما في الشكل الثاني لكون المراد به
المفهوم في المقدمتين اما الاول والرابع فلا لانه في الاول محول
في الصغرى فالمراد منه المفهوم كما تقدم وموضوع في الكبرى هـ
فالمراد منه الافراد فلا يكون متكررا ولانه في الرابع موضوع في
الصغرى فالمراد منه الافراد ومحول في الكبرى فالمراد منه المفهوم
واعلم ان هذا السؤال انما يريد على الشكل المركب من الجهتين
لا الشرطيتين وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى
في الاول والرابع يصدق عليه ثلاث مفهومات مفهوما موضوعها
ومفهوم الوسط ومفهوم الكبرى في نحو كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم ذات الانسان يصدق عليها مفهوم الانسان هـ
ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان افراد الانسان هي
نفس مفهوم الحيوان والا كانت القضية كاذبة لان الافراد ليست
نفس المفهوم ضرورة فالمراد بالتكرار ان يكون مفهوم الوسط
معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك انه كذلك في
المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور ما خوذ فيهما من حيث
صدق الحيوانية على الافراد ولا يضر في التكرار كون المراد من
الحيوان في الكبرى الافراد دون المفهوم لان الاتحاد في المراد
ليس بمراد بل المقصود انما هو تكرار صدق المفهوم وقد حصل في
المقدمتين فان قيل يريد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان
المراد بالحيوان المفهوم في المقدمتين مع انهم قالوا ان الوسط لهم
يتكرر فيه قلنا هو وان كان المراد فيه مفهوم الحيوان في المقدمتين
لكن المراد كما في الصغرى مفهومه من حيث الصدق وفي الكبرى
مفهومه من حيث هو هو لا من حيث الصدق على الافراد قلنا لم
يتغير فيه المفهوم من حيث الصدق على الافراد في المقدمتين
هذا معنى ما قاله شيخنا **قوله** المنتج للمطالب الاربعة وهو

للموجب الكلي والجزي والسائب الكلي والجزي **قوله** علي النظم
الطبيعي اي وارد عليه اي موافقا للطبع في الاستدلال علي
المطلوب بخلاف البواقي ولهذا كانت مرتبة اليه عند الاحتياج
اليها ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال
علي التدرج من الاصغر الي الاوسط ثم منه الي الاكبر وهذا يوجد
الاتي الشكل الاول فهو اقرب الي الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة
علي ان تفتقر من الشيء الي الواسطة بان يتصور العقل اول شي
ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحملها عليه ثم يحكم علي الواسطة
بان يحمل عليها شي اخر حتي يلزم من هذين الحكمين الحكم
علي الشيء الاول بالشيء الاخر مثال العالم متغير وكل متغير حادث
فانك اذا حكمت علي العالم بانه متغير فقد حكمت بانه فرد من
افراد المتغير ثم اذا حكمت علي جميع افراد المتغير بانه حادث
يلزم منه ان يحكم علي العالم بانه حادث لان العالم فرد من افراد
ما حكمت عليه بانه حادث فيكون حكم الواسطة اي حمل الشيء
عليها مقتضيا للمطلوب اعني الحكم علي العالم بانه حادث
فان قلت المقتضي للمطلوب هو الحكمان كما ذكرت لاحكم الواسطة
فقط والاي يلزم ان تكون المقدمة الواحدة مستلزمة للنتيجة
وكافية في استحصاليها مع انه ليس كذلك قلت العدة في الافتضا
هو حكم الواسطة والحكم الاخر داخل فيه وذلك لان كمال العلم
التصديقي يكون بكمال العلم بالطرفين ومن جملة الطرفين الموضوع
وكمال العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من افراده واتصافه
بوصفه العنواني فاذا حكمت علي افراد الموضوع المذكور بالطرف
الاخر دخل فيه الحكم عليها بوصفه العنواني الاتري ان كل متغير
حادث مثلا يقتضي الاطلاع علي كل فرد من افراده وعلي اتصافه
بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخل في قولنا وكل متغير حادث

ولهذا

ولهذا اسندنا الاقتضا الي حكم الواسطة دون الحكمين هذا المختص
ما قاله برهان الدين في حواشي الغزالي **قوله** من الموضوع وهو
الحادث الاصغر وقوله الي المجهول يعني الحد الاكبر وقوله حتي يلزم
الانتقال الجزي ان الاكبر فيه دلالة علي ثبوت الحكم لكل ما ثبت
له الاوسط ومن حملتها الاصغر فيثبت له الحكم **قوله** ثم الثاني
اي ثم وضع الثاني في المرتبة الثانية لانه ينتج الكلي الذي هو
اشرف من الجزي وان كان ذلك الكلي سلبا والجزي ايجابا
لان الكلي انفع في العلوم واضبط عند العقل وغير ذلك مما ذكره الشيخ
قوله انما يطلب لاجله اي انما يطلب المجهول لاجل الموضوع والقاعدة
انما يطلب له شي يكون اشرف فيكون الموضوع اشرف من المجهول
قوله ثم الثالث اي ثم وضع الثالث في المرتبة الثالثة والثالث هو
ما كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في مقدمتيه **قوله** في اخس
المقدمتين اي وهي الكبرى لعدم اشتمالها علي الموضوع الذي هو
اشرف من المجهول لان الحد الاوسط موضوع في كبري الشكل الثالث كما
في الاول فلما اشتملت علي مجهول المطلوب الذي يطلب لاجل الموضوع
موضوع كان اخس من الموضوع فتكون الكبرى اخس لاشتمالها علي اخس
قوله بخلاف الرابع فانه وضع في المرتبة الرابعة لانه بعد الاشكال
عن الاول ولهذا كان بعيدا عن الطبع جدا لانه لا يستحصل المطلوب
به الا بعسر لا حنيا جه الي كثرة الاعمال عند استنتاج النتيجة
حتي ان الفاضل الفارابي والشيخ اسقطاه عن درجته الاعتبار
فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى مجهولا في
الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المذكورين واقعا في اول
القياس والاخر في اخره فيكون طرفا المطلوب فيه واقعيين
بين المكمرين حالة كونهما مقرونين فينبغي ان يكون الشكل
الرابع اوضح الاشكال انما جالنا المقصود من تركيب القياس هو

ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حا
 صلة دون بقية الاشكال فما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع جدا
 قلنا وجهه انه لما وقع فيه موضوع المطلوب محمولا في الصغرى
 ومحموله موضوعا في الكبرى واحتيج عند تركيب النتيجة الى ان
 يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا كان بعد الاشكال لما فيه
 من التغييرين المذكورين بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا
 تغيير فيه اصلا وهو الاول وما فيه تغيير واحد وهو الثاني وهو
 والثالث اما الثاني فقد وقع فيه الطرفان موضوعين فيحتاج
 الي ان يجعل الطرف الثاني فيه عند تركيب النتيجة محمولا اي يحكم
 بمفهومه على الطرف الاخر واما في الثالث فقد وقع الطرفان
 فيه محمولين فيحتاج عند تركيب النتيجة الي ان يجعل الاول
 فيه موضوعا اي يكون المراد منه افراده لا مفهومه هذا معني
 ما قاله بعض القائلين **قوله** والثاني منها اي من الاشكال الاربعة
 وهو كما تقدم ما كان الحد الاوسط فيه محمولا فيهما اي في المقدمتين
 نحو كل فرس حيوان ولا شئ من الحيوان ينتج شئ من الفرس
 بحر فيرتد بعكس كبراه وهو قولنا ولا شئ من الحيوان ينتج شئ من الفرس
 عكستها تقول لا شئ من الحيوان يخرج لان السالبة الكلية تنعكس
 كنفسها فيضم هذا العكس الي الصغرى المذكورة فيخرج الي
 الشكل الاول ويصير هكذا كل فرس حيوان ولا شئ من الحيوان يخرج
 فلا شئ من الفرس يخرج وهذا معني قوله بان تقول في مثاله
 السابق الخ قال شيخنا ما حاصله وقد مر المص حديث
 الورد علي شروط الانتاج لان كلامه في مطلق الورد اعم
 من ان يكون المراد منتجا او عقيما وذلك لان الورد الي ضروري
 ينتج من الاول بعكس الكبرى انما هو في الاول هو
 والثالث لان كبراهما سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها

كنفسها

كنفسها اما الثاني والرابع فلا يرتد الي ضروري منتج من الاول
 بعكس الكبرى لان كبراهما موجبة كلية وهي لا تنعكس الا الي
 موجبة جزئية وكبرى الاول لا تكون جزئية لا اشتراك كونها
 كلية وليقوم ذلك في بقية ما ذكره من كون الثالث والرابع
 يرتد الي الاول **قوله** والثالث وهو ما كان الحد الاوسط فيه
 موضوعا فيهما كقولنا كل جسم مولف وكل جسم حادث يرتد الي
 الاول بعكس صفرا اي صغرى الشكل الثالث بان تقول في
 المثال المذكور بعض المولف جسم وتضم الي الكبرى المذكورة
 هكذا بعض المولف جسم وكل جسم حادث فبعض المولف حادث
قوله والرابع وهو ما كان الحد الاوسط فيه موضوعا في الصغرى
 محمولا في الكبرى يرتد الي الاول بعكس الترتيب بان تجعل الصغرى
 كبرى والكبرى صغرى بان تقول في مثاله السابق وهو كل
 انسان حيوان وكل ناطق انسان كل ناطق انسان وكل انسان
 حيوان **قوله** او بعكس المقدمتين جميعا او بان تعكس كل
 واحدة منهما مع بقاها في محلها بان تقول في المثال المذكور
 بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق وهو غير منتج
 لتقد كلية الكبرى **قوله** ومثال ما ينتج منه اي من الشكل
 الرابع كل ج ب ولا شئ من ا ج ومثاله بالمواد كل انسان حيوان
 ولا شئ من الحجر انسان فاذا عكستها مع بقاها في محلها قلت
 بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان يخرج فبعض الحيوان
 ليس يخرج **قوله** فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا عكس
 الترتيب لانه لم يوجد حيز شرط انتاج الشكل الاول **قوله**
 والكامل الخ انما كان كاملا لانتاجه المطالب الاربعة كما تقدم
 وقوله البين الانتاج اي الظاهر الانتاج الذي لا خفا فيه حتى
 قالوا انه يدعي الانتاج لا يحتاج في انتاجه الي نظر **قوله**

لما موافقته للطبع لكونه على النظم الطبيعي **قوله** والذي
له عقل سليم اي لا خلل فيه وطبع مستقيم الذي لا عوج فيه لا يحتاج الى
وذلك لا فريضة من الاول ينتقاد الطبع للنتيجة اي لا يستخرجها منه
من غير طلب رده الى الاول بخلاف التزاحم والرابع فانها بعيدة ان
من الاول بالنسبة للتثاني اذ حاصل الشكل الثاني الاستدلال
بتثاني اللوازم على تثاني الملزومات مثلاً كل انسان حيوان ولا
شي من الحيوان قد تثاني فيه الانسان والجزء لا يترك وهو الحيوان
اللازم للانسان فاذا اثبت للانسان ونقي عن الجزء يلزم تثاني
الانسان والجزء فيما بينهما تنبيهه قال العقري لا يختص الرد المذكور
بالاشكال بل يدخل القياس الاستثنائي والاقتراضي فان كلا
منهما يرتد الى الآخر قال محشي بهرمان الدين يريد انه
يمكن رد القياس الاستثنائي الى الاقتراضي بان تحول قولك ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود الى قولك هذا زمان طلع فيه وكل زمان طلع
فيه الشمس فهو نهار ينتج ان هذا الزمان نهار وانه يمكن رد
القياس الاقتراضي الى الاستثنائي كما تقول بدل قولك العالم
متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه
متغير فيكون حادثا **قوله** وانما ينتج الثاني الى هذا شروع
منه في بيان شروط انتاج الشكل المذكور فذكر انه اختلاف
مقدميه الزويعي عليه شرط اخر وقد ذكره الشافعي وهو كلية
الكبري والحكمة في اقتضار المص رحمه الله على الشرط الذي
ذكره في هذا الشكل دون الشرط الذي ذكره الشافعي ان قريه من
الطبع وعدم احتياجه الى الرد الى الاول انما نشأ من الشرط
المذكور فكان التنبيه عليه فيه فائدة فلا جرم خصه
بالذكر قاله بعضهم وانما اقول وجه كون الشرط منتزعا لما ذكر

هو ان

هو ان حاصل الشكل الثاني الاستدلال بتثاني اللوازم على
تثاني الملزومات كما قد مناه وهذا لا يتم الا باختلاف المقدمتين
اي بما وسلبا واخر المص رحمه الله تعالى بيان شرط انتاج
الشكل الاول لكونه اقرب الاشكال الى الطبع واضحا فلا يتم
به غاية الاهتمام **قوله** لا اختلقت النتيجة اي بان يقصد
القياس معها تارة مع ايجابها وتارة مع سلبها وذلك يناقض
كونها لازمة له اذ يستحيل انكالك اللازم عن الملزوم **قوله**
والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق **قوله** كان الحق السلب
وهو لا شيء من الانسان بغرس ونتيجة القياس المذكور كاذبة
وهي بعض الانسان فرب **قوله** والحق السلب وهو لا شيء من
الانسان بحج وهي نتيجة القياس المذكور **قوله** كان الحق
الايجاب وهو كل انسان ناطق ونتيجة القياس المذكور كاذبة
وهي لا شيء من الانسان ناطق **قوله** والحق الايجاب وهو
كل انسان حيوان ونتيجة القياس المذكور كاذبة وهي لا شيء
من الانسان حيوان **قوله** كان الحق السلب وهو لا شيء من
الانسان بصاهل وهي نتيجة القياس عليه ان القياس المذكور
منتقد لان الكبري فيه غير كلية **قوله** والحق الايجاب وهو
بعض الانسان جسم ونتيجة القياس المذكور كاذبة وهي
بعض الانسان ليس بجسم وفيه ما مر من الاعتراض **قوله**
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ونتيجة القياس في
هذا سلبية جزئية صادقة وفيه ما مر من الاعتراض **قوله**
فشرط انتاج الثاني انما ذكره الشافعي هذا الشرط مع تقدمه في
المقنن ليوطئ به قوله وبحسب الكمية الكلية الكبري وفيه مرنا الى
انه حيث ذكر ذلك الشرط كان الاول ان يضم اليه الشرط
الثاني وايضا لتكون شروط الاشكال كلها في سلك واحد

تسهيلا على المتبدي الناظر في هذه المقدمة وهذا الشكل لا
يحتاج الا الى سالبية كلية كانت او جزئية **قوله** معيار العلوم المراد
بالمعيار بالعلوم هنا النظرية **قوله** اي مبرأ عنها هو احد اطلاق
المعيار وقال السعد في حواشي المطالع معيار كميال ما يقدر به
مكاييل الاقطار في المواد الجزئية من العلوم ثم قال والذي يقتضيه
ظاهر العبارة ان يذكر المعيار مع القطر والميزان مع الفكر لكنه
عكس تنبيهها على ان المعيار قد يطلق على الميزان ايضا **قوله**
ليجعل دستور الشرائع مستورا بالقانون ويطلق ايضا على
المراجع لاشياء الذي يكتفي بها فيها ولما كان الشكل الاول واردا
على النظم الطبيعي وكان دستور في هذا الفن وكان الشكل
الثاني لا يحتاج صاحب الفعل السليم الى رده الى الاول في الاستقنا
بخلاف الثالث والرابع اهم المصير الاول والثاني حيث تعرض
لبیان شرط انتاجهما فان قلت ايت تعرض لبيان شرط الشكل
الاول قلنا حيث بين ضرورة المنتجة فانه يؤخذ منه ان شرط
انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى يعرف ذلك بالتأمل
قوله بخلاف بقية الاشكال اي فلا تتبع فيها الضروب الاربعة
وقد تقدم ان الثاني ينتج السالبتين والاخران ينتجان الجزئيتين
قوله والحاصل من ضرب اربع في اربع الجزاء الاربعة الصغرى
المحصولات في الاربعة الكبرى كذلك يخرج ستة عشر غير ان
ايجاب الصغرى استقطب ثمانية حاصلة من ضرب الصغرى
السالبتين في الكبرى الاربعة وكلية الكبرى استقطب اربعة
اخرى حاصلة من ضرب الكبرى بين السالبتين في الصغرى
الموجبتين فيبقى من الستة عشر اربعة اضراب وهذا بنا
على انه لا عبرة بالشخصية والطبيعية في الاستقناجات
والا فالقياس يقتضي اربعة وستين حاصلة من ضرب ثمانية

في ثمانية

في ثمانية **قوله** الضرب الاول الخ فان قلت لم ترتب المهم الضروب
على هذا الصريح الوجه المذكور في هذه الرسالة قلنا اما
الضرب الاول فلا شتماله على الشرفين وهما الايجاب والكلية
قدمه على الثاني واما الثاني فلا شتماله على الكلية التي هي
وان كانت سالبة اشرف من الجزئية ولو موجهة لان شرف
الكلية لكونه من وجوه متعددة لكونه شاملا وناظرا في العلوم
ازيد من شرف الموجبة وقدمه على الثالث واما الثالث
فلا شتماله على شرف الايجاب في مقدمته قدمه على الرابع
ولعدم اشتمال الرابع على شرف من الشرفين اخذه تنبيه قد علم
من كلامه ان كل ضرب منها ينتج مطلوبا من المطالب الاربعة وان
النتيجة تتبع احسن المتقدمين كما وكيفا **قوله** والصغرى
جزئية اي والكبرى كلية وتتركز التنبيه عليها للمقابلة
اي لاخذها في مقابلة الجزئية **قوله** ومن الثالث ستة اضراب
بمقتضى شرطية وهما ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه
قوله ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين لان شرطه عندهم
اما ايجاب المتقدمين مع كلية الصغرى واختلافها مع كلية
احداها وخمسة عند المتقدمين لان شرطه عندهم ان لا يجتمع
في مقدمة خستان من السالبة والجزئية بان لا يكونا سالبتين
او جزئيتين واحداها سالبة والاخرى جزئية الا ان كانت
الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية وامثلة ذلك
تطلب من المطولات **قوله** والقياس الاقتراني لما بين المصروف
انه تعالي القياس الاقتراني الكائني في الحملات اراد ان يبين
اقسامه حالة كونه في الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركبه من
مجرد الحملات سواء كان تركبه من الشرطيات او من الحملات
والشرطيات واقسامه خمسة لانه ان تركب من شرطيتين فهو

اما من المتصلتين او المتصلتين او المتصلة والمتصلة وان
 تركيب من الحلية والشرطية فهو اما من حلية ومتصلة او من
 حلية ومنفصلة ولما كانت الحلية متقدمة علي الشرطية
 طبعاً قدم المصير القياس الاقتواني الحلي علي الشرطيات ليوافق
 الوضع الطبع ثم ان تسمية المركب من الشرطيتين شرطياً ظاهر
 واما المركب من الحلية والشرطية فتسميته بالشرطي مجاز علاقته
 الجذبية وغلبوا في التسمية جزء الشرطي لكونه اعظم ولما
 كان الاحق بهذا الاسم من بين الاقسام الخمسة ما يتركب من
 المتصلتين بنا علي ان اطلاق الشرطية علي المتصلة حقيقة
 وعلي غيرها مجاز لعلاقة المشابهة في الاطراف قدمه علي غيره
 من الاقسام ثم ما يتركب من المتصلتين بنا علي ان مشابهته
 للمتصلتين في الاطراف اكثر من غيره ثم ما يتركب من الحلية
 والمتصلة لان الحلية تقدم علي الشرطية والمتصلة علي المتصلة
 وقس الباقي عليه لما ذكره في المطولات **وله** واما من الشرطيتين
 هذا هو القسم الاول من الاقسام الخمسة للقياس الاقتواني الشرطي
 وتنقسم فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تالياً في
 الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول كقول المصير ان كانت
 الشمس طالعة الحولان ملزوم ملزوم وان كان تالياً فيهما
 فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وليس البتة اذا كان الليل حاصلاً فالنهار موجود ينتج ليس البتة
 اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدماً فيهما
 فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون
 اذا كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وان كانت مقدماً في الصغرى
 وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة

فالنهار

فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج
 قد يكون اذا كان النهار موجوداً فالارض مضيئة **قوله** واما من
 الشرطيتين المتصلتين اي يتركب منها وهذا هو القسم الثاني
 من اقسام القياس الاقتواني الشرطي وتنقسم فيه ايضا الاشكال
 الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى
 فهو الشكل الاول كقولنا كلما زواج الحزب بقية الامثلة
 تطلب من المطولات فابعد العدد الزوج ان تحلل او لا الي المفرد
 فهو زوج الفرد اي زوج الحادث من الفرد كالاشين وان انحل او لا
 الي الزوجين فهو زوج الزوج اي الزوج الحاصل من الفرد كالاربعة
 والثمانية وان شئت قلت زوج الفرد عدد لا يقبل التنصيف
 الي الواحد كالسنة والعشرة والاشين عشرون زوج الزوج عدد
 يقبل التنصيف كالاربعة والثمانية **قوله** وهو ما يتركب من
 ضرب زوج في زوج وذلك كالسنة عشرون فانه مركب من ضرب
 اربعة في اربعة مثلاً فان قلت ما ذكره يصدق علي الاثنى عشر
 فانه يتركب من ضرب زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة فينبغي
 لا يرد قوله فيها بعد وبقي زوج الزوج والفرد واجاب العلامة
 الشبرا مليس بان مراده ما يتركب من ضرب زوج في زوج فقط
 بخلاف الاثنى عشر فانه مركب من ضرب زوج تارة ومن ضرب
 فرد اخري وهو اثنان في ستة وثلاثة في اربعة فصم قوله وبقي
 زوج الزوج وان اردت فقام **قوله** وهو ما يتركب من ضرب زوج
 في فرد ومثله الشر بالسنة والعشرة وينبغي ان يفيد هذا
 بالقيد السابق وهو قولنا فقط والالتناول الاثنى عشر فانه
 مركب من زوج في فرد وهما الاربعة والثلاثة فلا يصح قوله وبقي
 زوج الزوج والفرد **قوله** قسمة واحدة اي علي نمط واحد بان
 يكون احد القسمين علي قدر الاخر كثلاثة وثلاثة بالنظر للسنة

وخمسة وخمسة بالنظر للعشرة لان المراد بالقسم الواحد المدة
 الواحدة من القسم مطلقا اي سواء كانت على نمط واحد او لا
 كقسمه العشرة الى ستة واربعه واللام يريد قوله وبقي زوج الزوج
 والفرد لشمول ما ذكر له **قوله** وانتهي تنصيفه الى عدد فرد ليس
 بواحد احترازه اي بقوله ليس بواحد عن المربعة قاته وان
 قيل التنصيف اكثر من مرة الا انه يقتضي تنصيفه الى الواحد
 فهي زوج زوج فقط لان زوج الزوج والفرد جميعا **قوله** او من جملة
 ومتصلة اي يتوحد منها وهذا هو القسم الثالث من الاقسام
 الخمسة للقياس الاقتراحي الشرطي وشرط انتاجه ايجاب المتصلة
 ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التا
 ليف اي المؤلف الذي على هيكلة الشكل الحاصل ذلك من تالي
 المتصلة والجملة **قوله** وهو المطبوع اي العكس المذكور اي
 الموافق للطبع ولا يد من التقييد بكون الشركة مع تالي المتصلة
 كما اشار اليه المص بالتمثيل لانه هو المطبوع بخلاف الشركة في المقدار
 وبالجملة المطبوع من هذا القسم كون المتصلة صدقي بشرط
 ان تكون الشركة في تاليها وهذا هو حكمته كون المص مثله هنا
 وفيما ياتي دون الطرد ومثاله كل انسان حيوان وكلما كان هذا
 الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان العكس
 موافقا للطبع لان مقدمة المتصلة مفعول تاليها بحسب
 المتهوم اذا المقدم الملهوم والتالي اللازم فتعين تقديم الاول
 ليوافق الوضع الطبع **قوله** واما من جملة ومنفصلة اي يتوحد
 منها وهذا هو القسم الرابع من الاقسام الخمسة للقياس الاقتراحي
 الشرطي **قوله** مركبة مما لم يشارك وهو قد قاته لم يشارك الجملة
 يلبيها والمشارك لها هو الجرا لاخر وهو اما زوج لان معناه
 هو معني المنقسم متساويين وايضا حداثه بانقسام المتصلة

اي الجملة

اي الجملة حصل تاليف من تالي المتصلة والجملة على صورة
 الشكل الثالث فنتيجة القياس المذكور مركبة من مقدم المتصلة
 ومن نتيجة التاليف اي المؤلف الذي هو على صورة الشكل
 الثالث كما تقدر والنتيجة المذكورة منفصلة مانعة خلوكها
 قال الشروانها كانت مانعة خلولا لان العدد في الواقع لا يخلو من
 واحد من الثلاثة اما الفرد او زوج الزوج او زوج الفرد والفرد
 هو الجزء الاول من النتيجة والثاني هو واحد الامرين من الاخرين
 المشار اليه بقوله او منقسم متساويين اذ زوج الزوج وزوج
 الفرد لا يخرجان عنه **قوله** وقد تعدد فيه العمليات بتعدد اجزا
 الانفصال كان تكون كل واحدة من العمليات تشارك جزا واحدا
 من اجزا الانفصال وح اما ان يكون التاليف بين العمليات
 واجزا الانفصال متحدة فهو في النتيجة او مختلفة فيها اما
 اذا كانت نتايج التاليف بين العمليات واجزا الانفصال متحدة
 فهو القياس المقسم بفتح السين سمي بذلك لاشبهاله على اقسام
 متعددة في كل جزء من اجزائه قسم وقد مثله الشم بالحروف
 ومثاله بالمواد كل كلمة اما اسم واما فعل واما حرف وكل اسم
 لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف لفظ وشرطه ان تكون المتصلة
 موجبة كلية مانعة الخلو وحققة لانه لا بد من صدق اجزا
 الانفصال والعمليات صادقة في نفس الامور اي جزئي يعرض
 صدقه من اجزا المتصلة يصدق مع ما يشاركه من العمليات
 وينتج النتيجة المطلوبة وهي في هذا المثال جملة وهي كل كلمة
 لفظ واما اذا كانت نتايج التاليف مختلفة فتكون المتصلة
 مانعة الخلو كقولنا كل ذي امتداد فهو اما جسم او سطح او خط
 وكل جسم فهو منقسم الى جهات وكل سطح فهو منقسم الى جهتين
 وكل خط فهو منقسم الى جهة لاما مرافقا من وجوب صدق اجزا

المنفصلة مع ما يشادكها من العمليات ونتيجة هذا المقال منفصلة
 وهي كل ذي امتداد اما منقسم الي جهات واما الي جهتين واما
 الي جهة واحدة وكانت النتيجة جمالية في الاول منفصلة في الثاني
 لاختلاف محمول العمليات في الثاني دون الاول **قوله** او متصلة
 ومنفصلة اي يتركب منها وهو القسم الخامس من اقسام الشرطية
 وهو اخرها والمطبوع ما تكون المتصلة فيه صغيري والمنفصلة
 كبيري ومثاله قول المص كلما كان هناك انسانا الي قوله او اسود
قوله واعلم ان الاشتراك الواقع الخ لا يخفى انه قد تكرر لفظ
 المشاركة غير ما مر والمراد المشاركة في اللزوم وذلك ان القضيتين
 الشرطيتين المركبتين القياس لا بد ان يكون بينهما لزوم والشر
 فيه اي في القياس اما في جذري تام وهو المطبوع اي الموافق
 للطبع واما في جذر غير تام واقسامه اي اقسام الشركة في الجذر
 مطلقا اي تاما وغير تام ثلاثة لان الشركة اما في جذر تام من
 الطرفين او تام من احدهما غير تام من الاخر او غير تام منهما
قوله بين الشرطيتين هذا الحكم لا يختص بالشرطيتين بل يكون
 بين الشرطية والجمالية فلو قدمه اول الشرطية كان اول **قوله**
 ينتج دايما اما اب او ه و اعلم ان ما ذكره الشرر رحمه الله تعالى
 ليس علي قاعدة الانتاج لان القاعدة عندهم في المركب من
 متصلة ومنفصلة والشركة في جذر تام اذ نتيجته هي نتيجة
 لوازمها المتصلات او نتيجته نفس المتصلة مع لا زمر
 المنفصلة مثلا اذا قيل كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودايما
 اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان يكون الشيء فرسا فالكبري
 المنفصلة يلزمها متصلة وهي كلما كان الشيء ناطقا لم يكن
 فرسا فتركبها كبري مع الصغري المتصلة هكذا كلما كان الشيء
 انسانا لم يكن فرسا فهذه هي نتيجة القياس الاصلية وتحتاج

عن الشر

عن الشربانه اخذ لازم النتيجة المذكورة فانه يلزمها منفصلة
 مركبة من عين مقدمها ونقيض تاليها وهي دايما اما ان يكون
 الشيء انسانا واما ان يكون فرسا وانما فعل الشيخ هكذا للتقريب
 علي المبتدي هذا ملخص ما قاله شيخنا **قوله** وغير التام كقول
 اي في متصلة صغيري ومنفصلة كبيري والشركة في الجز الثاني
 من تالي المتصلة ومثاله بالمواد كلها كان الشيء حيوانا فكل انسان
 ناطق ودايما كل ناطق اما اسود او ابيض ينتج كلما كان الشيء
 حيوانا فاما كل انسان ابيض او اسود **قوله** ويستتو في
 الجمالية والمتصلة لزوميتها فخرجت الاتفاقية في المقدمتين
 او في احداهما وفيه تفصيل يعلم من المطولات والله اعلم **نحو**
احكام القياس الاستثنائي **قوله** واما القياس الاستثنائي
 قد سبق ان القياس قسمان اقترائي واستثنائي واذ قد فرغ
 من الاقترائي شرع في الاستثنائي المتقدم في التفسير قال في
 القياس عهدي والمراد به ما فيه النتيجة او نقيضها بالفعل
 كما مر وهو لا يكون من جمليات محضة وتتعدد فيه الاشكال
 الاربعة واقسامه كالاقتراضي خمسة لانه اما ان يتركب من
 منفصلتين او متصلتين او جمالية مع احدهما او متصلة
 ومنفصلة وله شروط ثلاثة ستاتي في كلامه وهي كون الشر
 متصلة او منفصلة وكونها غير اتفاقية فيها فتكون لزومية
 في المتصلة وعنادية في المنفصلة لان الاتفاقية لا يكون بين
 جذريها علاقة يعرف بها العقل اللزوم والشرط كليتها او كلية
 وضع احد الطرفين او كلية رفعه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز
 ان يكون اللزوم فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقد
 في وقت او حال اخذ فلا يلزم ثبوت الاخذ لكن قال الامام
 السنوسي رحمه الله تعالى المداير علي كون وقت الاستثناء هو

طية

وقت اللزوم وان لم تكن كلية والمراد بالوضع هنا اثبات احد
جزئيهما في المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع وفي
المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع **قوله** فيتركب
من مقدمتين احدها شرطية الخ اعلم ان الشرطية هي ما قبل
اداة الاستثنا عني لفظ لكن والاخرى هي ما بعده واعلم
ان القسمة العقلية تقتضي ان الاقسام ستة عشر فبالان
الشرطية اما متصلة او مانعة خلوا ومانعة جمع او حقيقة
فهذه اربعة تقرب في اربعة اخرى وهي اقسام الاستثنائية
لانها اما ان تشتمل على استثنائيتين المقدم او عين التالي او
تقيض المقدم او تقيض التالي فاربعة في اربعة بسطة عشر
منها ستة عقيمة استثنائية تقيض المقدم او عين التالي في
المتصلة واستثنائية تقيض كل تقيض كل منها في مانعة الجمع او عين
كل منهما في مانعة الجمع **قوله** والاخرى وضع احد جزئيهما
اي المقدم والتالي فان كان الموضوع المقدم فالنتيجة وضع
التالي وان كان الموضوع التالي فلا ينتج كما سياتي وقوله
او اثباته اشار به الي ان وضع اسم لا فعل **قوله** وضع
الاخرى التالي اذا كان المقدم موضوعا وقوله او رفعه
اي ان كان المرفوع هو التالي فالكلام على التوزيع قائم **قوله**
او رفعه اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان رفعه ينتج رفع
المقدم هكذا حمل كلام الشرح على التوزيع بقويته ما سياتي في
كلامه **قوله** يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه هذا من قبيل
الف والنشر المربوب اي يلزم من وضع احد جزئي الشرطية
وضع الجزء الاخر ومن رفعه رفع الجزء الاخر قال بعض من
حشي الكافي هذا الكلام لا يصح الا في القياس الاستثنائي
الذي يكون احد المقدمتين فيه متصلة اما اذا كانت منفصلة

فالوضع

فالوضع يستلزم الرفع وبالعكس **قوله** ان كانت متصلة فاستلزم
فاستثنائيتين المقدم ينتج عين التالي قال بعضهم لا يخفى ما
في عبارته من التساهل وهو انه يفهم منه ان المستلزمة للنتيجة
نفس المقدمة الثانية فقط ولا دخل للاولي في الاستلزام
وهذا لتساهل وقع في اكثر كتب الفقه فالاولى في العبارة ان يقال
اذا استثنيت عين التالي من الشرطية المتصلة لا ينتج عين
المقدم واذا استثنيت تقيض المقدم منها لا ينتج تقيض التالي
لجواز ان يكون اللزوم اعم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
قانه اذا وضع الحيوان لا ينتج وضع الانسان واذا رفع الانسان
لا ينتج رفع الحيوان **قوله** والالزام انفكاك الالزام الخاي والابان
لم ينتج استثنائيتين المقدم عين التالي لزم انفكاك الالزام
وهو التالي عن الملزوم وهو المقدم فيبطل اللزوم وهو كون
الشيء مقتضيا للشيء الاخر ووجود الملزوم بدون الالزام
باطل **قوله** اذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم الالزام اي
لجواز كونه اخص من الالزام ولا يلزم من عدم الاخص عدم
الاعم كالانسان مع الحيوان بخلاف العكس والحاصل انه يلزم
من اثبات عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس **قوله**
فلا متصلة تنتجتان صحيحتان وتنتجتان عقيمتان **قوله**
وان كانت منفصلة حقيقة اي مانعة للجمع والخلو معا ولها
اربعة نتائج اثنتان باعتبار استثنائيتين واثنتان باعتبار
استثنائيتين وقد تعرض لجميعها الشارح **قوله** واما
مانعة الخلو الخ مانعة الخلو هي التي لا يرفع طرفاها وقد
يجتمعان كقولنا هذا الشيء اما لا حجر ولا شجر فلا شجر اعم من
تقيض لا حجر اعني حجر فانه لا شجر يصدق على الحجر وعلى
غيره كالانسان وكذا الكلام في لا حجر فانه اعم من تقيض
لا شجر وهو شجر فان لا حجر يصدق على شجر وعلى غيره

كل حيوان ولها تنبجتان باعتبار استثنائتيه الجزين فاذا استثنى
 نقيض احدهما انتج عين الآخر كقولنا زيد اما في البحر واما ان لا
 يغرق لكنه ليس في البحر فلا يغرق او لكنه يغرق فهو في البحر لان عدم
 احد المتعاندتين يستلزم وجود الآخر واما اذا استثنى عين
 احدهما لم ينتج شيئا لجواز اجتماعهما **قوله** واما مانعة الجمع هي
 التي لا تجتمع جزاؤها وقد يرتفعان فاستثنا عين احدهما ينتج
 نقيض الآخر كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرة او حجر ولها تنبجتان
 بحسب استثنائتيه احدهما الجزين اي اذا استثنى عين الاول ينتج
 نقيض الجزء الثاني واذا استثنى عين الثاني ينتج نقيض المقدم
 لامتناع الجمع بينهما واذا استثنى نقيض احدهما لم ينتج شيئا
 لجواز ارتفاعهما **احكام البرهان** **قوله** البرهان هذه ترجمة
 اي هذا باب بيان البرهان واحكامه ولما فزع المصنف من الكلام على
 القياس شرع يتكلم على البرهان وهو من الاصطلاحات المنطقية
 التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم النظرية
 وهو الذي عليه الاعتماد والتعويل من انواع القياس لكونه
 مركبا من مقدمات يقينية بل هو احد انواع القياس الخمسة الالهية
 وهو دليل قطعي لتوكيده مما ذكر وقد قال بعض المفسرين في قوله
 تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة ان الحكمة اشارة الي البرهان
 قاله قلا احمد **قوله** هو قياس مولف الخ هذا تعريف للبرهان
 بالرسم قاله الكاظم واما كان هذا التعريف رسما لان القياس صورة
 البرهان والمقدمات اليقينية مادته واليقين المستفاد غايته
 والاولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل
 والخارج رسم وقوله قياس جنس يقتضون جميع الاقيسة وقوله
 مولف مستدرك في الحد اذا القياس لا يكون الا مولفا لكن ذكره
 ليتعلق به ما بعده **قوله** من مقدمات يقينية مثاله السقف
 جزء البيت وكل جزء فهو اصغر من الكل ينتج السقف اصغر

من الكل

من الكل الذي هو البيت وخروج باليقينية الخطابة والجمل وغيرهما
قوله لا نتاج اليقين هو علة غائية لا لادخال ولا للاخراج
 بل ذكره ليشتمل التعريف على العلة الرابع فالمولف اشارة الي
 الصورة بالمطابقة والي الفاعل بالالتزام وهو القوة العاقلة
 والمقدمات اشارة الي المادة ولا نتاج اليقين اشارة الي العلة القا
 يئية كما تقر قاله الغزي وذلك ان كل مركب صادر عن فعل مختار
 لا بد له من علة مادية وعلة صورية وعلة فاعلية وعلة غائية
 لان العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركب ان
 كان داخلها فاما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالغفل فان كان الاول
 فهو العلة المادية كالخشب للسروبر وان كان الثاني فهو العلة الصورية
 كالهيئة السروبرية المرتبة وان كان ما يتوقف عليه الشيء خارجا
 عنه فان كان مامنه الشيء صدر فهو العلة الفاعلية وان كان مالا جله
 الشيء حصل فهو العلة الغائية **قوله** اعتقاد ان الشيء كذا هو جنس
 واشتار بقوله مع اعتقاداته لا يكون الا كذا الي اخراج الظن والشك
 والوهم وبقوله مع مطابقتها الي اخراج الجهل المركب وهو عبارة
 عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما مع الاعتقاد بانه لا يمكن
 الا ان يكون كذا كما اعتقاد الفلاسفة قدم العالم وبقوله وامتناع
 تغيره الي اخراج اعتقاد المقلد فانه وان كان اعتقادا بانه اي
 الشيء لا يكون الا كذا مع مطابقتها للواقع لكنه يمكن زواله
 بتشكيك مشكك **قوله** والبرهان قسمان اي من حيث هو فانه
 ما عساه ان يقال ان فيه تقسيم الشيء الي نفسه وغيره **قوله**
 احدهما الي بكسر اللام وتشديد الميم المكسورة والتحتية نسبة
 الي لم بكسر اللام حرف جرد داخل على الاستغماية المحذوفة
 المألوف **قوله** وما كان الحد الاوسط فيه علة اي بان يذكر الاستدلال
 على المدعي كان يقال في مقام الاستدلال على حدوث العالم

الذي هو النتيجة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لانه
متغير واعلم ان الحد الاوسط لا بد وان يكون علة لنسبة الأكبر
الذي هو محمول النتيجة الى الأصغر الذي هو موضوعها ثم
هذه العلة اما ان تكون علة في الذهن والخارج او في الذهن
فقط فان كان علة في الذهن والخارج سمي البرهان لمبدا لانه يفيد
اللمية في الذهن والخارج اي يفيد العلية فيها ونسب الي لمر
لكونه واقعا في جوابها ومثاله ما ذكره الشرايفضا وان كان علة
للنسبة في الذهن دون الخارج سمي برهانا انبئالا لانه يفيد ائنة
الحكم في الذهن فقط اي يفيد ثبوت الحكم في الذهن فقط دون
لمبته لكونه غير واقع في جواب لم الاتري ان تعفن الاخلاط
اي خروج طبايح بدنه الذي تركيب منها عن الاستقامة علة
وسبب لثبوت الحمي لزيد في الذهن والخارج واما الحد الاوسط
في عكس ذلك الذي هو الحمي فانه يفيد ثبوت الحكم اي نسبة
التعفن الي زيد في العلم والذهن فقط واما ان علمته ما ذا
فلا يفيد ذلك وبالجملة فالحمي علة بحسب الوجود الذهني
ومعلولة بحسب الوجود الخارجي **قوله** واليقينيات لما عرفت
المصر البرهان بانه قياس مولف من مقدمات يقينية تلتفت
النفس الي بيان تلك اليقينيات ما هي فذكرها بقوله
واليقينيات **الحق قوله** اقتسام ستة وانما انحصرت المقدمات
الضرورية في الست لان الحاكم يصدق القضية الضرورية
اما العقل او الحس او المركب منها فان كان العقل قاما ان يكون
حكمه بمجرد تصور طرفي القضية او بواسطة فان كان حكم
العقل بمجرد تصور الطرفين سميت تلك القضايا اوليات
ولو كان نفس تصور الطرفين بالكسب او احدهما بالكسب
والاخر بالبدئية وان لم يحكم العقل بمجرد تصور الطرفين

بل بسبب

بل بسبب وسط لا يغيب عن الذهن بل يحضر فيه عند تصور
الطرفين سميت تلك القضايا قضايا قياسا بها معا وان لما
كم هو الحس فهو الحسيات وتنقسم قسمين لان الحس ان كان
ظاهرا فالقضايا المدركة به تسمي بالشاهدات وان كان باطنا
فالقضايا المدركة به تسمي بالوجدانيات وان كان المدرك مدكبا
من الحس والعقل فان كان الحس حسن السمع فالمتواترات
وان كان الحس حس غير السمع قاما ان يحتاج العقل في الحكم
الي تكرار مشاهدة اي مشاهدة ترتب المهور علي الموضوع
فهو الجريبات وان لم يحتاج الي ذلك فهي الحدسيات قاله ملا تاج
قوله اوليات اي مقدمات اوليات قاوليات صفة لموصوف
مخدوف **قوله** وهو ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه اي وان
كان تصور نفس الطرفين بالكسب علي ما تقدم بيا انه كمتصور
حقيقة الواحد وحقيقة الانسان خلا فالما يوهه ظاهرا كلام
الشرونا اختصاص ذلك بالعقل واعلم ان ظاهرا كلام المصرا ان
مقدمات البرهان يجب ان تكون من هذه الست وليس هذا
الظاهر مراد انا مقدمات البرهان تنقسم الي قسمين مقدمات
اول ومقدمات ثواني او فوقها فالاول ما ذكر من الضروريات
الست والثواني وما فوقها من المكتسبات واما ما يقال من
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمنعنا انه لا يتألف
الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا اي واجبا سواء كانت
ضرورية في نفسها اي نسبتها واجبة او كانت ممكنة اي نسبتها
غير واجبة او كانت وجودية اي نسبتها واقعة بالفعل من
غير تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرها وسواء كانت
بدئية او مكتسبة واعلم ان العقل قد يتوقف في الحكم الاولي
بعد تصور الاطراف لعارض وذلك اما التعمان الغريزة كما

في الصبيان والبله واما لتدنس الفطرة بالعقائد المضادة
للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال اي فهذا العارض
لا يخرجها عن كونها اوليات هذا ملخص ما قاله شيخنا **قوله**
والكل اعظم من الجزء فان الحكم لا يتوقف الا على تصور الطرفين
فمن وهم ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم
يتصور معنى الجزء والكل قاله الغزي وداء الفيل هو ورم الرجل
وغلطها **قوله** والسواد والبياض لا يجتمعان اي وقد يرتفعان
بالجزء لانها عند ان يخلف النقيضين فانها لا يجتمعان ولا يرتفعان
تفعان **قوله** ومشاهدات جعلها الشمس شاملة للحسيات
والوجدانيات كما في الشمسية ومنهم من جعل الحسيات قسما
مستقلا وخص اسم المشاهدات بما يسمي وجدانيات كما فعل
صاحب السلم حيث عد المحسوسات قسما سادسا ثم ان الاحكام
الحسية والوجدانية كلها جزئية فان الحس الباطني مثلا
لا يفيد الا ان هذا الجوع مؤلم واما الحكم بان كل جوع مؤلم فحكم
عقلي استفادته العقل من الاحساس الباطني بجزئيات ذلك
والوقوف على علته وكذا الحس الظاهري كالمس لا يفيد الا ان
هذه النار حارة واما ان كل نار حارة فحكم عقلي فالحكم في ذلك
مركب من الحس والعقل لا حس مجرد ولا تقوم حجة على الغير
بالحس الا اذا اشارت ذلك الغير في احساس الشيء فان
انكاره حينئذ مكابرة مثلا لا يحتاج على الاكراه بان الشمس مضيئة
ذكره شيخنا **قوله** فتسمي حسيات ومحسوسات لا ادراكها
يا حدي الحواس الخمس الظاهرة **قوله** وان كان الحس باطنا
اي من الحواس الباطنة وهي خمسة ايضا ولها ثلاثة بطون
البطن الاول في مقدمه وفيه مدركات الاول الحس المشترك
وهو في اول ذلك البطن شأنه حفظ ما ادركته الحواس

الظاهرة

الظاهرة بدليل استحضا ونا طعم العسل ورايحة العود حال
غيبتها وتاثيرها الخيال وهو في اخذ البطن المذكور شأنه ان
يجتمع فيه ما ادركه الحس المشترك فهو كالخزانة له الباطن
الثاني وفيه مدرك واحد وهي المتصورة وشأنها التحليل
والتركيب للصورة والمعاني كتصورها جبالا من ياقوت وبدوها
بداسين او بداراس وهذه القوة ان استعمالها النفس تسمى
مفكرة وان استعمالها الوهم تسمى متخيلة فالذات واحدة **قوله**
واختلفت العبارة لاختلاف الاعتبار والبطن الثالث وفيه
مدركات ايضا اولها الواهمة وشأنها ادراك المعاني الجزئية
كصدقة زيد وعداوة الذئب للشاة وتاثيرها في اخذ
البطن المذكور وهي الحافظة شأنها ان تحفظ ما ادرك به هذا
القوي **قوله** الي تكرر المشاهدة اي المفيدة لليقين بواسطة
قياس خفي وهو اي القياس الخفي الوقوع المتكرر على نهج
واحد لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكل
ما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعاً ثم ان الجزئيات
قد تختص كقولنا السقوي شاة تسهل الصغير ومثل بقية
الطلبية وقد تعم كعلم العامة بان الخمر مسكرة والسقوي شاة
نبت يستخرج منه نجا ويغده شاة رطب ويحفف ومقادير
للمعدة والاحشا اكثر من جميع المسهلات ويصلح بالاشياء
العطرة كالفلل والنرجسيل مقدار ست شعيرات الي عشرين
شعيرة يسهل المرة الصغير اقال العلامة اليوسي فان قلت
هذا القياس يعني الخفي فيه نظرا لانه استقرا اخذ لم يعرف
ثبوت السبب حتى تتبع الجزئيات فوجدناها على نهج
واحد حينئذ يحتاج الي فرق بينه وبين الاستقرا قلت
كون القياس الخفي استقرا فهو لاننا لم نستدل بتتابع الجزئيات

فقط بل بان الشيء المتكبر علي نمط واحد لا يد له من سبب وهذا
امر معقول ولو سلمنا انما استقروا فيكفي في الفرق ان المجرىات
معها قياس اخر ايا كان وان الاستقرا لا قياس معه البتة **قوله**
وحدسيات وهي المقدمات التي يحكم بها العقل بها جديس
قوي من النفس مفيد للعلم اي يحوز ويخمين مفيد لذلك وهذا
العلم حصوله دفعي بخلاف العلم الحاصل من التجربة فانه تد
ويجي ولذا اختلف الناس فيه بالسرعة والبطي **قوله** يجب
قربه من الشمس وبعده عنها اي لانه كلما قرب منها قل نور
وكما بعد عنها كثرت وانحسافه عند حيلولة ظل الارض بينهما
قوله وفي بينهما اي بين الحدسيات والمجرىات الخ قال السعد
الحدسيات كالمجرىات في تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي
الا ان السبب في المجرىات معلوم السببية غير معلوم الماهية
في الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه بالحدسي
لا بالفكر والا كان من العلوم الكسبية اه وقال سيدي سعيد
قدوة في شرح السلم نقل عن القرافي في الفرق بين المجرىات
والحدسيات ان المجرىات لا تحتاج الي نظر اي ابصار بخلاف
الحدسيات فاذا قال لك قائل عندي مسك هل هو عطر ام لا
قلت هي حاضرة من غير احتياج الي نظر بالمعني السابق
ولذلك تقول في السمونيا انها مسهلة وان لم ترها بخلاف
الحدسي فانه يتوقف علي الابصار عند الحكم فلو قيل لك عندي
درهم اميد هو ام ردي لم يحكم العقل هنا الا بعد الرؤية واعلم
ان قولهم ان الحدسي يحتاج الي الابصار بالنظر الي الغالب والا
فقد لا يحتاج اليه كما اذا احسب اعمى برشاش حول انا فيه
ما فانه يحكم بهذا الرشاش منذ ذلك الاقبا بالحدسي **قوله**
سرعة الانتقال من المبادي الي المطالب في عبارته تسامح لان

الانتقال

الانتقال في الحدسي دفعي لا تدريجي ولذلك قال فلا احمد الحدسي
منسوح المبادي والمطالب للذهن دفعة وحقيقته ان تسنح المباد
المرتبة للذهن فيحصل المطلوب والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر
لا يد فيه من حركة مبدأ اوها المطالب ومنهما المبادي فربما
تنقطع وربما تنادي الي المبادي وبعد ما تنادي اليها انما يتم
الفكر بحركة اخري من المبادي الي المطالب والفكر ذو احركات
تدريجية ويمكن فيه الانتقال بخلاف الحدسي فانه لا حركة فيه
اصلا وكما تعلم بعد الانتقال الذي فيه حركة كما اشار اليه
القطب في شروح الشمسية وذلك لان الانتقال فيه دفعي كما تقر
ولا شيء من الحركة بدفعي لوجوب كون الحركة تدريجية اذا عرفت
هذا فاعلم ان المجرىات والحدسيات ليست حجة علي الغير لجواز
ان لا يكون له شيء من ذلك **قوله** وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة
السمع من جمع يوم من تواليهم علي الكذب اي تصابيح الحكم العقل
بواسطة السماع من جمع يحصل الوثوق بصدقهم وانهم لا يجتمعوا
علي الكذب ثم انه وقع خلاف هل يشترط في الطبقة التي حضرت
الواقعة المروية ان يدركوها بحاسة السمع فقط او المدار علي
ادراكها ولو باحدى الحواس الخمس فالسعد اعتبر مطلق الادراك
وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فعلي هذا الخلاف الجماعة المخبرون
بالتشاق القوي يسمي خبرهم تواتر مطلقا عند السعد واما عند
غيرهم فاعدا الكذب الجماعة الذين شاهدوا يسمي خبرهم تواتر
واما من شاهد ذلك فخير من قبيل المشاهدات وخرج علي
القولين الاخبار عن امر معلوم كالأخبار عن حدوث العالم فانه
لا يسمي بذلك لعدم الاستناد الي الحس واعلم انه لا يشترط في
المخبرين عدد معين علي الاصح بل المدار علي حصول اليقين
بالحكم وزوال الاحتمال وان العلم الحاصل بالتواتر لا يكون حجة علي

الغير لجواز ان لا يحصل له مثل ما حصل لك **قوله** وقضايا قياسا
 قضايا وتسمى القضايات والقضايا الفطرية ولم يذكرها صاحب
 السلم رحمه الله تعالى ولعل ذلك لانها عند المحققين ليست من
 الضروريات بل هي في الاصل كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا
 لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت ضرورية ايضا فكانها لا تحتاج
 الى ذلك البرهان قاله شيخنا ومثاله ما ذكره المصنف فان العقل يرتب
 في الحال ان الاربعة منقسمة الى متساويين وكل منقسم بمتساويين
 زوج فالاربعة زوج **قوله** بسبب وسط اي قياس متوسط
 هنا بين الاربعة والزوج **قوله** والجدل الخاي من الاصطلاحات
 المنطقية الجدول وهو لغة القوة واصطلاحا ما ذكره المصنف اعلم
 ان القياس اما مركب من مقدمات يقينية او غير يقينية اما
 المركب من اليقينية فهو البرهان كما تقدم واما المركب من غير
 اليقينية فالاقيسة الاربعة الباقية ووجه الحصر في هذه الخمسة
 ان ما افاد تصديقا جازما يقينيا مطابقا للواقع فهو البرهان
 وما افاد ذلك لكنه غير مطابق للواقع فهو السفسطة وقولنا في
 السفسطة انها افادت تصديقا يقينيا اي بالنظر للمستدل بها
 والا فقد تكون مقدماتها وهمية كاذبة وما اعتبر فيه عموم الاعتراف
 فقط فهو الجدول وما لم يعتبر فيه ذلك فهو الشعب وهو مع
 السفسطة المذكورة داخلان في قسم واحد وهو المغالطة وما
 افاده التصديق الغير الجازم فهو الخطابة وما افاد التخييل دون
 التصديق هو الشعر **قوله** مشهورة بسبب شهرتها فيما بينهم
 اما لانتسابها على مصلحة عامة واليه اشار الشريفي بقوله العدل
 حسن والظلم قبيح واما لما في طباعهم من الرقة واليه اشار الشريفي
 بقوله ومراعاة الضعفاء بمودة واما لما فيهم من الجمة والانفة
 واليه اشار الشريفي بقوله وكشف العورة مذموم واما بحسب اتقالا

تتم

تقوم من العادات كفتح ذبح الحيوانات عند اهل الهند لان عادتهم
 عدم ذبحه وعدم قبحه عند غيرهم اي لامن عادتهم ذلك وامان
 الشرايع والاداب كالامور الشرعية وغيرها واما تبلغ الشهادة
 الي حيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينهما حيفيد بان الانسان
 لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المغايرة لعقله حكم بالاول
 ليات دون المشهورات ويفرق ايضا بانها قد تكون صادقة وقد
 تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة **قوله**
 مسلمة اعلم ان من الجدول ما يتالف من القضايا المسلمات وهي كما
 قال السيد في شرح الشريعة قضايا تسلم من الخصم وينبغي عليها
 الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم
 اخر مثال الثاني ما يستدل به الفقيه الذي يري وجوب
 الزكاة في حلي البالغة وهو قوله عليه الصلاة والسلام في
 الحلي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد لا نسلم انه حجة لقال
 له خصمه قد ثبتت انه حجة في علم اخر وهو اصول الفقه فلا بد
 ان تاخذه مسلما هنا ومثال الاول قولك اكل الميتة عند الماء
 ضطراد ارتكاب امر ضروري وكل ارتكاب امر ضروري
 فهو مباح فيكون اكل الميتة عند الاضطراد مباحا وقوله مسلمة
 او مشهورة اي سواء كانت من المشهور فقط او من المسلمة كذلك
 او احدهما من المسلمة والاخري من المشهورة **قوله** والغرض
 منه الزام خصمه الخاي لانه الجدلي قد يكون مجيبا عن سوال
 حافظ الراية ومذهبه فغاية سعيه ان لا يصير ملزما لاحد
 وقد يكون معترضا فغاية سعيه ان يلزم خصمه **قوله** والخطا
 قياس مولف الخطا هو صريح المصنف ان الخطابة مغايرة للجدل
 فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب بادى الرأي ان المقدمات
 المقبولة لا مانع منها ان تكون مسلمة عند الخصم اللهم الا ان يقال

بـ

ان قيد الحيثية مراعي في التعريف وان المعنى الخطابية قياس
مولف من مقدمات مقبولة من حيث انها لا تكون الا قياسا
والحق انها قد تكون قياسا وقد تكون استعرا وقد تكون تمثيلا
وقد تكون على صورة قياس غير يقيني الانتاج كالوجبتين
في الشكل الثاني ثم ان كون المقدمات بحسب نفس الامور وان
كان المستعمل لها يصح بالجزم **قوله** من شخص معتقد فيه
اي بسبب من الاسباب اما الامور سماوي من المعجزات والكراما
كالانبياء والاولياء واما الاختصاص به بمزيد عقل ودين كاهل العالم
والزهد وهي اي الخطابية نافعة جدا في تعظيم امر الله عز
والشفقة على خلقه **قوله** او منظونه اي معتقد فيها اعتقادا
راجحا وقضية عطفه على سابقه ان المقدمات المقبولة من
شخص معتقد فيه ليست ظنية وفيه نظر بل الظاهر انها قد
تكون ظنية ايضا وقد تكون يقينية خصوصا المقبولة من
نبي الله الام لا ان يقال العطف للتفسير قال السعد وقد تقبل
الخطابية من غير ان تنسب الي احد وذلك كالامثال السائرة
قوله والشعر قياس اي صورة او كالقياس من جهة هو
تأثيره في النفوس وهو ما خوذ من الاشعار والشعر النفس
به بتأثيره فيها **قوله** تنبسط منها النفس او تنقبض اي
تتسع وتنشج للذة فيها او تضيق عنها فتتقرم منها هو
فالرض من انفعال النفس ببسط او قبض بسبب ترغيب
او ترهيب ليصير ذلك ميلا فعلا او تركا او رضى او سخطا
ولهذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره
قان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اغرب والذ
وفي الخبر ان من البيان لسر اي ما يعمل عمل السر في سرعة
العلوب ومن الشعر الحكمة والحكم من لسانها ان ترغب فيها النفوس

وتحير

وتحير اليها **قوله** يا قوتة سيالة يعني انها حمدا كاليا قوتة
وسيالة اسم فاعل للمبالغة في السيالة اي سرعة السيالة
والجريان في الخلق لوقتها في منساعة بسهولة فاذا سمعت
النفس ذلك وتشوقت اليها ورغبت في شربها مرغبة
العاشق في المعشوق **قوله** مرة بكسر الميم وتشديد الراء
والدال فعلى الاول هو ما في المرارة من الصغرا والمرارة شي
لا ريق بالكبد يكون لكل ذي روح غير الغنم والابل وعلى الثاني
هي الخلط المعلوم وقوله مهووعة اي مقبنة وهو عجمي
تعبا **قوله** والمغالطة مأخوذة من الغلط وهو الخطا في الفعل
او اللفظ والمراد به هنا ايقاع الغير في الغلط بما يشبه الصواب
وليس صوابا ولذا قالوا في تعريفها هي القياس الباطل المشبه
الشبيهة بالحق المنتج للباطل كقولك الانسان وحده كاتب
وكل كاتب حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل بيان
الغلط ان يقال ان قولنا الانسان وحده كاتب مشتمل على
قضييتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس
بكاتب اما مأخوذة من ضم لفظ وحده الى الانسان لان قولنا
الانسان وحده كاتب يستلزم قولنا غير الانسان ليس بكاتب
فهاتان قضيستان والقاعدة عندهم ان يضم كل واحدة منهما
صغرى الى كبرى القياس فاذا قلت الانسان كاتب وكل كاتب
حيوان انتج نتيجة صادقة وهي الانسان حيوان واذا قلت
غير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب حيوان لا ينتج شيئا لان
شرط انتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى فوقع التغليب من
وضع المقدمتين مقام مقدمة واحدة والمغالطة لا تغيب
بحسب الذات بل بحسب المشابهة للحق على ما سياتي وتولا
تصور التمييز لم يعم لها صناعة **قوله** كاذبة اي بحسب ظن المتكلم

والسامع وان واقعت الواقع **قوله** شبهة بالحق اي ولا تكون
حقا وشبهها بالحق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى
وسياتي مثالا في الشر ومن فوايد المغالطة تغليب الخصم
واسكانه واعظمها الاحتراز عن المغالطة وله در القليل في المعنى
عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه **هـ** فمن لا يعرف الخير من الشر في
وفي رواية ومن لم يعرف الشر من الناس يقع فيه وقوله او
بالمشهور اي من الغشاي او في نسخة المشهورة بزيادة ضمير
المؤنث وفي نسخة المشهورات بالجمع والامر في ذلك سهل
والماك واحد **قوله** وهمية كاذبة قال السعد في شرح التسمية
واما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها وهو الانسان في امور
غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة كما يقال ان ورا
العالم فضا لا يتناهي كما يحكم على كل موجود بانه متخير
لانه يدرك ان كلاما هو مشاهد محسوس فهو متخير اهذه
شبيهة بالمشهورات قال في التسمية لولا دفع العقل
والشرائح لكانت من الاوليات وقوله غير محسوسة احتراز
به عن احكام الوهم في المحسوسات فان العقل يصدقها واما
ايها العقولات الصرفة فاحكامه كاذبة بدليل انه يساعد
العقل في المقدمات البينة الانساج وينازعه في النتيجة
ولا يقبلها كما في قول الميث جاد وكل جاد لا يخاف منه فالعقل
يحكم بان الميث لا يخاف منه والوهم يقيف ولا يحكم **تسمية**
احكام الوهم بالنظر لاحكام العقل اكثر واشهر لانه اقرب
الي المحسوسات ووقع في الضمير **قوله** بتسميتها وهما
المقدمات الكاذبة كشبهة بالحق او الشبهة بالمشهورة
وهذا قسم القسم الثاني المقدمات الوهمية الكاذبة **قوله**
فمن اوهم بذلك المذكور من الغشاي **قوله** حكيم اي فلسفي

علم

عالم بالحكمة الطبيعية او الالهية **قوله** ولها انواع ظاهر كلام
الشرانها انواع متباينة وفي كلام السعد ما يدل على ان الذات
واحدة والاعتبار مختلف ولذا قال الابد في شرحه المغالط
ان ادعي المشابهة بالحق ولم يكن كذلك قياسه قياسا
مفسطلي وان ادعي المشابهة بالمشهورة ولم يكن كذلك
قياسه قياسا شغبي او ملخصا **قوله** يسمى سوفسطائيا
واشتقاقه من سوفسطا وهو اسم للحكمة الموهمة والعلم
المزخرف لان سوف معناه العلم واسط معناه المزخرف والبا
طلا والغلط قاله برهان الدين **قوله** مشاغبيا اي مهيبا
للشرف في الصالح الشغب بالسكون تعجب الشر **قوله** غاربا
من المراء وهو الجدل ما خوذ من مريت الغرس استخرجت ما غده
من الجري كان كلاما من التمارين يستخرج ما عند صاحبه من
الكلام قال برهان الدين في حواشي العتري ان المغالطة هي
بتسميتها اي السفسطة والمشاغبة كما تطلق على القياس
المشتبه على معانيها كذلك تطلق بالاشتراك اللغوي على
ملكه الاقتدار على اقامتها **قوله** ويسمى هذا النوع بالمغالطة
للكلة لطة الخارجية تكونها بامراجبي خارج عن البحث
المكلم فيه **قوله** وهو مع انه ابع الخ نوع هذه الانواع كالسفر
تد اوي الامراض الخبيثة الكائنة في الاجسام القيمة فيندفع
بها قصد الاستخفاف بالناس والتشوش عليهم او قال مفضل
قاصدا لتساو عقايد المسلمين ولم يقدر عليه الا بذلك ومن
ذلك ما وقع للقاضي ابو بكر الباقلي في حين اقبل لمجلس
الناظرة وفيه ابن المعلم احد روسا الرافضة فالتفت وقال
قد جاكم الشيطان فسمع القاضي ما قاله فلما جلس اقبل على
ابن المعلم واصحابه وقال الم تدرانا ارسلنا الشياطين على الكافرين

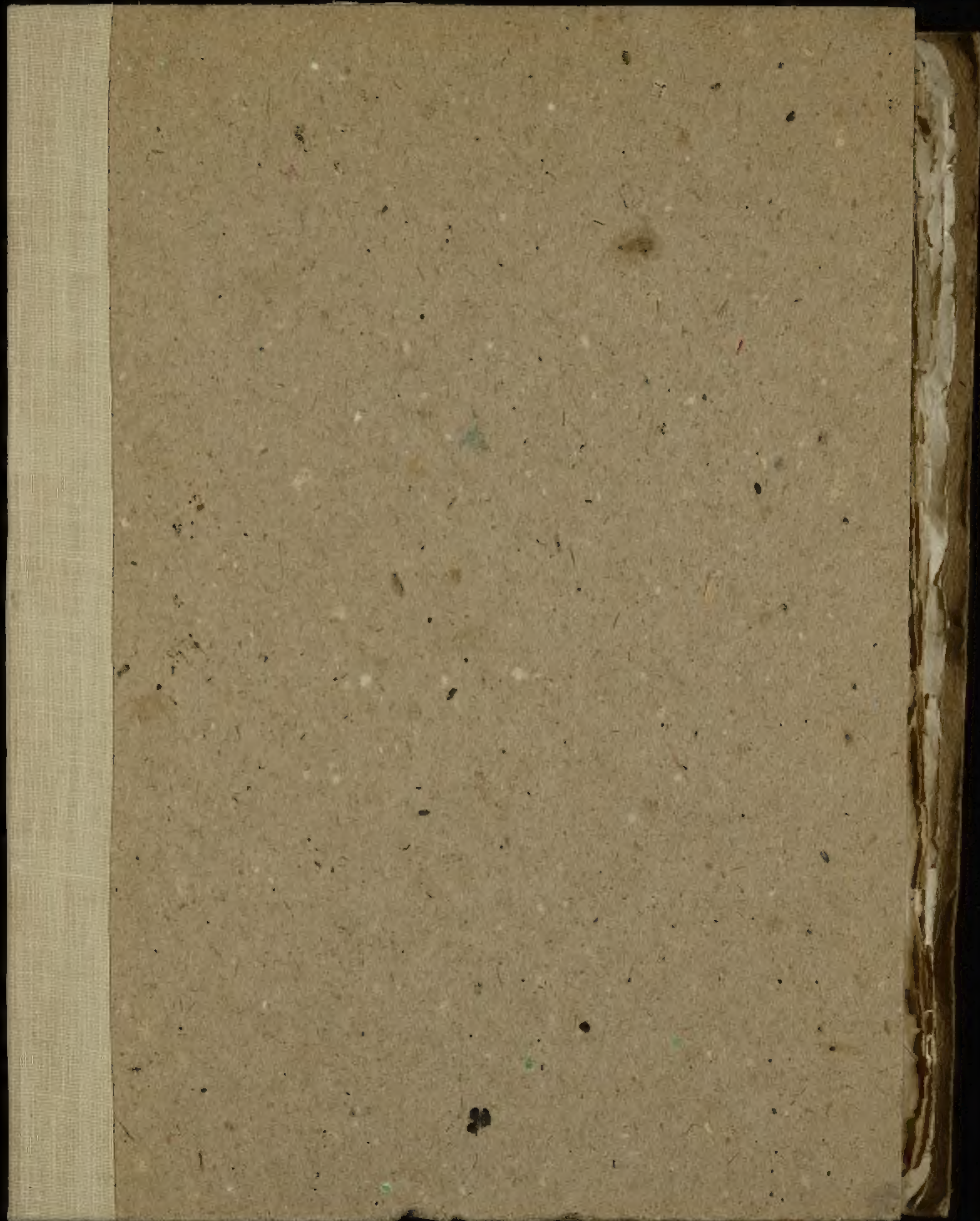
توزعهم لئلا يروا من ذلك ما وقع لشيخ شيخنا مع بعض المدرسين
حيث بحث معه شيخ شيخنا فقال له المدرس هذا الذي نقرأ
فيه فن الاصول معرضا بانه لا يفرق بينه وبين غيره ليقينه
فقال له شيخنا لم يلبس علي بالتوراة معرضا به لانه كان
اصله من اليهود ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاسا له في
درسه تحتنا حيث تكلم شيخ شيخنا في تعريف الليل والنهار
فقال له ذلك البعض منعنا هل يجوز الجمع بينهما وكان ذلك
السائل اعور فقال له قد جمع الله تعالى بينهما في وجهك ففحك
الحاضرون والخرابي جمع الله في وجهه ما يشبه الليل والنهار
ومن ذلك لشيخ شيخ شيخنا العلامة اليوسي حيث تكلم علي
النية وانما ينبغي استعمالها ذكرنا من اول الفعل الخ فقال
له بعض المتعنتين وكان في الاصل غير مسلم النية عرض والرض
لا ينبغي زماين فقال له ما سمع انك لفي مثلا لك القديم يعني
انه وقع في القرآن وصف الضلال بالقدم فما جوابك فهو جوابنا
وقم تعريفي به **قوله** والغلط اما من جهة الصورة الخ اعلم
ان الغلط في القياس اما ان يكون من جهة صورته او من جهة
مادته فالذي من جهة الصورة هو ان لا يكون القياس علي
كيفية منتجة لاختلاف شرطه بحسب الكمية بان يكون كبري
الشكل الاول جزئية والصغري سالبة او بعدم تكرر الوسط
واما الذي من جهة المادة فهو ان تكون المقدمات كاذبة
لكنها شبيهة بالصادقة صورة فما ذكره الشرح من المثال وهو
قوله هذه فرس الخ ان اريد بالفرس في الصغري صورته
لعدم تكرر الوسط وان اريد به الفرس الحقيقي فالفساد فيه
من جهة المادة وذلك لان الصغري كاذبة **قوله** كل انسان
وفرس انسان الخ هذه شبيهة بالقضية الصادقة وهي قولنا

كل انسان

كل انسان فاطق حيوان التي هي من الاوليات لان كل من تصور
الكل والجزء جزم بان الجزء لا يزم لکله فموضوع كل من القضيتين
كله وله اجزا ولما كان موضوع القضية الاولى وهو الانسان
والفرس غير صادق علي ذات واحدة كانت القضية كاذبة
بخلاف الكل الذي هو موضوع القضية الثانية لما كان صادقا
علي ذات واحدة وهو الانسان كانت القضية صادقة **قوله**
ما فيه من الصادقة علي المطلوب وهي هنا ان يجعل نفسه
الوسط ونفس الا صغر نفس الا كبر مع تبديل اللفظ بمرادفه
مثل ان يقال ايض كل انسان بشر وكل بشر متفكر فبطل الكبري
نفس المطلوب **قوله** ومن غير اليقينيات الاستقراءات
قد تقدم اخراج الاستقراءات عن ان يكون قياسا وكذا
التمثيل لقوله في تعريفه اي القياس لزم عنها اي القول لذا
قول اخر واحتقر بالناقض عن الاستقراءات التام فانه من
اليقينيات **قوله** وهي حكم علي كلي الخ في هذا التفسير تسامح
ظاهر لان الاستقراحة موصلة الي التصديق الذي هو
الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المطلوب من الاستقراءات
فكانهم ارادوا اثبات المطلوب بالاستقلال هو اثبات حكم كلي
لوجوده في اكثر الجزئيات والصحيح في تفسيره ما ذكره حجة
الاسلام رضي الله عنه وهو انه عبارة عن تصنع امور جزئية
ليحكم بحكمها علي امور يشهد تلك الجزئيات وهو الموافق
لللام ابي نصر الفارابي **قوله** بما شاهدنا وصورة قياسه
هكذا كل حيوان اما انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة
وطير مرك فله الاسفل عند المصنع فالصغري كاذبة لان لو
الحيوان لا ينحصر فيما ذكره من الاقسام فربما يكون من الحيوانات
الخارجة عما ذكر لا يترك فله الاسفل عند المصنع كالتساج

قاله صاحب دقايق الأفكار **قوله** وهو اثبات الحكم الخ وفيه
تسامح مثل ما مر في تفسير الاستقراء والاصوب ان يقال ان
تشبيه جزئي بحزبي في معني مشترك بينهما يثبت التشبيه
الحكم الثابت للتشبيه به المعلن بذلك المعني **قوله** والعمدة
الخ ابي المعتمد من هذه الاقسام هو البرهان لانه لتحصيل العقائد
الصحيحة ورفع العقائد الفاسدة فينتفع الخاصة من الناس
وهم الذين لهم عقول سليمة وطباع مستقيمة فيرتفعون
عن درجة العامة ويليه الخطاب ويليه الجدال قال فلا احمد
قيل في قوله تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الي البرهان
والموعظة اشارة الي الخطاب والجدال اشارة الي الجدال
فيكون كلام من هذه الثلاثة معتمدا عليه في الدعوة الي سبيل
الحق يكفي بالنسبة الي المستدل المعتمد عليه هو البرهان فقط
لانه يغيب اليقين بلا ريب بخلاف الاخيرين واما الاستقراء
والتشبيه فهما لمحققان بالقياس في الحكم والتأويل وحسبنا
الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم ورضي
الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين والمجد لله رب
العالمين وقد تم نسخ هذا الكتاب يوم الاحد المبارك
لسبع وعشرين خلت من شهر القعدة سنة الف وستمائة
وما يقين اثنيف وخمسين من الهجرة النبوية
علي صاحبها افضل الصلاة واتم التسليم
علي يد العبد الذليل اسما عيل
البحيري وصلي الله علي سيدنا
محمد وعلي اله وصحبه وسلم اجمعين امين

AP An 412



قاله صاحب دقايق الأفكار **قوله** وهو اثبات الحكم الخ وفيه
 تناسخ مثل ما مر في تفسير الاستقراء والاصوب ان يقال ان
 تشبيه جذبي بحري في معني مشترك بينهما يثبت للمشبه
 الحكم الثابت للمشبه به المعلن بذلك المعني **قوله** والعمدة
 الخ اي المعتمد من هذه الاقسام هو البرهان لانه لتخصيص العقلا
 الصحيحة ورفح العناية الفاسدة فينتفع الخاصة من الناس
 وهم الذين لهم عقول سليمة وطباع مستقيمة فيرتفعون
 عن درجة العامة ويليه الخطاب ويليهها الجدول قال فلا احمد
 قيل في قوله تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
 وجادلهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الي البرهان
 والموعظة اشارة الي الخطاب والجدول اشارة الي الجدول
 فيكون كل من هذه الثلاثة معتمدا عليه في الدعوة الي سبيل
 الحق بلكل بالنسبة الي المستدل المعتمد عليه هو البرهان فقط
 لانه يغيد اليقين بلا ريب بخلاف الاخيرين واما الاستقل
 والتمثيل فهما ملحقان بالقياس في الحكم والتأويل وحسبنا
 الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم ورضي
 الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين والمجد لله رب
 العالمين وقد تم نسخ هذا الكتاب يوم الاحد المبارك
 لمسبع وعشرين خلت من شهر القعدة سنة الف و
 مائتين اثنين وخمسين من الهجرة النبوية
 علي صاحبها افضل الصلاة واتيهم التسليم
 علي يد العبد الذليل اسما عيل
 البخيري وصلي الله علي سيدنا
 محمد وعلي اله وصحبه وسلم اجمعين امين

